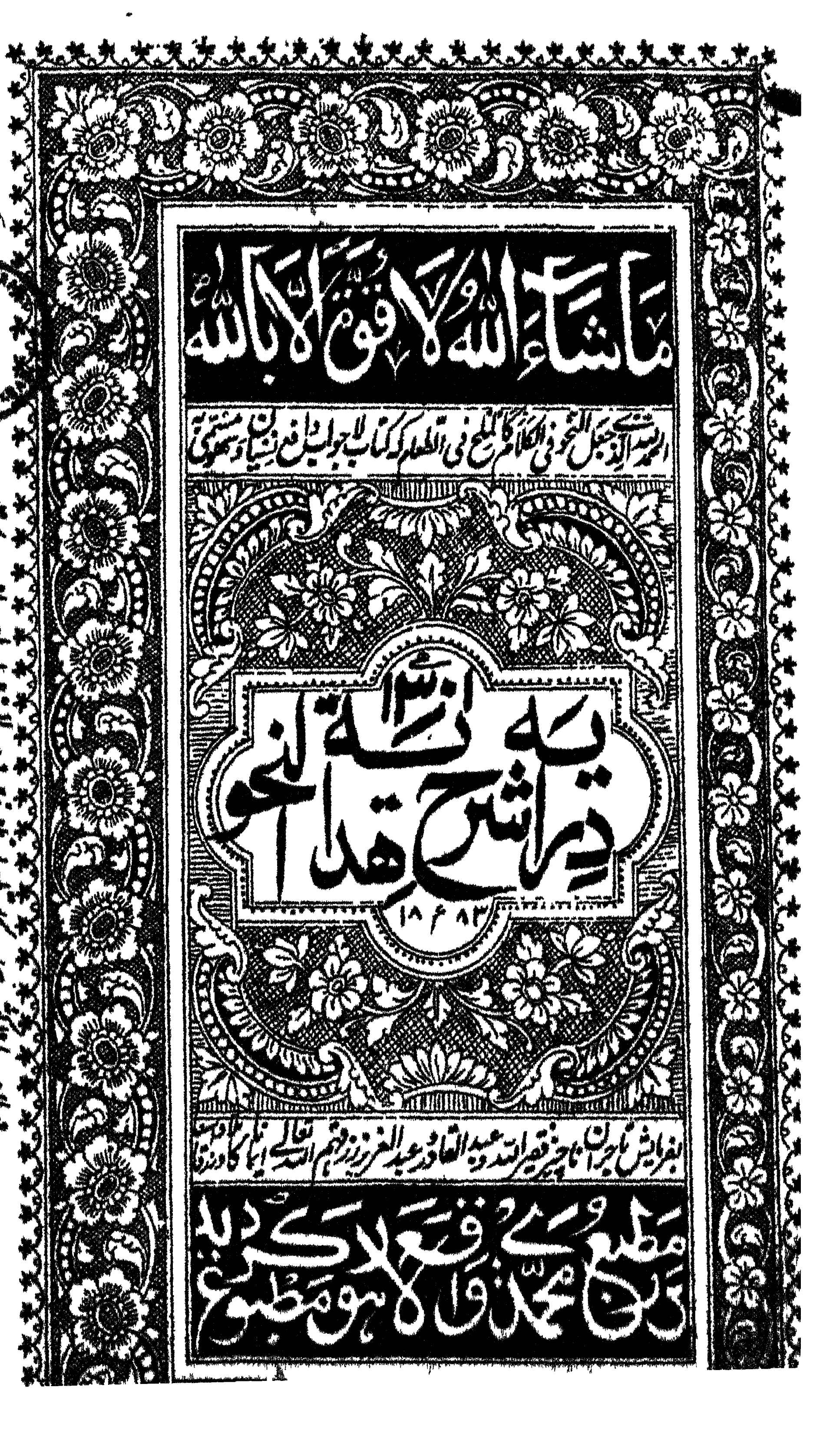


ما شاء الله لا قوة الا بالله
الحمد لله الذي جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام کہ کتاب لاجواب لایق مبتدیان و منتہی
درایۃ النحو شرح ہدایۃ النحو
۱۲۸۳
بفرمایش تاجران تاجر پیر بخش (؟) قیصر الله و عبد القادر و عبد العزیز فہم الله تعالی
مطبع [illegible] دہلی
دکان محمد [illegible] لاہور مطبوع

وشفاء لما في الصدور واما يوم النشور واقتفاء بما وقع عليه وفاق السلف و
الخلف رحمهم الله تعالى فانهم افتتحوا كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بمحذوف وهو
الفعل وهو الاولى لاصالته في العمل او شبهه اي بسم الله اشرع وهو المناسب ههنا
وكذا من سافر يقول عند ارادة السفر او الحلول منه بسم الله ارتحل وبسم الله احل و
من قرء يقول عند قصد القراءة بسم الله اقرء ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
بسم الله اكل وكذلك كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة وانما اضمر المحذوف
متاخرا وما للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم في تقديمه يقتضي
الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين واما تقديم الفعل
في قوله تعالى اقرا باسم ربك فلانه اول ما انزل على النبي صلى الله واله وسلم وكان
الامر بالقراءة اهم بتبليغ الرسالة وانما حذف [...] الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة الاستعمال
ولم تحذف في اقرأ باسم ربك في ال[...] الكتابة لقلته واما حذفها فيهما في قوله تعالى
انه بسم الله الرحمن الرحيم فل[...] موافقة المصحف وانما تحذف في باسم ربك لعدم الموافقة
لان المراد بالموافقة ان ال[...] بسملته تامة وما وقع في قوله تعالى بسم الله مجريها ومرسيها
من حذفها مع انها [...] غير تامة فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك يقولون
في كل بحر ويكتبونها [...] ابونه في متاع وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس بباالله للقسم
او للتنبيه [...] على ان التبرك يصلح لكل اسم وانما اختير تقديم الجلالة لانه اسم الذات
الا ترى ا[...] انك تصفه ولا تصف به وما عداه صفات ثم اختير تقديم الرحمن على الرحيم
وانكا[...] لما فيه من مبالغة ما ليس في الرحيم لان فعلان ابلغ من الفعيل والفعيل
ابلغ [...] من الفاعل لان راحما يقال لمن رحم مرة والرحيم لمن يكثر هذا منه والرحمن
ل[...] من لا نهاية ذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا
[...] القياس الترقي من الادنى الى الاعلى انه كاسم الذات حيث لا يطلق الا على الله
تعالى بخلاف الرحيم وهما اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق من
[...] ويرادف الاحسان والانعام والافضال وما شابهها ثم قوله بسم الله مجرور بالباء
وهو منصوب المحل على انه مفعول او حال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدا
محذوف اي ابتدائي حاصل ببسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم
مجروران بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قران الحكيم سابق في فاتحة
مختص [...] لوجوه الاولى انه لابتداء به في اول امره اذ ليس شيء مما [...]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام وشرح صدورنا لادراك
قواعد علم الاعراب لاصلاح الكلام وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بجزائل النوال وبدائع الانعام وامددنا على وفق حكمته بالقدرة الموصوفة بصفة
الكمال والاحكام نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل نعمه ونسئله ان يجتبنا حرف
الاجرام الذي تفرد بانشاء اشكال في الارحام وتوحد بابداع الارواح في الاجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والاوهام وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام ثم
افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلو معجزاته الى يوم القيمة
وعلى اله واصحابه مصابيح الظلام اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بالهداية
في النحو منطويا على قواعد كافية ومقاصد عالية محتويا على فوائد وافية وفرائد
باهية مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل والى الانحلال لما فيه من الاشكال
حاولت ان اذكر له شرحا يبين مراداته ويكشف مكنوناته ويحل تركيباته ومعانيه
بعبارة رائقة والفاظ شائقة وبدلائل لامعة وعلل باهرة ويتحاشى عن شمية
التكلف والاعتساف ويتباعد عن سيرة العدل والانصاف خاويا عن الايجاز
المخل بما الكاملين لاقتصاؤها ويا العباد الى سبيل الرشاد جانيا بالمراد ملاهل قامعا
بالحجج على اهل العناد وسميته بدراية الهداية ومن الله نسئل ان يرزقنا الفهم والذكاء
ويعصمنا عن الجهل والغواية ويهدينا طريق الصواب ويحمينا عن الوقوع في الاضطراب
انه على ذلك لقدير وبالاجابة جدير وهو حسبي ونعم النصير واليه المرجع واليه المصير
رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم بدء صاحب مختصره بالبسملة تيمنا باسم الله
تعالى وتبركا بذكره وتعوذا الى يوفقه طريق الرشاد ويسلكه مسالك السداد واقتداء بكلام
الله المستفتح بها واتباعا لحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داود وابن ماجه [illegible]
[illegible]

الاسم ولانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ماسواه ولانه
لو ذكر غيره من الصفات لاوهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون
اخرى ولانه اراد التنبيه على استحقاقين الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق
بحسب الانعام ولانه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العلمين فذكر اسم الذات حينئذ
اولى ولانه الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير
مشتق على الاصح والذين ذهبوا على اشتقاقه بعضهم قالوا انه من اله ياله بكسر
العين في الماضي وفتحها في الغابر اي سكن وبعضهم قالوا انه من وله يوله اي تحير
وبعضهم قالوا من تاله يتاله اي تضرع وبعضهم قالوا من لاه يلوه اي احتجب
ومراعات هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فلسكون الخلق اليه واما الثاني
فلتحيرهم في كنه عظمته والثالث فلتضرعهم اليه واما الرابع فلانه يحتجب عن
ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك رب يرب فهو رب كما يقال نم
ينم فهو نم ذهب جمهور شارحي الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الى
اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الاصل عدم
النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة مخصوص
بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم اصل رب ربب على وزن
تعب ومن اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم ومن تامل في قوله
فهو راب بالف بعد قوله رب يرب جزم بما ذكرنا ولان المعنى في قوله تعالى رب العلمين
على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه ربا مالكا للعالمين
لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته فالقول بانه صفة مشبهة فاسد وفي
الكشاف يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل
وقد تبعه جمهور المفسرين وذكره المتاخرون في تصانيفهم ورد ايضا بان اطلاق
المصدر على اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير
الى المجاز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد
اعترفوا به ايضا فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء
والمربي غذاء والغافر انتهاء واسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من ربيت الاديم
اي اصلحته وقيل الدائم من ربت السحاب اي دامت المطر فهو مصدر اصوريا في
[illegible] تعالى [illegible] الاضافة

افضل من القران والثاني عملا بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اولا بالتسمية و
ثانيا بالتحميد والثالث امتثالا لحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر
ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داود وابن ماجة وابو عوانة
وما قيل من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهرا لان حديث التسمية
يقتضي البداية بها وهذا الحديث يقتضي البداية بالحمد والبداية بالشيئين
[illegible] تحيل فمدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما تصدير المقصود وهو ليس بمستحيل و
[illegible] تحيل التلفظ بكل منهما ابتداء من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام النووي
رحمه [illegible] ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله [illegible] ليل ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر
الله تعالى وحينئذ [illegible] ن ظهر جواب ما قيل ايضا من كل واحد من التسمية
والحمد امر ذي بال كذلك [illegible] تسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد آخر فيتم
وذلك لان المراد بالامر في الحديث هو [illegible] وبالشروع فيه من قول وفعل
قطعا للتسلسل والرابع تحرزا عن مخالفة المصنفين [illegible] د ومصنفاتهم اولا بالتسمية
وثانيا بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من [illegible] البديع وهو ان يورد
شيء من القرآن والحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه و[illegible] س ان هذا الجزء
الشريف مشتمل على الحمد لله الذي هو راس الشكر والسابع جو[illegible] سؤال يسال لم
اكثر الحمد على المدح والشكر والثامن توجها الى جناب قدسه والتاسع اظها[illegible] ر العظمة و
كبريائه والعاشر ايضا املا وصال اليد من نعمائه والحادي عشر استبقا[illegible] وهيبة
من الا[illegible] اذ الحمد راس الشكر وبالشكر تدوم النعمة والثاني عشر ابتغاء لرضا [illegible]
موهبته ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء [illegible]
واللام فيه للاستغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هي كما زعمت المعتزلة
والحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله والعدول عن جملة الفعلية الى الاسمية للدلالة
[illegible] ثباته وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد
[illegible]

والنبي من اوحي اليه سواء ينزل عليه الكتاب ولم ينزل والانبياء مختصون
بالصلوة والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان للرسول ومعناه
اللغوي هو البليغ في كونه محمودا قيل يجوز ان يكون سببا لتسمية النبي صلى الله
تعالى عليه واله وسلم ثبوت هذا المعنى في ذاته واله آل الرجل ذريته واهل بيته
وقيل قومه وآل النبي عليه السلام متبعوه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم الى كل مؤمن تقي ولهذا لم يتعرض للاصحاب لدخولهم في الآل بهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر الاصحاب بعد الآل لمكان ذكرهم تخصيصا بعد التعميم وقد الآل يجيئ
بمعنى النفس نحو آل موسى وآل هارون اي نفسهما وانما ذكر الآل في الصلوة بقوله
عليه السلام اذا صليتم علي فعمموا اراد بالتعميم الصلوة على الآل وخص استعمال الآل
بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد ردا على الروافض حيث خصوا
بعض الصحابة بالصلوة دون آخر بعض فغلوهم في محبة الآل وعلى الخوارج فانهم
كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه اما بعد كلمة اما تضمنت معنى الشرط حتى قيل
ان الاصل في قوله زيد فمنطلق مهما يكن من شيئ فزيد منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت هنا بها كما نابت كلمة نعم منابا فعل في جواب من قال الك تفعل كذا ولتضمنها
معنى الشرط لزمة الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل ولا يليها الا الاسم
ويتوجه عليه قوله تعالى واما ان كان من المقربين واجيب بان المبتدء ههنا محذوف
اي اما المتوفي وقال الرضي اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان
اسما نحو اما زيد فمنطلق او لا كالاية المذكورة ويستعمل اما في الكلام لتفصيل
الاجمال وهو الاكثر كقولك جاء ني القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه وقد يستعمل للاستيناف من غير ان يسبقه اجمال كاما
المذكورة في اوائل الكتب وقيل اول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين الكلامين
داؤد عليه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل
الخطاب شريح والشعبي ويعد من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة
المبنية على الضم لها احوال ثلث اضافتها وتركها مع جعلها مبنية في معربة
فيها وتركها مع جعلها لمنوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما
فانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف وهذا مختصر لي هذا الكتاب الذي
صنفه كتاب مختصر وهذا التقدير اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف

كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم
اسم لما يختم به والتابع لما يتبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه
من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة
على معنى العلم وغلب اولوا العلم على غيرهم وقيل اسم لذوي العلم من الثقلين فلا اشكال
في جمعه حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
وقاه فاتقى ففاؤها واو ولامها ياء فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وادغمت
في التاء الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي
ما يستحق به العقوبة من فعل وترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة الحمد فما
وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية يعني لما توهم
من قوله الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو ربهم فدفعه بقوله و
العاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ع اردف
التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه عليه
السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذا ذكر ذكرت معه ولهذا فسر قوله
تعالى ورفعنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه تعالى وبين عباده في تبليغ احكامه
فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمده تعالى صلى عليه ولانه اراد تكميل الثناء
عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليف اهل الاسلام لان الصلوة
عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى صلى عليه وآله
قالوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن
الوحوش والطيور تسبيح قيل اريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان
قلت الصلوة لمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز
ذلك ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم
الذات في الحمد واخره في الصلوة للدلالة على ان المختص بالاستحقاق الذاتي هو الله تعالى
على سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف في لفظ الصلوة منقلبة عن
الواو وحقها ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفخيما وانما كتب قوله تعالى
وهم على صلاتهم يحافظون بالالف في بعض المصاحف اتباعا لمصاحف السلف والرسول بمعنى
المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع الى المعجزات الكتاب المنزل عليه



المواضع غير واقع عليه ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف
او مصدرا على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس لوقعتها
كاذبة وهل ترى لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية
منصوب المحل على انه حال من مهمات النحو والمعنى جمعت فيه مهمات النحو حال كونها
مشتملة على ترتيب فصول الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى فهذا
مختصر محفوظ ثابت في النحو مجموع فيه مقاصده موضوع فيه القواعد للكافية او للكفاية
والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن
قوله على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا
ان كان بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله
جمعت وان كان بفتحها على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المجرور في
فيه وانما جعل مختصره مبوبا ومفصلا لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد
اتبعوا في جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا
وابوابا وفصولا كما جاء سور وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب تشتمل من
الابواب والابواب تشتمل من الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ما لا يخفى عن
مصلحة التعليم في طي كل كتاب نشاط وفي شروع كل باب وفصل انبساط وبهذه
المصلحة جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال بعبارة متعلق بقوله
جمعت والعبارة في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرتها عبارة اي فسرتها وكذا عبرتها
وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الدالة على المعاني عبارات لانها
تفسير عما في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر تفسير ما هو مستور وهو عاقبة
الرؤيا لانها تكلم عما في الضمير واضحة صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى
الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول والامثلة جمع مثال كالائمة
جمع امام وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة
فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات
لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدم البرهان يكون من التنزيل ومن الحديث
او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
متعلق بالايراد والمسائل جمع مسألة اصلها مسئلة بسكون السين وفتح الهمزة
حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما

الفوائد

المقاصد

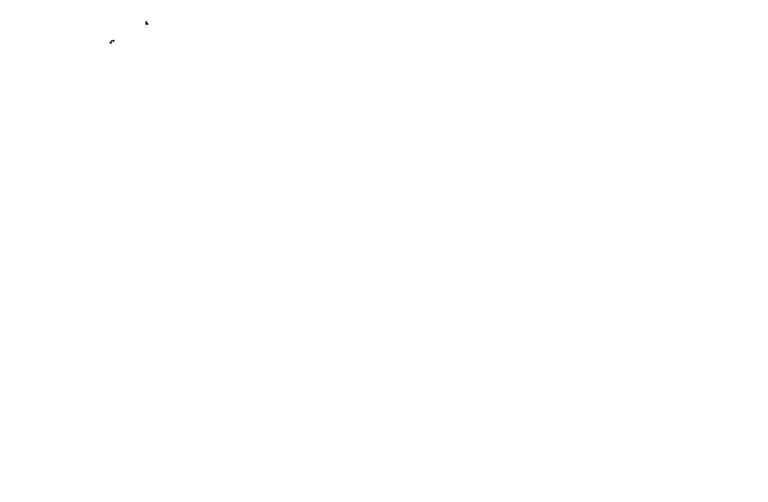
المثال

والتعليم

وان كانت في اول الشروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في خاطره
ان يصنف كتابا صفته كذا وكذا مثل قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا
البلد آمنا فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بنائها لانها تصورها في
قلبه مما من شانها ان يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني
والرسالة انما تطلق على الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ
من الحشو والتطويل في النحو ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية بقوله مختصر وسيأتي
تفسير النحو من حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر وهو صفة ثانية له
مهمات النحو ولم يقل مهماته مع انه اخصر لان اقامة المظهر مقام المضمر زيادة التمكن
في الذهن والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجر كما في
المسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في
النحو وانما آثر ترتيب الكافية لجمع مختصر لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم واقعا على منهاج التعليم واردا على منوال الارشاد هاديا الى سبيل
الرشاد لاهل الاسترشاد آتيا بالمراد لاهل الارتياد حاويا على فوائد جليلة جامعا
لنكات غريبة نفيسة خاويا عن ايرادات واسولة وبه يحصل الحظ للمبتدي والفضل
للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب ورجاء ان يجعله الله تعالى
مشرفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغارب
اذ كثيرا ما يعتبر الشبهة في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
فهو منهم او تيسيرا على كل من يهتم بشان الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة
وقوة حيث يعين تحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال الكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين
بعد ان يحصل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل يرجع الى الشرح من شروحها
او ترغيبا به للمبتدئين المتعلمين اذ ذكر حسن الكافية في قلوبهم فكانهم يرتادون الى هذا
المختصر المشتمل على ترتيبها كما يجدون لكتاب الكافية او اجابة للمسؤول فاني قد سمعت
عن بعض المشائخ انه قد سأل بعض الواردين على الايجان النحوي مصنف هذا الكتاب
ان يجمع مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعده بدون بيان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية اما وقع في اكثر المواضع واطلبها ولا اكثر
حكم الكل ولا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد في بعض

تعديتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وقد جاءت باللام كقوله تعالى هدانا لهذا وبالى كقوله تعالى هداني ربي الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ورتبته اي المختصر والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله جمعت ويحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله رتبت والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه و يتعدي باللام وتعديته بالباء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والملك المالك والعزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث ويميز بهذا التعريف عند ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل وان يذكر الكلمة والكلام لكونه موضوعي النحو ويسمون هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف اللاقتداء بهم اما المقدمة ففي المبادي التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادي على المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل عليها لتوقف الشروع في المسائل على بصيرة عليها اي على تلك المبادي فانه لابد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه وله خبرة في شروعه اذا تصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف عاماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه يكون في الشروع راجلا وعلى العشواء راكبا ثم المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم انما تطلق على معان مخصوصة وهي معرفة حد العلم وغايته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظ دالة عليها فلا وما تري من التوقف عليها فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا ومقدمة الكتاب تطلق على الالفاظ مخصوصة وهي التي قدمت

ان الملائكة جمع ملائك اصله ملئك من الالوكة وهي الرسالة فاعل كما في مسئلة و
زيدت التاء في الملائكة لتاكيد تانيث الجمع والمراد من المسائل القواعد والضمير
المجرور في مسائلها راجع الى المختصر وتانيثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد
الامثلة في جميع المسائل محمول على الاغلب والا فلم يورد امثلة بعض المسائل
فلم يستقم ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين و دليل الشئ
ما يعرف به ذلك الشئ والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضع موضع الكثرة
لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة
قروء مكان اقراء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان
وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانهما مما يطلب فيه التوكيد وتحسين
الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة
في بعض المواضع كما ستقف عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب فلا يرد
ما ذكرت لئلا يتشوش به المختصر ذهن المبتدي عن فهم المسائل ان كان يشوش على
صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي يكون على انه مفعول به وان كان على صيغة
المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله واللام في
قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به وتعليل
الجمع نظرا الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على
وجه تيسيريه على المتعلم المبتدي ولا يتشوش على فهم مسائله لقصور فهمه وقلة
بضاعته بان جعلته ذا ابواب وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة واوردت
فيه امثلة لمسائله وتركت فيه ادلة لئلا يتشوش ذهن المبتدي عن فهم المسائل
الذي هو المقصود الاصلي لان هذه الامور مزيلة للتشويش موجبة لمزيد نشاط
وانبساط ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمي
قاري هذا المختصر لانه لا يقرأ الا من هو مبتدي في علم النحو وشارع فيه وسميته اي المختصر
الهداية يقال سميته كذا وسميته بكذا رجاء ان يهدي الله تعالى به الطالبين تعليل
لقوله وسميته الهداية اي رجاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى واسمه بتصحيح
وجه لهذه التسمية بان يجعله سببا للهداية للذين يطلبون النحو فانه على كل شئ
قدير وبالاجابة جدير لا يرد راجيه ولا يخيب آمله فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية المسبب باسم السبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه واما



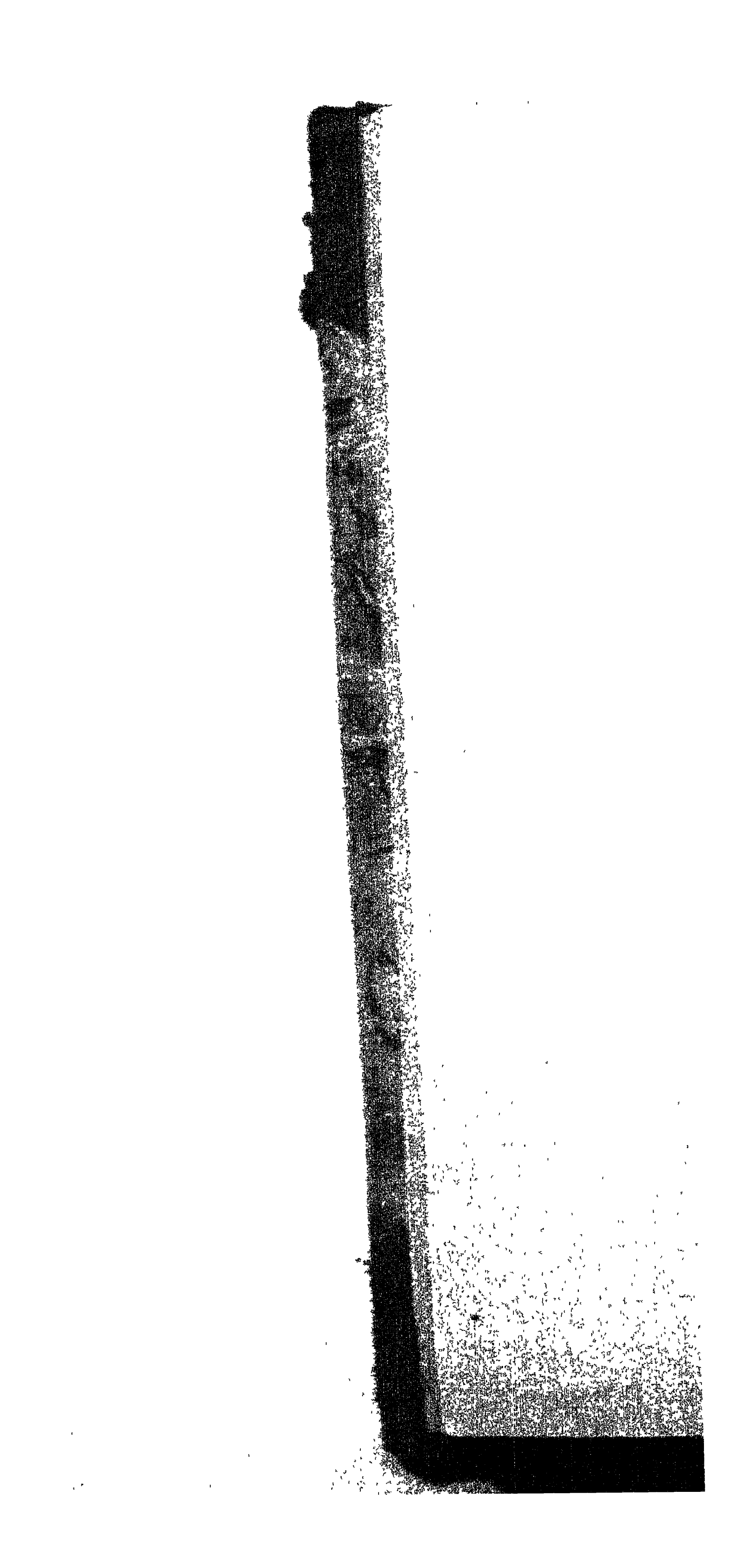


جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في
الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في الاصول لان المراد بالاحوال
المواد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه
يقال علم وعلم به قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى الم يعلم بان الله يرى وضمنه
معنى الاحاطة فاتى بصلتها فالانتقال الى الصلة للتضمين وقوله من الاعراب
والبناء بيان للاحوال وكيفية تركيب بعضها اي بعض الكلم مع بعض آخر وهي
مرفوعة بانها معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم
على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلو اما يكون
المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يتيسر
لاحد معرفة جميع الاحوال وان لا يكون المدون نحويا بعضها او معرفة بعضها
فيلزم ان يكون العالم بعشرة مسائل نحويا لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه
ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء نحوي
آخر ودون شيئا آخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا عن جميع الاحوال
المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه الاحوال المدونة في زمانه فحينئذ
لا يقدح في كونه نحويا ان يجيئ نحوي آخر ويدون احوالا اخر قلت يلزم ان يكون النحوي
السابق نحويا في هذا الزمان مع انه يجيء فيه على انه لو دون شخص احوالا في زمانه يلزم
ان لا يبقى ذلك نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها والجواب ان المراد بمعرفة
الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتدر بها على
معرفة جميع الاحوال وارادوا بالاستقراء العرفي جميع الامير الصاغة وقع الفراغ من
تعريف علم النحو شرع في بيان فائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحو
تدوينه والغرض ما يصدر الفعل عن الفاعل لاجله صيانة الذهن اي وقايته وهو من
اضافة المصدر الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطأ اللفظي الواقع في كلام
العرب وفي تقييد الخطأ باللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري فان
الصيانة عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان وعن الثالث
غرض علم الميزان واذا كان الغرض من النحو والفائدة منه هو العصمة عن الخطأ في كلام
العرب والاستعانة على فهم نظم القرآن والحديث والفقه وبه تيسير الارتقاء الى علم
البيان ويحصل الاقتدار على البيانات والتفوه بالتاويلات فكان اشرف العلوم لان

اما م المقصود لا ارتباط بينهما وانتفاع بها فيه فيكون بينهما تباين فلا يصدق احدهما على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعاني المخصوصة وبالمبادي الفاظ مخصوصة او على العكس ويحتمل التوقف في قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول وعلى التوقف الحقيقي على التقدير الثاني وبما ذكرنا اندفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف و المظروف ههنا وفاضرجا ثم قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية واما ما ذهب الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكروا من ان البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكروا وفيها اي في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتي معناه بعيد هذه الثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التطابق بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف مفرد قلت التطابق بينهما ثابت معنى وذا نزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا الفصل الاول من تلك الفصول الثلاثة في بيان تعريف النحو والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعه وهما الكلمة والكلام ولما فرغ عن تعداد الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع يقال فصلت الثياب اذا قطعها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين لشم الفصل بهما فصل لا ينون ومنها وصل ينون ان الاعراب بعد العقد والتركيب النحو هو في اللغة القصد يقال نحوته والنحية وههنا هو قصد سميت كلام العرب ليلحق من ليس من اهل اللغة باهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل في اللغة ما يبتني عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع يابتني غيره ويسند تحقق الفرع اليه وفي الصناعة عبارة من امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات ويرادفها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها ولما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردفه بما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله يعرف بها اي بتلك الاصول احوال اواخر الكلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما عدا النحو والصرف فخرج بقوله من الاعراب والبناء خرج العلم بما كان مادتهم

[illegible] قالت [illegible]
لاستفهام فقالوا مشغوف بها فقالت لم التعجب [illegible]
السماء بالفتح فنبهت ابي التعجب والاستفهام [illegible]
اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء [illegible]
حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيين وبصريين فالكسائي [illegible]
العباس ومحمد الازدي كلهم كوفي وسيبويه [illegible] الاخفش [illegible]
منها محمد الملقب بالمبرد ومنهم ابو اسحق الزجاج [illegible]
ومنهم ابو علي الفارسي وابو سعيد السيرافي وابو علي الرماني ومنهم ابو علي [illegible]
ابو الفتح بن جني ومنهم عبد القاهر الجرجاني صاحب [illegible]
من يعتني به ولما فرغ الشيخ رحمه الله عن تفصيل [illegible] تعريف [illegible]
منها هذا في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه [illegible] الكلمة والكلام [illegible]
يبحث عن احوالهما [illegible]
[illegible] وما يبحث في علم [illegible]
موضوع هذا العلم ويجوز ان يكون موضوعه متعددا [illegible]
في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع [illegible]
علم [illegible] في كونها [illegible]
[illegible] الكلمة والكلام [illegible] في كونهما [illegible]
الموضوع في حقيقته ولفظ الموضوع [illegible]
بالنظر الى نوعية [illegible] الكلمة جزء الكلام [illegible]
الجزء مع الكل ثابت في الطبع [illegible] بذكر الكلمة [illegible]
الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة [illegible] الجنس
لتعيين الماهية لا التعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد [illegible]
ماهية المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد [illegible] الكلمة على [illegible]
كونه للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان ماهية المعنى
انها هي المذكورة في الكتاب فلا يكون لها معنى يقيد في هذا [illegible]
حتى يجعل فردا من افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافاة [illegible]
تعريف الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم [illegible]

[illegible] وغايته [illegible] العربية ثالث وارجها ان تقع [illegible]
[illegible] تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون
[illegible] لغة العرب ولا سبيل الى معرفة دقائقها من الكتاب والسنة
[illegible] فهو واجب لانه لو لم يكن [illegible]
[illegible] بترك المشروط [illegible] النحو بعد اللغة والتصريف
[illegible] اسس النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب
[illegible] وهو يقرب به الى الله تعالى لما روي عن ابي
[illegible] الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم
[illegible] ورسوله بالكسر فانكر ذلك عليه فقال
[illegible] امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال خوفت ان
[illegible] فقال له علي رضي الله تعالى عنه اقصد نحوه
[illegible] هذا العلم بالنحو وسمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقا بالاعراب
[illegible] اول المعرب والمبني وقال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا
ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن
[illegible] سعيد بن سلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي
[illegible] ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله
تعالى عنه [illegible] فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني [illegible] سمعت
[illegible] ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا
[illegible] فيناهذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن
[illegible] الحرف ما انبأ من معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع
[illegible] واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر و
قال ابو الاسود فجمعت منه شيئا وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب
فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم
احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكي عن امرأة دخلت على
معاوية في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي مالا فاستقبح
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي الاسود بوضع النحو



عارض وكونها فيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلم بدون التاء هو
جنس ام جمع فذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كالتمر ثم تمر مستدلا بان احكام اسم
الجنس جارية عليه من تذكير وصفة كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا
لوجب تانيث الطيب بناء على ان كل ما جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
وبين واحده يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير وصف الكلم دليلا على كونه
جنسا والحال انه من الاسماء التي فارقا بينهما وبين واحدها الا التاء قلنا ان
هذه الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم
كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث فالمراد بالجمع هناك الجنس
المستعمل في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل وانه ليس بجمع حقيقي ومن مجيء
تصغيره على كليم ولو كان جمعا لوجب رده الى واحده في التصغير فقيل كليمة لان
التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تمييز النحو خمسة عشر كلما ولو كان
جمعا لما جعل تمييز النحو ذلك لان تمييزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما
لم يقع الكلم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم
الى انه جمع مستدلا بان الكلم لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا والآية
محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذ الصاعد
الى الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيء تصغيره على كليم و
جعله تمييز النحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير كليمة
وفي التمييز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجردا عن التاء عناية الى الجنس فيتناول
المحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة
عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا
يطابق التانيث والتثنية والجموع ولو عنى به معنى الوصفية على انه خبر مع انه هو
بالتاء لان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق
او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظت الكلام ولفظت بالكلام واختلف عباراتهم في
المعنى المصطلح عليه اللفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا
وقيل ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا
او مركبا اما الالفاظ الحقيقية فنحو زيد وعمرو وقام واكرم ومن وفي وما اشبههما
واما الالفاظ الحكمية فنحو الضمائر المستكنة لانها ما وضع لها الالفاظ وانما
عبر عنها بالالفاظ حين مستعارة لها من نحو هو وانت وانما اجري عليها

احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها محكوما عليها مؤكدة ومبدلا منها فكانت
ما يتلفظ به الانسان حكما واما المحذوف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه
ربما يتلفظ به الانسان في بعض الصور والمراد ما يتلفظ به الانسان ما يمكن
ان يتلفظ به فيصدق هذا الحد على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن
واصوات الحيوانات لانها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان ووضع الوضع في اللغة
جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز الشيء وفي
الاصطلاح تعيين الشيء لشيء آخر متى اطلق المخصص واحس به فهم المخصص له
سواء كان من الكلام او غيره كعقد الاصابع وامثاله ولما كان الوضع متضمنا
للمعنى فذكره بعد الوضع لا يفيد الا تجريده عنه لمعنى والجار والمجرور مفعول به
باللام وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازا عن المحرفات والاصوات
والمهملات وما يدرك بالعقل فانها ما وضعت لمعنى وكذا عن حروف التهجي فانها
لم توضع الا لغرض التركيب والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء لان المعنى ما يعنى
عن اللفظ او يفهم به لا ما لاجله اللفظ وغرض التركيب لا يصح ان يعنى بحروف
التهجي ويفهم به فاذا معنى بها اذا عرفت ذلك فنقول المعنى لغة اما مخفف معنى
بالتشديد اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد ثم خفف بحذف احد اليائين وتبديل
الكسرة بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الاخرى الفا اي الكلمة لفظ وضع
المقصود واما اسم مكان على زنة مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ للمعنى كان
ذلك المعنى موضع القصد واما المصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه واصطلاحا ما يقصد من اللفظ
مفرد والمراد بالمعنى المفرد ما لا ينقسم لفظ عليه بان لا يكون لجزء اللفظ دلالة على جزئه
ولا يحمل المفرد ههنا على البسيط اي ما ليس بمركب حتى يخرج الفعل من حيث ان معناه
مركب من الحدث والزمان فان قيل كون المضارع كلمة بناء على انه فعل وهو من
اقسام الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه وهو حرف المضارعة دلالة على
الحال او الاستقبال والباقي على الحدث قلنا حرف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير داخلة فيه ولئن سلمنا ان بعضهم جعلها عاملة في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل معرب الذي



ذكرها بعد ذكر الوضع كما وقع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع
كما وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها

في تعريف كل نوع الكلمة وهي اي الكلمة بحسب مفهومها منحصرة في ثلثة اقسام
ولا يرد ما يقال ضمير هي ان كان عائدا الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لانها اسم
بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسيمه وان كان عائدا اليها
باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تانيثه اسم اما مجرور بانه بدل او مرفوع
بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف الاخر
وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك ثم ما قدم الاسم على الفعل لكونه مستغنيا عن
الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
اصلا والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
مطلقا لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلا في افادة
المعنى بنفسه غير مفتقر الى شيء بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في
افادة معناه بل مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يفتقر اصلا وما يفتقر
فرعا والاصل مقدم على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة منحصرة في الاقسام
الثلثة لانها اي الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائد الى الكلمة
وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو حمل
الوصف على الذات ولذا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حذف المضاف
اما من الاسم هي لان حالها اما عدم دلالتها او دلالتها او من الخبر لانها واما ذات
عدم دلالتها او دلالتها على معنى مجرور تقدير اكتفى في نفسه صفة معنى يعني
اما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقا
بقوله ان لا تدل وكلمة في بمعنى الباء اي ان لا تدل على معنى بنفسها الا بضم
ضميمة وهو اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفسه الحرف قدم في وجه الحصر
مع انه آخر في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سياتي فذكره مرة في طرف الانتهاء
واخرى في طرف الابتداء وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير الى تاخيره في الرتبة
وقدمه في وجه الحصر اخذا في البيان عن القريب او لانه عدمي والعدم مقدم

هو اسم والمبني الذي هو اسم ثم قوله مفردا احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصحيح لدلالته قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو اما مجرور
على انه صفة معنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير
وضع وله اعتراض على كل واحد من هذه الوجوه الثلثة اما على الاول فلانه يفيد
ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه لان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز والامر
ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه
لو كان مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكر مقدما على ذكر وصف اللفظ الذي
هو الجملة اعني وضع لما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا وصفين لشئ
واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره
بجنبه لما عرف من ان الشئ اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت
تريد ان يجعله حالا من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه دفعا للاشتباه
ثم مفردا يكون صالحا لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له
صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره
بجنبه واجيب عن الاول بان يصار هنالك الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اني
اراني اعصر خمرا اذ نظم القرآن يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمرا باعتبار ما يؤل
اليه وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع
صلاحيته لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكره هذه الحال بجنب الفاعل
وانما قلنا الوجوب فيه عند ذلك عدم قرينة معينة لجعله حالا عن الفاعل وقد وجدت
القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى والايجاز
والحقيقة احق وايضا ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة هو محضة ممتنع لاستلزامه
اما تقديم الحال على المجرور او تاخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك ممتنع فيمتنع
جعل مفردا حالا لقوله معنى فتعين كونه حالا عن ضمير وضع وعند التعيين لا يجب
ذكره بجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشئ
بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ففي وجد الوضع وجد الدلالة لا اطلاقا

بخلاف الاسم [illegible] الحرف [illegible]
المعرف الجمع معالمه [illegible]
الثلثة [illegible] فاعاد [illegible] يوجب [illegible]
المطابقة كلمة موصوف بنوبه [illegible] على [illegible]
في نفسها [illegible]
ان يكون [illegible] معنى [illegible]
[illegible] او يجوز ان يكون في [illegible]
بنفسه [illegible] من غير ذكر متعلق به بخلاف الحرف فانه [illegible]
متعلق لها كما مر وخرج [illegible] وكلمة غير
[illegible] صفة معنى او مرفوع [illegible] منصوب [illegible]
[illegible] اقتران معنى بالزمان انما هو [illegible] لا يتوجه [illegible]
الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضرب [illegible] الآن او غدا وزيد [illegible]
الآن او غدا لان اقترانهما بالزمان ليس بحسب [illegible] وانما هو بعارض الاستعمال
واما نحو الصبوح والغبوق فان [illegible] يطلق [illegible] معين ولا يكونا
الاسما اعني [illegible] والحال والاستقبال [illegible] التامة [illegible]
فيه في زمان التكلم [illegible] الاستقبال [illegible]
عنه كرجل وعلم خبر مبتدا [illegible] ذكر [illegible] الاسم
ايضا ولان الاول من الاعيان والجثث [illegible] وكذا قال
كرجل وعلم ولم يقل [illegible] الاسماء [illegible] المسائل
المتعلمين ولا يرجى [illegible] فهم المعاني
في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله [illegible] الاسم لمعرفة
الاسم وامتيازه عن اخويه [illegible] معرفته [illegible]
فهم فان الشيء كما يعرف بحده كذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال ومن خواصه اي
علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
ونحو اعجبني ان ضربت زيدا وزعموا مطية الكذب وجسق مهمل فان الخبر عنه في
الامثلة الثلثة الاول وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع ما ليس بكلمة حقيقة
لكنه في تاويل الاسم فان الاول مدلول هذا القول والثاني بضربك زيدا والثالث بلفظ

اي موجودة [illegible] كانت مسبوقا بالعدم اولان هذا القسم من الكلمة غير
مقسم [illegible] الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد اقترن معناه اي معنى
الكلمة بحسب [illegible] الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وهو
اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن معناه باحد الازمنة الثلثة الفعل وقدم
[illegible] على الاسم ههنا وان كان اخره عنه في التقسيم لان تعريف الفعل وجودي
وتعريف الاسم عدمي والاعدام تعريف بملكاتها او تدل اي الكلمة على معنى في
نفسها والحال انه لم يقترن معناه اي معنى الكلمة بحسب الوضع بها اي باحد الازمنة
الثلثة وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناه به الاسم
و[illegible] قيد [illegible] المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سيجيء واعترض
فيه بان هذا الدليل لا يخلو من ان يكون عقليا او نقليا فان كان عقليا لا سبيل
اليه لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان
ينقسم غير الدال الى المقترن باحد الازمنة الثلثة والى غير المقترن باحدها وكذا كل
قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي
القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة
وكذا غير المقترن لا يمنعه العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى
وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من واحد من
العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان
هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا
في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه
وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد
الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل
الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما
وكل منهما متعذر عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية
بل يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجربية على ما عرف في
علم الميزان فحد الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بينا دليل الحصر

اللام الزائد معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل المثنى على نفسه و
جوابه انما ذكرت من ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية قول لبعض النحاة
البعض واشار الى ان عند الزيادة تجرد عن معانيها فالحمل على مذهب الثاني واعلم ان
النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها آل مثل هل و
ذهب المبرد الى انها هي الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين
همزة الاستفهام ولما كان المختار عند الجمهور ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام وقيل
بالرفع عطف على الدخل وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعم منه ومن اللحوق وهو
الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليسا داخلين على الاول وانما اختص
الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب ايضا علما
الفاعلية والمفعولية المختصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به ولانا لا نسلم اختصاص المضاف
اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم والجواب عن الاول
ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء لا مطلقا بخلاف الجر فانه
علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم ينفخ في
الصور فهي ما دل بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص
الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر لا يوجب
اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولم مختصا بالفعل مع ان اثرها وهو النصب
غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب ما اذا
كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد
بها ما عدا تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين
التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان تنوين
الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيء امثلتها في فصل التنوين وانما
اختص غير تنوين الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضاءها الانفصال عما بعدها
واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فيكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد ايضا
تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل انكانت من متممات
فلا يعتد الفعل به انفصالا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان المراد
ان يلحق بالاسم ما لا يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع لحوقه

ز تمه والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل وخاصته لنكتة موجودة في لفظ علامته ومفة
في لفظ الخاصة وهي ان الدلالة على وجود الشيء ماخوذة في مفهوم العلامة دو
الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الع
لان العلامة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة
عنه وبه اى صحة كون الشيء مخبرا به مع عدم صحة كونه مخبرا عنه فهي ليست
الاسم كما سياتي نحو زيد قائم وانما اختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا
دال على الذات في نفسه مطابقة والفعل والحرف ليس كذلك وما ذكر في بعض
الكافية من انه انما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان لا يكون
مسندا فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ففيه نوع تامل لان الاختصا
عبارة عن وجوده في الاسم وانتفائه في غيره من الفعل والحرف فهو لا ينص
على انتفاء الاسناد اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكان دليل
بعض المدعي او الاضافة كغلام زيد المراد بالاضافة ههنا كون الشيء مضاف
حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخ
ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لا فادته
ولا يجوز اضافته للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقام
يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف واما قيدنا بالاضا
بتقديرحرف الجر لئلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
حرف الجر لفظا لا تقديرا لكن المصرح ام طلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حر
ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حر
فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل
حاجته الى التعريف لكونه خبرا او حقه ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل
الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن
داخلة في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويؤتون احدهما حكم
الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف وانما
لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلام الابتداء ولام الجواب فان لام الا
على لا التعريف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان الحروف الزائد لم يرد
الفاظها بل معانيها بل لهما مع ارادة معانيها الافادية زائدة على التركي

عنه وبه صحة كون الشيء مخبرا به مع صحة كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشيء مخبرا م

الاخبارات في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه به يختص نصه القابلية
لا في الانشاءات لاحتياج الى محل يخبر عنه ويعم القابلية مطلقا وخصصه
بعض اختصاصه [illegible] اختصاص اسند به اذ لا [illegible]
ان يكون [illegible] لا يكون [illegible] ومعنى الاخبار [illegible]
[illegible] احكام [illegible]
[illegible]
[illegible] موصوف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا يقع بهنا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسم [illegible]

وسمي به لا [illegible] سماء [illegible] هي [illegible] الحكمة [illegible]
هو [illegible] واشتقاقه عند [illegible] محمولة على القلب فصل [illegible]
اصل اسما او سام واصل [illegible] ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف [illegible]
غرض المصنف رحمه الله تعالى عنه وقال [illegible] لكونه وسما على المعنى [illegible]
الاسم لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان
حد الفعل وعلامته فقال وحد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى وهو

[illegible] في الاولى [illegible] اختصاص التنوين بالاسم لانه اما التمكن

[illegible] المعرفة والنكرة في الاسماء [illegible] الا القابلة

[illegible] في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالاصوات

[illegible] اختصاصه بالاسم لافادة [illegible] الاصوات مبنية

[illegible] بالاسم لا [illegible] التثنية [illegible] والتصغير

[illegible] الماهية الحالية عن القلة والكثرة

[illegible] لهذا اذا وقع المصدر تاكيدا

[illegible] لا يثنى ولا يجمع فكذا

[illegible] ان لا يصح الاسناد الى [illegible] لا يصح الى الفعل وايضا

[illegible] فقط [illegible] الزمان فيكون مدلول

الفعل [illegible] على [illegible] المصدر [illegible] ان مدلول المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة

[illegible] من حيث ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل والزمان

كالقيد له فباعتبار [illegible] له [illegible] بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد

ولا يثنى ولا يجمع [illegible] باعتبارين والنداء انما اختص النداء بالاسم لكونه اثر حرف النداء

وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف الموثر عن الموثر وهو ممتنع فان كل

هذه خواص الاسم [illegible] في جواب الشرط محذوف اذا علمت ان المعدودات علامات

الاسم فقد علمت ان جميع هذه المعدودات خواص الاسم بناء على ان كلا من العلامة

والخاصة مستلزم للاخر فيكون هذا تصريحا بما علم من تركه علامة منه كذا وكذا بطريق

الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدي وتنبيه على قصور فهم من قال توضيحا

فانه [illegible] لا يفهم شيئا ما لا يصرح به او تقول ان في هذا الكلام موكدا بان وبجملة اسمية

ردا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية الاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا

يليق ان يجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفها بها ولما كان من هذه العلامات

ما هو اشهرها استعمالا ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاصه بالاسم سيما

في التثنية والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام موكدا بكلية كل مجموعة

دفعا لذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة

النحوية وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اختيارا

اللفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت في

لا يتصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام بدل من المضاف اليه
من الماضي الى صيغة المضارع وكونه امرا ونهيا [illegible] الامر والنهي لانهما
يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف فيهما بل يكون التصرف في المضارع
انه يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو فعلت فعلنا [illegible]
الضمائر بالبارزة المرفوعة بالفعل لان الضمائر [illegible] فلا يختص [illegible]
[illegible] الفعل او [illegible] نحو [illegible]
عن لزوم تساوي الفرع والاصل [illegible]
بالتمييز [illegible] التاء الساكنة [illegible] بالساكنة احترازا عن التاء
المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على تانيث
الفاعل فلا تلحق الاسم لانه لا فاعل له وهو الفعل وما يلحق به الصفات لانها مستغنية
عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة [illegible]
المكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدق عليه فالاصل [illegible]
الساكنة بالفعل وانها انما اسكنت لتفرق بينها وبين تاء [illegible]
او فرق [illegible] من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل [illegible] نوني التاكيد وهي الخفيفة
والثقيلة سميت به لانها تفيدان التاكيد [illegible]
بالفعل انها وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان [illegible] من خواص الفعل
قد مر البحث في حد الاسم عما [illegible] الكلام فلا نعيده في هذا المقام ومن خواص
الافعال ما لا يصح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام و
الشرط والجزاء احتياج الى بيان معناه [illegible] ومعنى الاخبار [illegible]
محكوما به لان تلك الافعال تكون محكوما بها فيكون مخبرا بها [illegible]
يصح كونه محكوما به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه [illegible] ولم يحتج الى حمل
الاخبار به على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلا باسم اصله ويسمى المصدر
وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعلم من ههنا بان ما
تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر فهو الفعل بفتح الفاء ولا الفعل بكسرها لانه
اسم بمعنى الشان لا المصدر فمن حيث التضمن ينبغي ان يسمى فعلا بفتح الفاء

جنس يشمل المحدود وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف وقوله
دالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن الحد على
قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا انما
اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بواحد في كل وضع وان الاشتراك لغلبة الواضع او بتعدده والمراد بالاقتران ههنا
ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض الحد بالافعال التي لم يقترن معناها بزمان مثل نعم
وعسى لان عدم اقترانها بزمان انما هو بعارض الاستعمال لا بحسب الوضع كضرب مثال
للفعل الماضي ويضرب مثال للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامته اي علامة
الفعل ان يصح الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لا عنه اي لان يصح الاخبار عنه او كون
الشيء مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به
علامة للفعل كما ان صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل
ان صحة الاخبار به على قسمين احدهما ما يكون مع صحة الاخبار عنه وثانيهما ما يكون مع
عدمها فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل كما سبقت الاشارة
اليه ووجه اختصاص هذه الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التنكير لانه محكوم
به وقد وضع الفعل على التنكير ودخول قد وانما اختصت بالفعل لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل المضارع نحو ان الكذوب قد
يصدق او لتحقيقه نحو قد يعلم المعوقين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين وسوف
وانما اختصتا بالفعل لانهما وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا لا يكون الا في
الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد ضارب غدا وانما ذكر السين
معرفا باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال نحو استغفر
الله ولا سين التحقيق نحو سطلب ولا سين التحول نحو استحجر الطين ولا سين اصابة
الشيء على صفة نحو استجادة ولا سين الوقف بعد كاف المؤنث ويسمى هذا السين سين
السكتة نحو اكرمتكس وانما قدم السين على سوف لدلالته على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجزم نحو لم يفعل ولما يفعل وليفعل ولا
يفعل وان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم
فكذا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام او
النهي عن الفعل كلا النهي او لتعلق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني

في الكلام صفة للحرف [illegible] والحرف انكان في كلام فهو [illegible] كنو [illegible]
قاعدة والفائدة ما استفيد من علم [illegible] [illegible]
ان يريد بالفوائد الفوائد [illegible] في [illegible] في
ذكر الفوائد بصيغة جمع [illegible] الى [illegible] الحرف [illegible]
الفوائد بقوله كالربط [illegible]
تضرب او الربط بين [illegible]
فتدا كرمته وغير ذلك اي [illegible]
هو الحرف انشاء الله تعالى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في عادة [illegible]
[illegible] الحرف [illegible] في الكلام [illegible] الحرف كان
الحرف في اللغة الطرف [illegible] الحرف في الكلام [illegible]
[illegible] الحرف مقصود بالذات وهو بين [illegible]
[illegible] للمقصود بالذات [illegible]
الذات وانما قدم المسند على المسند اليه في التمثيل [illegible] مقصود [illegible]
ويؤيد اهتمام به لانه [illegible] المسند اليه لا اختلاف في كون المسند [illegible]
لانه اعلى درجة من المسند واليه ان مسند يكون اسما وفعلا [illegible] لا يكون
الا اسما والتمييز فضيلة [illegible] طرفية الحرف ان يقول [illegible]
مقصودا بالذات حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم والفعل واذا عرفت
ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا منصوب [illegible] تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على
الحالية ويعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له [illegible] وقع الفراغ من تعريف احد
موضوعي النحو وهو الكلمة وبيان انحصاره في الاقسام الثلثة مع دليل وبيان حدودها
وعلاماتها ووجوه تسمياتها شرع في تعريف موضوع الاخر وهو الكلام وقال

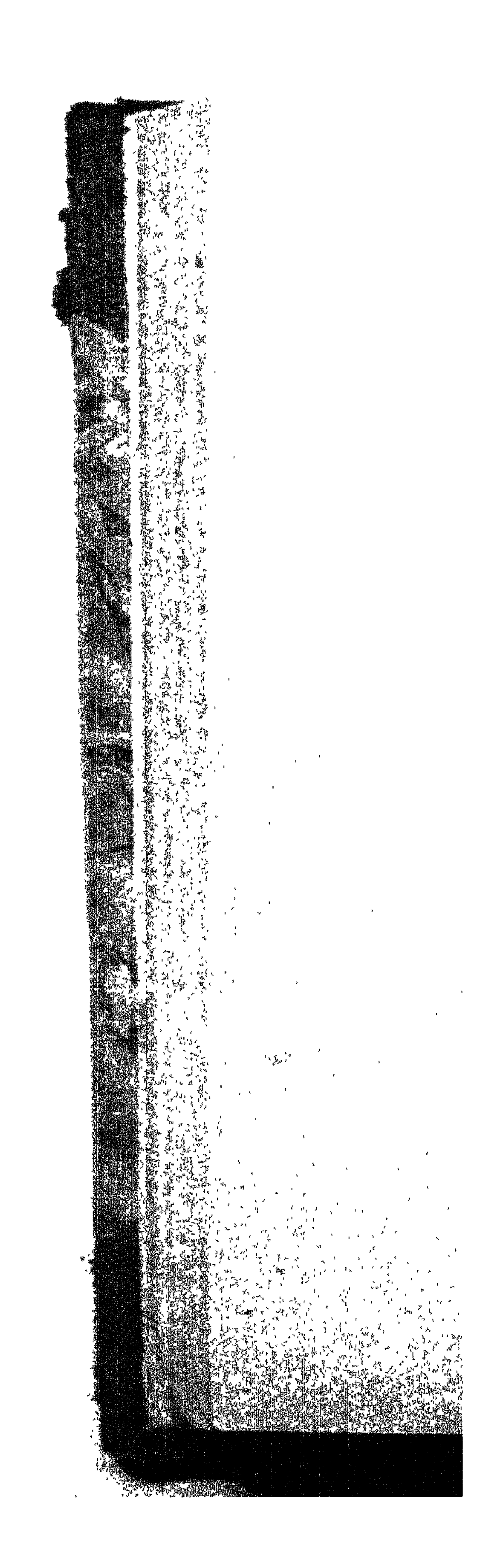
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف واحد او اكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملا او موضوعا ولم يوضع محدد في النحو
اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي نصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال

لا ان المعنى كسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ونحوه من الفعل بكسر الفاء
وهو لا يكون مصدرا ... وانما نشأ من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجيب بأن الفعل بكسر الفاء وجاء اطلاقه على المصدر
وعلى الحاصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقبح عند بيان المقدمات
الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون
من ان المصدر هو الاصل في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حد الفعل وعلاماته شرع
في بيان حد الحرف ... فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل على
معنى في نفسه اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى فيشمل الحد وغيره
وخرج بقوله في غيره الاسم والفعل لانه معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحرف
لا تدل على معنى في نفسها بل غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من
ذكر المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهي اي كلمة
من لا تدل عليه اي على الابتداء الا بعد ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا
كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها
الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر
متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه الافرادي
ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق يشير في ...
الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارات ...
حيث يحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة والمشار اليه ...
بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال ...
لا يصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء ...
تخصيص ولما كان الكلام السابق بميدان وضع الحروف ... بالذات وهو المعنى المستقل وان لا استقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الفاظ للمقاصد والاستدلال بها
على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام ...
بما لا يفيد عبث والاحتراز واجب دفعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد ولذلك اي
بتقديم الخبر اعتنى والحرف للاهتمام بذكره لان هذا المقام بيان الحرف ويجوز ان يكون
في الحرف ... كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ...

الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الاسناد
لاحتياج معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين و
نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اي النسبة
المخاطب فائدة يصح السكوت اي سكوت المتكلم عليها اي على تلك الفائدة اي من
شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها
لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته الى المقصود في باب الفائدة فدخل فيه اسناد
الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي على مضمونه المخاطب وقيل
الاسناد هو حكم المفيد باحد جزئي المركب على الآخر نحو قام زيد فانك اذا قلت
ذلك افدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
آخر واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظر
المسند اليه والمسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
زيد كلاما لان المخاطب ينظر ان يبين المضروب ويقال عمرو والى غير ذلك من المقصود
كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند اليه او المسند
عند ذكر المسند اليه فقط او بالعكس وليس الانتظار الذي في مثل ضرب زيد مثل
هذا الانتظار فعلم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا كان الاسناد ماخوذا في تعريف
الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين التركيبين
من اسمين اتى بكلمة من دون في كما اتى به غيره لانه اظهر الانسب بفهم المتكلم وقدم
هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم
ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم
الفعل على الاسم لان تقديم الفعل انسب لانه بصدد بيان الجملة الفعلية نحو قام
زيد ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان
الكلام لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسمي الفعل ولا من كل فعل واسم
لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل
لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف رحمه الله تعالى بالحصر في تقسيم الكلام
لا في تقسيم الكلمة ردا على ما ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلثة تراكيب كما تستفق
عليه في نحو يا زيد وقيل لان تعريف الكلام يستند الى اقسام ستة في بادي الراي
بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند

بـ تخطئته

المصدر فيقال كلمة كلاما كما يقال اعطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام الى لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه والثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف التضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر في بعض الحواشي انه اثر تضمن على تركب لانه اخصر للاستغناء عن صلة من واحتياج تركيب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب والاولى التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن ههنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح عليه لفظ التركيب واعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب صاحب المفصل واللباب الى انهما مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب يميل الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيداه بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عندهم اخص وعند



للماضي ههنا قلت ذلك على الغالب وقد يجيء للماضي ايضا فلا يرد ما ذكرت و
الله الموفق لاتمام امور خلقه والمعين على اصلاح شئونهم فهو يوفقنا لاتمام هذا
الامر الذي نشرع فيه ويعيننا على اصلاح ما نحن فيه ... لافادة الحصر
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين
سواه كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب **القسم الاول** في الاسم وقد مر تعريفه اى تعريف الاسم
وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا نعيده وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي الى
الجزئيات الى معرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بمعنيين الاول الابانة و
الاظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام الثيب تعرب عن نفسها اي تفصح
وقول الشاعر واني لاكني عن قذور بغيرها ❊ واعرب احيانا بها فاصارح ❊ و
الثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهمزة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول اي قد ازال
افساده والتباسه باظهار المعاني المعتورة عليه لان في خفائها فسادا او التباسا
ومبني هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعدم
الاختلاف والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بنى يبني
فاجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في
الياء فابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كما في مرمى ثم انما كان الاسم منحصرا في
هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره اولا فان كان مركبا مع غيره
لا يخلو من ان يكون مشبها للمبني الاصل اولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غيره
فهو مبني ويحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للاسم وليسا قسمين له لانهما
يشتملان الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم منقسما الى معرب ومبني فلنذكر
احكامه اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب والباب
الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولواحقه غير
الاعراب والبناء **الباب الاول** في الاسم المعرب وفيه اي في هذا الباب مقدمة
وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان
حكم الاسم المعرب والثالث في بيان اصناف الاعراب والرابع في تقسيم الاسم المعرب
الى منصرف وغيره وثلثة مقاصد المقصد الاول في بيان المرفوعات والثاني

والمسند اليه معا اي جميعا قال في القاموس تقول كذا معا اي جميعا وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه ويتعلق بما وقع حالا من مفعول
ما لم يسم فاعله اذ لا يوجد المسند والمسند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه
اى عنده في غيرهما اي في غير هذين التركيب لان الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام
منهما اي من المسند والمسند اليه لان الاسناد ماخوذ في تعريفه وهو يقتضي المسند
والمسند اليه وقوله لا بد له لا افتراق للكلام منهما من قولهم بدد بيده بدا اي فرقه
التبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض للكلام منهما من البدد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بدقول البغداديين حيث اجازوا
لا طالعا جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه
في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مثل
لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما يبنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
محذوفا وهو الخبر المبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدأ محذوف اي
البد المنفي منهما وهذه الجملة للسببية البتة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا
ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا يبد منهما اذا كان الكلام منحصرا
في التركيبين المذكورين فان قيل نوقض ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء اي
بالمنادي نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم مع
انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال تاليفها
واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام
في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي في نحو يا زيد قائم مقام ادعو او اطلب
لان تقديره يا زيد ادعو زيدا واطلب وهو اي كل واحد من ادعو او اطلب الفعل
واذا كان كذلك فلا نقض للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لانه كلام
يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم
كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا
ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد كذكر سائر المفاعيل نحو ضربت زيدا او زيدا زيدا
واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف فان
قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء كان دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم

وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منه
ركب مع غيره ولا يشبه مبنى الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب
المناسبة تعم المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه ثم اضافته الى
الى الاصل بيانية اي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم
المفعول الى المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الظرف
اليه مبنيا في اصله ولا يحمل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسا
ظاهرا اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بل اصله
مبني والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها الماضي والامر وان ثبت لهما
هو المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمعنى اما في الثاني فلانه يستدعي ان
لا يكون الامور الثلثة مبنية بعد الان واما في الثالث فلان الامور الثلثة
لا يكون مبنية القانون لانها لم يبن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شئ
من المبني الا وهو بناءه مبني على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلثة
بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اي مبني في وضعه
بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه
قطعا وعن الثالث بان بناءه ليس بمعنى على القاعدة غير مسلم بل هي مبني عليه
وهي ما تقرر عندكم من ان كلما لم يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني فكل من الفعل
الماضي والامر بغير اللام والحرف بناءها مبني على هذه الفائدة فيكون مبني
القانون وهذا اللفظ كان عاما في الاصل ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام
والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
بيان مبنى الاصل وقيد الامر بالحاضر احترازا من الامر الغائب فانه معرب بالا
واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والاصح انه مبني والحق بعضهم الجملة بمبنى
الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقع موضع المفرد مبنية لا
لها من الاعراب اصلا ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع او مبني الاصل
يكون له اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا والجملة معرب محلا فلا يكون من
الاصل وقال الشيخ الرضي الجملة قبل العلمية لا توصف بالاعراب ولا بالبناء لا
عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في
زيدا فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعني هو وهو عائد الى الاسم المعرب والجملة

في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع
اما المقدمة ففيها فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم المعرب قدمه على
المبني لكونه اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما
هو الا بالاعراب اذ به يعلم ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان
الاصل في الاسماء الاعراب واصلها الافراد وهي في الافراد لا يستحق الاعراب قيل
انما حكم بذلك لانها لم توضع الا يستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف
لغرض الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
مفردا عارضيا وهو اي الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف وان كان
ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد و
التعريف للحقيقة لا للافراد ولهذا من شرط الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود
لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد
على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على
زيد اطلاقه مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى
لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم بوقف
بها على المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تركا منهم للتكليف واحترازا عما
لا يعنيهم لحصول مرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس شامل يتناول المقصود
وغيره وقوله ركب مع غيره فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات
والاعداد من نحو واحد واثنان وثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف با وتا
وثا وزيد وعمرو وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد
بالتركيب هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منه المعاني
المقتضية للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف
سوى المسند اليه والمسند لكونهما مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف
اليه وغيره من المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال
المراد بالتركيب التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل
كلا منهما عاملا في الاخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل وحينئذ
فلا اشكال وقوله لا يشبه مبني الاصل احترز به عما ركب مع غيره ويشبه مبني الاصل
كهؤلاء في قام هؤلاء فان قلت صدق هذا التعريف على ما تقدم مبني الاصل كاين

صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاءني زيد ان قيل في اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه صح يختلف آخره بسبب حصول اختلاف العوامل والمراد باختلافها التأني في الوجود لعلاقة اللازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة الاختلاف بلا وجود فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشاكلة قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر الشئ بصورة غيره لوقوعه في جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل ثم العوامل جمع عامل وسيأتي تفسيره وانما جمع العوامل على عوامل لان صيغة الفاعل ان كان صفة يجمع على فاعلون كناصرون وان كان اسما يجمع على فواعل ككواهل ولما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مرادا جمع على فواعل واللام في العوامل للجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود ا يحمل على الجنس ويبطل معنى الجمعية وبهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا واقله ثلثة فيقتضي ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا نصوبا على انه مفعول مطلق لفظيا صفة اختلافا اي يختلف آخره اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او حكما نحو رايت احمد ومررت باحمد فانه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة او يختلف آخره اختلافا تقديريا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى هذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان الاعراب بالحركة والاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك او حكما نحو رايت مؤمنين ومررت بمؤمنين فانه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه نائبا عن الكسرة وكذا الاختلاف التقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف فيه الحرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب فيه بالحروف مقدرة فقد اختلف آخره اختلافا تقديريا حقيقة او حكما نحو رايت مؤمني البلد ومررت بمؤمني البلد فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا

فاعله وصفة زيدا لتقديره شيء اي الاسم المعرب فهو زيد الكائن في قام زيد
لا زيد المسكوت وحده اي غير مركب مع غيره فهو حال بتاويل النكرة والتقدير
متوحدا اي منفردا وهو مصدر اقيم مقام الحال الذي بمعنى انفرادا ويكون قوله لا زيد
وحده معطوفا على الخبر الواقع خبر مبتدا محذوف لعدم التركيب تعليل المعلل
محذوف اي انما يكون زيدا وحده اسما معربا لعدم التركيب اى لعدم كونهما مركبا
مع غيره ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه في تعريفه فاذا انعدم
الشرط انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط ولا هؤلاء الكائن في
قام هؤلاء لوجود الشبه اي المشابهة على ما سيجيئ في بحث المبني اى لكون هؤلاء
مشابها بالمبني الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذه في تعريفه فاذا
فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فعلم ان المعرب لا
يحصل الا بشرطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله كل اسم ركب مع
غيره والثاني عدمي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل فتعرض له بقوله ولا يشبه مبني
الاصل ويسمى اي اسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسط المتمكن
هو الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى
غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال فصل
وحكمه اي حكم الاسم المعرب والاضافة ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم اي حكم فيه
ولا يبعد ان الاختلاف حكم في المعرب وبمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة ونظيره
كوكب الخرقاء اي حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال
حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب اثر العامل دون اثر
المعرب فكيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقدير
المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخر اتصافه بصفة
لم توجد قبلها وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف
غير الآخر فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء
وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية متعلقة
بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن اختلاف الآخر لا بسبب
اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفهامية
في نحو من اباك ومن الرجل ومن زيد والمراد باختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل

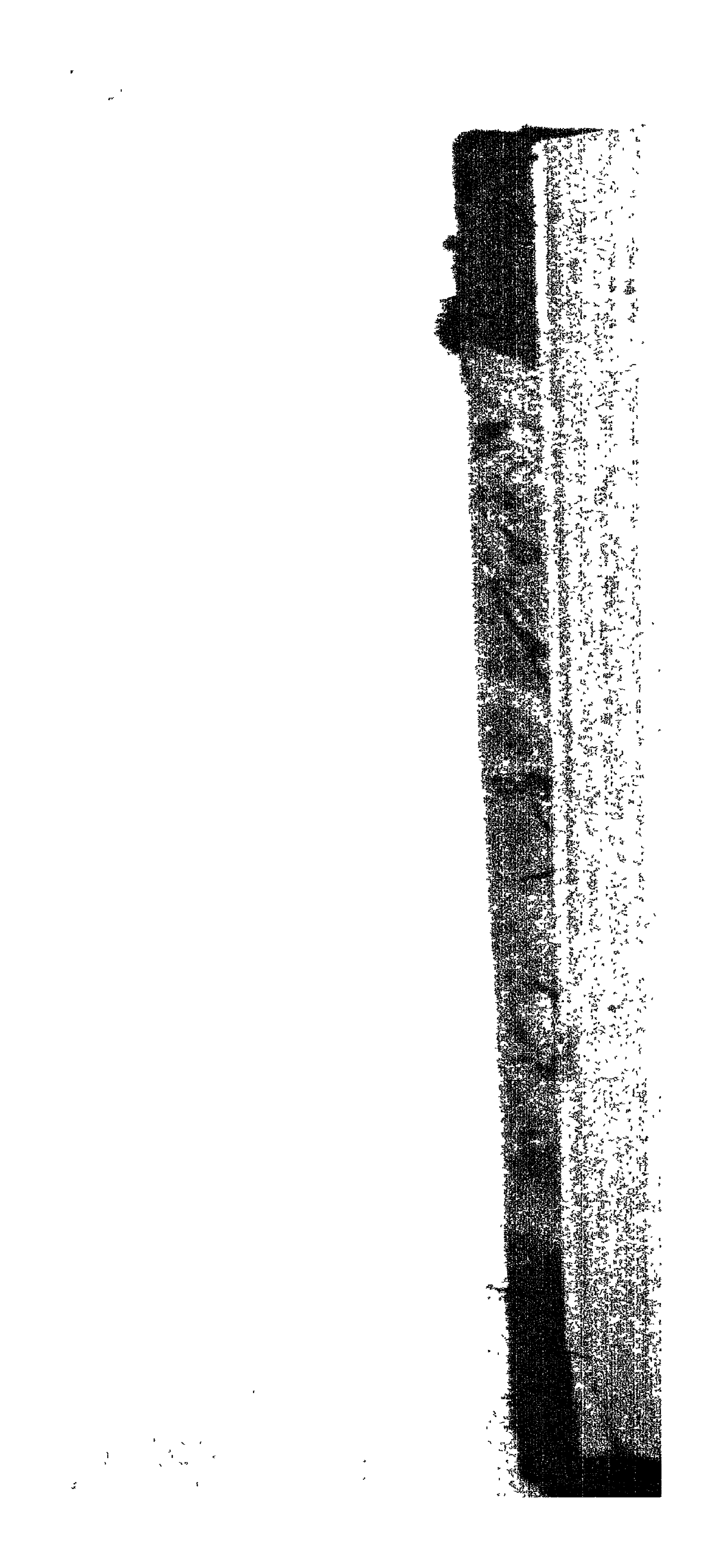
لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضاً يلزم الحرف العامل
بتعميم الحرف المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب او حركة علة ساكنة
وهذا هو الاصوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حده واخذ المحدود
في الحد يوجب الدور لتوقف معرفة المحدود وعلى معرفة الحد وذلك باطل لا يقال
اختلاف آخر المعرب لا يتاتى الا بحركتين فهو يقتضى ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا
لانا نقول المراد بالسبب المذكور ما ليس بتام اي ما يكون له شيء من التاثير في
المسبب ولا يكون له تاثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيء
من التاثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى وانما
يكون موجبة له حين وجدانهما ويمكن ان يقع الحركة الاولى بعد السكون فتكون
مما يتم به علة الاختلاف فصدق عليها انها لا يختلف بها آخر المعرب لان الاسم
حينئذ معرب اي مركب لا يشبه مبنى الاصل اختلف آخرها من السكون الى الحركة
وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقرا ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان
هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حالة الرضاع فكذا ههنا
يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان
لم يكن الاسم معربا في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو
غلامي لانه آخر المبنى لا آخر المعرب لان المضاف الى ياء المتكلم مبني قبل دخول
العامل وانما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون معربا بعد تركيبه
مع العامل وآخره انما يكون مختلفا عند الاضافة وهي سابقة على التركيب مع العامل
لظهور انك تخبر في جاءني غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تضيفه فكان
المختلف هذه الحركة هو آخر المبنى البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب و
المعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشيء بما يساويه باطل وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
متاخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء
الثلثة ان كانت بالتاء تطلق على الحركات سواء كان بنائية او غيرها اعرابية كانت
او غيرها كضمة وعد لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية وان كانت
مجردة عن التاء فلا يكون الا القاب للبناء واما الرفع والنصب والجر فلا تطلق
الا على الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها

تقدير يا حكما واذا عرفت ذلك فاعلم ان جمهور النحاة عرفوا المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وجعل ما عرفوه به حكمه وتابعه المص رح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه كتابه الكافية حيث قال وانما لم اعرف المعرب بما عرفه صاحب النحاة لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو وصف لازم له وهو الاعراب وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف و منهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدلالا بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب ولما كان المختار عند المص رح ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال والاعراب ما اي شيء به الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اي الاعراب شيء بسبب ذلك الشيء يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا واسطة فلا يدخل فيه العوامل و المقتضي والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضي وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا له بوسائط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا قال الفاضل الهندي رح في تفسيرها اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة اما الحركة يخرج الحروف وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد جميعا

ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل
العامل الاسم والفعل وأورد عليه بانه ان اطلق الوجه المخصوص يرد حرف النداء
في نحو يا زيد وياء الاضافة في يا غلامي لانهما توجبان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
مع انهما ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من
اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
وان اريد بوجه مخصوص من المقتضي باياه آخر الكلمة اذ المقتضي صفة قائمة بتمام
كلمة لا باخرها وايضا يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضي فيه فيكون تعريف بنوع
العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه
المقتضي والمشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضي اعم من الاعراب
مفهوما وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضيه الشبه التام وهو الشبه لفظا ومعنى
استعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة
من الرفع والنصب والجزم قلنا الشبه ثلثة احوال اقويها ان يقع المضارع موقع الاسم
بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل وادناها ان لم يقع موقعه بوجه ففي اقوى
الاحوال يقتضي الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي وسطها يقتضي النصب الذي
هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضي ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا
لكن له احوال مختلفة يقتضي كل منها ما هو انسب بتلك الحال ومحل الاعراب لفظيا
كان او تقديريا من الاسم اي المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما نقل
الاخيرة لان لفظ يذكر ويؤنث ويخصص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال الاسم
والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم صيغة الفعل هذه للحصر
اي هو الحرف الاخير لا غير جاء به دفعا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية والجمع المذكر
السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخيرا لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين
اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف الاخير بل الحرف الاخر هو ما قبل النون ولما
بين المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذكر لجميع ذلك مثالا قصدا لايضاح
الامر فقال مثال الكل اي كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير
والذي يسوغ دخول الفاء التي وضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
ذكر المفسر وقام وقع مبتداء بتاويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب والضمة اعراب

من غير الاخر واعراب الاسم اي الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان المعاني التي وضع الاعراب للدلالة عليها ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال عليها ايض ثلثة لكون الدال على حسب المدلول لله على قدره والا لزم الاشتراك لوكان الدال اقل من المدلول والترادف لوكان الدال اكثر من المدلول وكلاهما خلاف الاصل وانما سمي اعراب المعرب انواعا واعراب المبني القابا لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدال عليها انواعا ايض بخلاف اعراب المبني كالضم والفتح والكسر فان كل واحد منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابا رفع مجرور على البدلية او مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجر كذلك وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به والرفع مرتبة من اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اي يفتحها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى يجر الى السفل عند التلفظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب اراد ان يبين العامل لاحتياج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه كما عرف وجريان ذكره في حكمه وانما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول الاعراب او على المعنى المقتضي للاعراب فقال والعامل ما به رفع ونصب وجر

اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المصنف ومنهم من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب في الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايض يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض بخروج عامل الفعل وعن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه جلب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المقتضي فيكون العامل سببا بعيدا له فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لان المجاز في التعريف حيث يتبادر الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سببا بعيدا ههنا ومنهم من



خلاف الاصل وانما قدم المفرد المنصرف على جمع المكسر المنصرف في الوضع
لان المفرد مقدم على الجمع طبعا فقدمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان كيف

الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة ويختص بهذا الصنف في المفرد
وقد يذكر ويراد به ما يقابل الجملة كما سيأتي في بحث التمييز وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المضاف والمضارع له كما سيجيء في باب المنادي نحو يا زيد فانه مقابل
للمضاف والمشبه به مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع وهو المراد به ههنا واورد عليه بان كلا والاسماء الستة مفردات
مع انها ليست بمعربة بالحركات الثلثة التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
من كل وجه يعني ما لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما وكلا والاسماء الستة ملحقة
بالمثنى لمشابهتهما اياه في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح الاعراب في آخرها
وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفردا لفظا ومعنى حتى يرد عليه ما يقال
من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلا ليس بمفرد من كل وجه لدلالتها على الامرين
في معنى المثنى فلو اريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات معربة بالحركات
الثلث لما ان التنصيص على الشيء في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه والامر بخلافه
والمنصرف قيد المفرد بالمنصرف احترازا عن المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة
كما سيجيء الصحيح فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
وهو اي الصحيح عند النحاة جمع ناح كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في علم
النحو وانما قال هذا احترازا عن الصحيح عند الصرفيين وهو ما لا يكون في مقابلة فائه
وعينه ولامه حرف علة وتضعيف وهمزة مثل الضرب واختلفوا في السالم
فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقا اذا
السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح به والصحيح ما ليس بمقابلة فائه وعينه ولامه
حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف و
الهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرهما فيهما وقوله
وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه يدل على ان الحرف العلة لو لم يكن
في مقابلتها لا ينافي الصحيح نحو ضارب ومضروب قيل انما اختص الفاء والعين و
اللام للميزان حتى يكون فيه شيء من حروف الشفة والوسط والحلق وقيل في وجه
الاختصاص ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلا

ان الدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب منحصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع في
بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع او صغائه الى
جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه اوقع في الذهن ولا ستعمال
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ربما نعلم لا بالمعرفة لان ما يتعلق به من
المفعول امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام يكن الامر به مناسبا
لهذا المقام ولم يقل اقرأ لان المقصود هو الدراية لا القراءة اذ اي الشان لا يعرب
شيئ في الكلام العرب الا الاسم المتمكن قدمه لاصالته في الاعراب وقيد الاسم
بالتمكن لان من الاسم ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا والفعل المضارع ووصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا هذا اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا
نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء ا يذكره في بحث الفعل ويجيئ
حكمه اي حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل انشاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال فصل في اصناف
اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقا ولما كان الرفع
قد يحصل بالضمة لفظا او تقديرا وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كك وكذا
النصب تارة يكون بالفتح لفظا او تقديرا او تارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظا او تقديرا او بما يوجد بالياء كك والاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتح وبعضها تستحق
بالواو وبعضها تستحق بالالف وكذا الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب و
الجر قسم المصنف باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب لتتعين احوالها في الاصناف الاعراب
ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل والاكثر قدمه على التقديري فقال الاول
من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها لانه
اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات و
الاعراب بالحروف خلاف الاصل والثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب
ان يكون بالحركات الثلث .... والاعراب بالحركتين
خلاف الاصل ما اقترن المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم
لكون اعرابهما الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو

يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصول وبيس و وقاية و
نحو ذلك بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية حركة و يختص هذا الصنف اي الجمع
المكسر وصف الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او
بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع واحترازا به عن الجمع المكسر الغير المنصرف
كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا للكل وقال تقول جاءني زيد ودلو و
ظبي و رجال في الرفع ورايت زيدا و دلوا وظبيا و رجالا في النصب ومررت بزيد ودلو وظبي
ورجال في الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرف بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بحركتين
ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف الثاني من تلك الاصناف ان
يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة ويختص اي هذا الصنف بجمع المؤنث السالم
قدمه على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان
اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من
كون السلامة صفة للمفرد لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان
السلامة حال مفرده وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام او غيره
من المعارف له حكم المضاف اليه وتعريفه مثل تعريف المضاف اليه هذا عند
سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه
يكتسب التعريف من المضاف اليه فنحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل
الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذا السالم على مذهب سيبويه لا المبرد
وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازا عن الجمع المكسر كحمر في جمع حمراء فان
اعرابه بالحركات الثلث وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من
غير لفظ كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم ثم اعترض عليه بانه يدخل فيه نحو سنين
وثبين وقلين وارضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج
عنه سجلات وسفرجلات من جموع المذكر واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع
المؤنث على حذف المضاف فيتناول نحو سجلات وسفرجلات لانه على صيغة
جمع المؤنث السالم ويخرج عنه سنين وسنين لانه على صيغة جمع المذكر السالم
اصطلاحا او بان المراد جمع المؤنث وما على صيغته بحذف المعطوف وحذفه مع
واو العطف غير غريب في كلامهم وانما النادر حذف حرف العطف فقط ويمكن
ان يجاب المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم المجاز فيندرج

معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت لم اختص
الميزان بالثلاثي ولم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن
وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي و
الخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا
قيل ادعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فان قلت لم قدم
الفاء ثم العين ولم يعكس قلت لنكتة فيه ان الفاء اخف الشفة وهي مقدمة على
نحو بيها ثم لو اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقيل في طرف فلم
يكن معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفها لحصول الاعتدال
في الوزن مالا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة
لا ينافي الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن آخر الكلمة
حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو او ياء الا في اسماء اللازم بناؤها
ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تغيرها من حال
الى حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
بمد الضم والياء بمد الكسر والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخت الضمة والياء
اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اي مناسبات لهن وبحروف لين لكونها ضعيفة لانها
بمنزلة النفس ولذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة
ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف
مدة ايضا فالالف لدوام سكونها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين دائما واما
الواو والياء فتكونان تارة حرفي مدة ولين وتكونان تارة حرفي لين ولا مدة واما ان
كانتا متحركتين فلا يكونان حرفي لين ولا مدة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو بيس
ووعد كزيد مثال للمفرد المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله
الصحيح وهو ما يكون في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبي مثالان للجاري مجرى
الصحيح وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح وملحقا بها لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة

ويختص هذا الصنف بغير المنصرف اي غير الجاري عليه حكم الانصراف واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب والجر لما سيأتي عند بيان حكمه كما تقول جاءني احمد في الرفع ورأيت احمد في النصب ومررت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظاً شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظاً فقال الرابع اي الصنف الرابع

هي تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك مضافة حال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضاً بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخاً ومررت باخ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء التكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديريا نحو جاءني اخي ورأيت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء عليه بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغنى عن قوله مكبرة لانه انما احترز بقيد الاضافة من حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم لعدم حروف صالحة للاعراب في اواخرها في هاتين الحالتين وهذه علة موجودة في حالة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره كذكر قيد كونها مكبرة وهي هذه الاسماء الستة ابوك واخوك وهنوك الهن عبارة عن الشئ المتنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافته الا الى المرءة وهذه الاربعة منقوصات واويات يدل عليه ابوان واخوان وهنوان وحموان واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوك اصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوي لام هاء اذ اصله فوه فحذف الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما لانه لو لم يقلب لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم او غيرها يزول علة قلبه مما هو حرف لسقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو اضافة الى اسم الجنس لان اضافته الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لمشابهتها بالمثنى في الدلالة على الامرين وانكان اعرابات

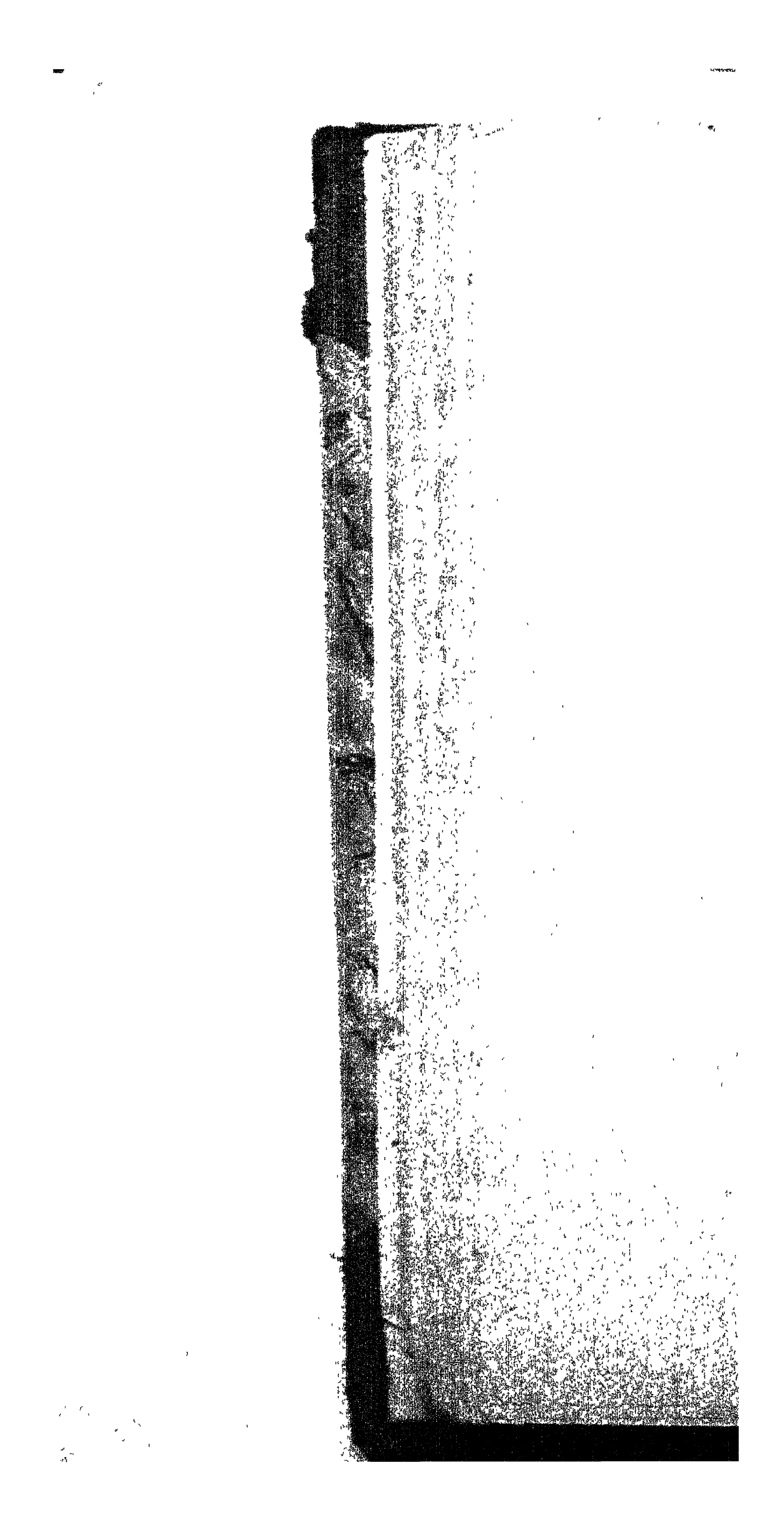
فيه نحو سجلات ويخرج عنه نحو سنين وانما لم يقل بالجمع بالالف والتاء
الجمع ليشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من
الجموع وانما جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعا الجمع
المذكر السالم وقد جعلت الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية يكون الاعراب بالحركات محتملة ضرورة
لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف في الجموع
صار اصلا اي معتبرا مستقلا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان
قيل الدليل الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقيا والا على المعاني المعتورة
على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة التي وضع الاعراب للدلالة عليها
بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا
تدل على المعاني الا بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة لكونها
اخت الضمة من حيث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت
الفتحة من حيث انها تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة
من حيث انها تحصل باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة
على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه
في المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره قلنا
ان هذا الدليل في الجمع متروك بدليل آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب
بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت
الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال
على اصالة الاعراب بالحروف بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم فكان
مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف م في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا
بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا عطاء الحركة التي اقتضى فيه الدليل الحرف
حطا للرتبة الارفع عن منزلة تعلق الدر على عنق الخنزير الذي غير ملائم
بخريته بلا تكريم تقول هن مسلمات في الرفع ورايت مسلمات في النصب
ومررت بمسلمات في الجر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على
الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث
اي الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع والنصب والجر بالفتحة

م والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف م

روعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا
لان آخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع
روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما ثانيها قد يكون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمر
وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثنى المعنى لانها لكونها من الاضافيات
تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمر
فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلثة في الاحوال كلها
واثنان واثنتان مرفوعان لانهما معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ
محذوف اذ التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به وهو كلا واثنان واثنتان
وهذا التاويل يتأتى في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف
على قوله والو بالرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير ههنا ويختص بجمع
المذكر السالم وما الحق به وهو الو وعشرون تقول جاءني الرجلان كلاهما واثنان
واثنتان في الرفع ورأيت الرجلين كليهما واثنين واثنتين في النصب ومررت
بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في الجر ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين
ورفعها بالالف فقال السادس اي الصنف السادس من تلك الاصناف ان يكون الرفع
بالواو والمضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها ويختص اي
هذا الصنف بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال ولابد ههنا
من تقدير مضاف اي صيغة جمع المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبين وقلين لانها
جموع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفرجلات ومن تقدير معطوف اي
جمع المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات
ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه
نحو سنين ويخرج عنه سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
هو جمع المذكر السالم والو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد
في آخره واو قبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض
التغير فلم يعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كانها ضمة
لا واو وكذا لا يرد مثل كفو فانه اسم في آخره واو وقبلها ضمة لان واوه غير

لاضافته بيان الاسماء التي تعرب بالحروف ورفعها بالالف م

لوجود ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة
بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فان كان جائز الاسبيل اليه لانه ينقض بذو فان
اعرابه بالحروف واجب وان كان واجب لاسبيل اليه ايض لان الاعراب فيما عداه
من الاسماء الخمسة جائز لاواجب لانها قد تعرب بالحركات الثلث لفظا كما تقول
هذا ابك ورايت ابك ومررت بابك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة
بامكان العام اي رفع هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء
بالامكان العام اي عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيحتمل اللزوم
كما في ذو ويحتمل عدمه كما في غيره تقول جاء في اخوك في الرفع ورايت اخاك
في النصب ومررت باخيك في الجر وكذلك البواقي اي مثل مثال الاخ المذكور
امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحروف
الثلثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بحرفين ورفعها بالالف فقال الخامس
اي الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب والجر
بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص به هذا الصنف بالمثنى وكلا وكذا كلتا ولم
يذكره اكتفاء ابذكر الاصل فكان ذكره مغنى عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل هوان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز
الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك وايض ذكر اثنتان
فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر وايض لما كان اثنان واثنتان على صورة
المثنى وليس بتثنيتين حقيقة ذكرهما علاحدة لدفع توهم انهما تثنيتان حقيقة
قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة
قال والاصل انهما كل للمفيد للاساطة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد وبقاء
الالف عند الاضافة الى الظاهر نصبا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس
بتثنية مضافا حال من كلا الى مضمر اي مضمر كان وفيه احتراز عما اذا كان
مضافا الى مظهر فان حكمه حكم عصا نحو جاء في كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين وكنانية يعربونه مضافا الى المظهر ايض اعراب المثنى وذكر صاحب المغنى
ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافان الى الظهر وقيل انما يعرب
كلا بالحروف حال كونه مضافا الى مضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف



عن التنوين نحو جاء في غلاما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة و
مسلمو مصر نظير لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي
شرع في بيان الاعراب التقديري ومواضع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا
المختصر والكافية اربعة موضع منها ما تعذر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المقصود والثاني الاسم المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل لفظ الاعراب
فيه احدهما الاسم المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب
غير المنصرف بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب لفظا
لا تقديرا غاية الامر ان اعرابهما جار على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع
من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر
بتقدير الكسرة اي ويختص هذا الصنف بالمقصور وهو اي المقصور ما اي اسم
معرب في اخره الف مقصورة اي لا ممدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة لاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين وانما تعذر الاعراب
في الاسم المقصور لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات كالف
لو احتملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفا ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف
في عصا لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واما في حالة التنكير فمقدر ومن ثم لم يجز الاعراب على ما قبلها
حتى لا يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر
كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصور اي ويختص
هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا او جمع
مؤنث سالما وانما تعذر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل
الياء استحق الكسر قبل مجيئ الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول
العوامل اذ المفرد قبل التركيب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما يمنع
وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا التزم تحريك الحرف الواحد
بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب ومتماثلين في حالة الجر وهو محال
فاعرب بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المصنف رح والشيخ ابن الحاجب و
ذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل الكسرة
جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا اذ الاعلى الفاعلية واجيب بانه يلزم

اصلية بل هي منقلبة عن الهمزة اذ اصل كفو كفؤ والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة وعشرون مع اخواتها اي مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من الثلثين الى التسعين اذ المراد بالاخت المثال وبهذا فسر الاخت في قوله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما افرد الو وعشرون من اخواته بالذكر لانهما ليسا بداخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق بآخره واو او يا ونون مفتوحة وظاهر ان الو وعشرون ليسا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك واوجب ان يقع عشرون بفتح العين والشين وايضا يدل على عدد معين ولا تعيين في الجموع فلا يكون عشرون جمعا وانما عدل في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتهما عن الحركات الى الحروف مع كون الحركات اخف لتكثيرهما لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا تكثير الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن حركة من الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعطي الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبهما للبس بينهما عند الاضافة فحمل على الجر لكونهما اعرابي الفضلات وقيل جر المثنى حمل على النصب في غير المنصرف وجعلت الالف رفع المثنى لخفتها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون والو مال في الرفع ورايت مسلمين وعشرين واولي مال في النصب ومررت بمسلمين وعشرين واولي مال في الجر واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به قاريا كان او سامعا او ناظرا من عند نفسه حاضرا كان او غائبا زمانا او مكانا على سبيل البدل وهذا اثر صيغة المفرد على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسورة اما النصب على الظرف اي في الاحوال الثلث لانها لسبقها عن نون الجمع اخذ للاصل لان الاصل فيما حرك عن الساكنين ان يحرك بالكسر ونون جمع السلامة مفتوحة ابدا اي في الاحوال الثلث للفرق بينهما وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم فلانه اخف منه وانما قال ونون جمع السلامة احترازا عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسورا ايضا نحو شياطين وهما اي نون التثنية ونون جمع السلامة تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون عوضا عن الحركة تثبت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدون نظرا الى انها عوض

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلمي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
وكذلك عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم لم
يجعل عصا من المتعذر ومسلمي من الاستثقال واجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال
بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفا تعذر لان الالف لا يحتمل شيئا
من الحركات فالتقديري في عصا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها
بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلمي فاعرابه قبل
الاعلال بالحروف وثقله يوجب تقديره فالتقديري في مثله للاستثقال لا للتعذر
فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
فلا يجوز قولك ولا نقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كان المراد بالثقل
الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسر ما قبلها
فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال
الثلث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة
المضافة الى المعرف باللام نحو جاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي
القوم ونحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع
بتقدير الالف كما في المثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل و
قد ذكر العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمص
رح لم يلتفت اليهما لكونه امرا عارضيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم
لعدم استقلاله له بمنزلة اللازم ثم لما جرى ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل
اصناف الاعراب اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه ليتبين من الاسم
المعرب ما يعرب ما بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال **فصل الاسم المعرب**
على ضربين اي نوعين منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولى لعدم حاجته
الى المحذوف او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصرف فان تاثيره
بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه
بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف و
قيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او
زيادة التمكن وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اي المنصرف ما اي
اسم معرب ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي

توارد المؤثرين اللفظين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي هو العامل والاخر معنوي
وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
امتزاجه بالمبني لاضافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب به
عن هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
بعضهم الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الآخر بالامتزاج و
الاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر يوجب انتفاء الاعراب
والبناء بالحرف الآخر المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءني عصا وغلامي
في الرفع ورأيت عصا وغلامي في النصب ومررت بعصا وغلامي في الجر ولما فرغ
عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا
فقال الثامن اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة
والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص له هذا الصنف بالمنقوص
وهو اي المنقوص ما اي اسم معرب يكون في آخره ياء ما قبلها مكسور كقاض
وانما استثقل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلهما على الياء
بخلاف حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته
تقول جاءني قاض في الرفع ورأيت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ
عن بيان ما يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال
التاسع اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
والجر بالياء لفظا ويختص به هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا
الى ياء المتكلم تقول جاءني مسلمي تقديره مسلموي اجتمعت الواو والياء والاولى
منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة
الياء فصار مسلمي جاءني مسلمي ومررت بمسلمي في الجر وانما استثقل الاعراب في جمع
المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو و
قد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن فلم يبق الواو لفظا
فقدر ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة والادغام
لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

فيه غير معتبر بخلوه عن التاء لفظا وتقديرا اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاءها ليست للتانيث لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه لجمع المؤنث لا للتانيث ولذلك لا ينقلب في حالة الوقف هاء واما خلوه عن التاء تقديرا فلان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث وما يكون بجميع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث اصلا و الاولى ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف رحمه عما يعرف به المتقدمون غير المنصرف وهو ما يعتزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باعتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه هذا نصرة للنحاة كما نصرتهم هناك بان يقال ان اعتزال الجر والتنوين لم يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور وقال الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وتفسير كل واحد من القسمين مما ينتفي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يعتزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجر فعلى هذا انتفى سماء كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا يعتزل عن الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردها من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنهما ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال ابو البقاء ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي باحدهما ثم ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف الاجمالي يخل بالغرض اذ ان بينهما مفصلة فقال والاسباب التسعة اللام للعهد اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضهم بهذه الاسباب التسعة ما شابه بالف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف ارطى وقبعثرى فان الالف

ياتي ذكرها عن قريب واعترض على هذا التعريف بانه عدمي ومن حق التعريف ان يكون وجوديا لانه معرف والمعرف لابد من ان يكون وجوديا لان المعدوم لا يصلح ان يكون معرفا لان الذي لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف غيره اذ وجوده سبب لوجود معرف من حيث المعرفة واجيب بان المقصود من التعريف التميز وهو بالمعدوم ممكن ويسمى اي الاسم المعرب المنصرف الامكن لما قلنا وحكمه اي حكم اسم المعرب المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهي الرفع والنصب والجر كائنة مع التنوين لعدم شبهه بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه سببان كائنان منهما اي من تلك الاسباب التسعة او واحد كائن منها يقوم مقامهما اي مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة والممدودة والمراد بوجود السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد ما هو غير منصرف للموازنة كسراويل فان الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكما وللقائل ان يقول ان جعل مسبب السببين الفرعية يشكل بان الفرعية تحصل بسبب واحد فكان السبب الاخر زائدا لا طائل تحته وان جعل مسببهما منع الصرف اشكل بان منع الصرف امر واحد وتوارد السببين على مسبب واحد بط واجيب بان احد السببين يكفي لحصول الفرعية لجهة واحدة والمطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا يتحقق الا بسببين يوجب احدهما الفرعية بجهة والاخر بجهة اخرى ويصح ان يجعل المسبب منع الصرف اما بتقدير مضاف اي جزء السبب او بتقدير صفة اي سببان ناقصان وانما الممنوع هو توارد السببين التامين لا ناقصين الذين يكون كل واحد منهما جزء السبب نعم لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف الشيء بما يساويه اللهم الا ان يجعل التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد بنحو هند وسلاسل ومسلمات حال كونها علما للمؤنث فانها منصرفات مع وجود السببين فيها او واحد يقوم مقامها فيها والجواب عنه ان المراد سببان معتبران ولا يعتبر السببان او واحد يقوم مقامهما فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السببين او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر اما الاول فنقول لا يعتبر في نحو هند السببين لمكان الخفة العارضة ثقل السببين على ما سياتي وكذلك الجمعية في سلاسل لم يعتبر رعاية للتناسب المقصود في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث

بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ولو
اختير غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة
والتنوين ليس على الاطلاق بل اذا لم يدخله عليه ما يقوي جهة الاسمية ايضا مع انه
ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما يوثر
في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لهما من القوة
ما ليس في غيرهما من خواص الاسم فلذا يعتبران مقومين لجهة الاسمية لا غيرهما
ثم لما بين الاسباب التسعة مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع
في بيان ذلك فقال اما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجمل وقدم تحقيقها في
صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه موثر في منع الصرف
بدون الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اما
معرف في هذا المختصر في موضعه واما مستغنى عن التعريف لاشتهاره بين
المتعلمين وخص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف
سائر الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجه من
صيغة اصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه
العبارة والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه اواخر الحروف
من الاسماء كيد ودم فان المادة فيهما غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان
الترخيم ليس باخراج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة
اخرى للحارث بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف بعضها للتخفيف
ولابد للعدول من صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس
للاسم المصغر صيغتان خرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه
خرج من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة
اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر
من حيث ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة
الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناه منها وصيغة الشيء

في ارطى فيدت للالحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء ارطاة فلو كانت
للتانيث كالف حبلى لم يجيء ارطاة كما لم يجيء حبلاة لاجتماع علامتي التانيث وكذا
الالف في قبعثرى ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كانت للتانيث لما لحقها تانيث
اخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لها اصل سداسي
فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بناءها فعلى هذا يكون الاسباب عشرة وقال بعضهم
هي احد عشر هذا على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقال بعضهم هي ثلثة عشر
وزاد لزوم التانيث وتكرار الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف فالاضافة بمعنى في
او باء في ملابسة اذ المراد حكم وجود السببين او واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله
الكسرة والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وخبره ما بعده
يكون اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق في بحث
الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان غير المنصرف
مجرور وان كان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى منع الكسرة
قصدي ولا تبعي والظ انه تبعي كما هو مذهب الاكثرين لان المنع لمشابهة الفعل واصل
الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر تمنع ايض لتكميل رعاية الشبه والتكميل تابع والدليل
تابع والدليل عليه عود حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضرورة ترفع وجودها
فقط فلو كان منعه قصديا لعاد في قوله ثم فتوى زفر بعده وما هو قول الشافعي
وحده لقصد الضرورة اليه وقد استدل على تبعية الكسرة في السقوط لانه لما لم يكن مع
اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين لرعاية
اصل الشبه وجعل منع الكسرة مكملا للشبه لان تنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا وجنسا
اما الكسرة فهو وان كان نوعه ممنوعا عن الفعل بجنسه اعني الحركة غير ممنوع عنه و
كذا صورة الكسر يدخل على الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة التنوين واما تنوين
الترنم فهو لقلته مما يدخلان الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الخفيفة
وان كان جنس التنوين فهي لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من
الافعال لا يخلو عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن فلا يلزم
مثل جوار عند من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرا لان تنوينه لم يكن
للتمكن بل عوض عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف
لحصول الشبه بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين الفعل من جهة انه فرع الاسم

[illegible]

[illegible] وهما [illegible]

[illegible]

[illegible] الوصف [illegible]

[illegible]

[illegible] فكان [illegible] زينب وعمر اخر [illegible]

سار بمعنى غير وافعل التفضيل [illegible]

ن ولا يجوز تقديره [illegible]

ممتنع وسايرها [illegible]

فهو ضعيف فانه قال [illegible]

معرفة بانه [illegible] هذه [illegible]

عن احد الامرين فقيل انه معدول [illegible]

معد ولا عما فيه اللام لانه يكون نكرة لو [illegible]

ولو كان معدولا عما فيه اللام يوجب ان يكون معرفة [illegible]

واذا كان معرفة يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا [illegible]

وقيل من اخر من وتعريفه غير لازم [illegible]

امس ليس لتضمنه لام التعريف [illegible]

كل واحد منهما في اخر الاعراب والوصفية وجمع فانه معدول [illegible]

الجيم وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لا [illegible]

حقها ان يجمع على فعل كحمراء وعلى [illegible] كانت اسماء [illegible]

التكسير على فعال وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء على صحارى [illegible]

ما جعل على فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد سادتنا ويلزم

بجمع الجموع الشاذة كانيب واقوس لان القياس فيهما انياب واقواس كما عرف

الاجوف مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي ان يكونا معدولين

هو القياس منهما واجيب بانهما ليسا على الاوزان المشهورة فيحملان على الشذوذ

العدل اما الوصف اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء

ولتمن نحو ثلث ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان في

[illegible] بالنسبة الى الامر [illegible]

[illegible] انكانت اصل صيغة [illegible]

[illegible] او [illegible] من صيغة [illegible]

[illegible] سواء كانت [illegible]

[illegible] الاسماء [illegible] اخراج [illegible]

[illegible] متكلم يتكلم باسقاط الاحرف [illegible]

[illegible] مطلق وحذف عامله [illegible]

[illegible] تقديرا والمضاف محذوف [illegible]

[illegible] واحد [illegible] صفة [illegible]

[illegible] منع الصرف [illegible] البناء [illegible]

[illegible] على [illegible] تخفيفا وهو [illegible] للضرورة منع [illegible]

[illegible] والبنع الاخوات كما في قطام ولا يجتمع مع وزن

[illegible] لان وزن العدل المحصورة بالاستقراء في ستة

فعال وفعل ومفعل [illegible] وفعل كعمر وفعل كامس وفعل كسحر [illegible]

[illegible] الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجتمع مع

وزن الفعل [illegible] كان العدل تقديرا وقوله اصلا منصوب على النيابة

اي على مصدرية ويجتمع مع العلمية كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل

التقديري فانهم لما وجدوهما غير منصرفين في كلامهم ولم يكن فيهما سبب ظاهر

سوى العلمية [illegible] ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدروا فيهما العدل

صيانة لقاعدتهم وانما اختاروا التقدير العدل لا الى تقدير غيره من الاسباب

لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره كما بين في المطولات ويجتمع مع الوصف

نحو ثلاث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انا وجدنا في كل واحد

من ثلث ومثلث معنى ثلثة ثلثة وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد

المعين ويكون اسم المقسوم عليه مكررا على الاطراد نحو جاء في القوم رجلا رجلا ورجلين

رجلين وجماعة وجماعة وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير فلما وجد كل واحد

من ثلاث ومثلث غير مكرر علم ان اصله مكرر فقيل هو معدول عن ثلثة ثلثة وكذا

احاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء مثنى عن اثنين اثنين ورباع ومربع

عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصلي فان قلت
كيف يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء
حيث جاء في الانثى الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقبوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء
عدمه بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار
الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار
على وزن سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار
غير ممتنع من الصرف واربع كائن في مررت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة
ووزن الفعل لعدم الاصالة في الوصفية تعليل لقوله منصرف يعني انما كان اربع ههنا
منصرفا لعدم اصالته في الوصفية لانه من اسماء العدد وهي موضوعة بغير الوصفية في
الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتانيث بل هي علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث
فلا يرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود في اربع هو عدم قبوله التاء وهذا
يقبلها اما التانيث الحاصل بالتاء الملفوظة بدليل قوله وكذلك المعنوي وفي مما وصف
به التانيث احتراز عن التانيث بالالف فانه موثر في منع الصرف بلا شرط العلمية لان
اشتراطها للزوم ما هو في صدد الزوال كما ياتي والتانيث بالالف لازمة لوضع الكلمة بها
فلا حاجة الى اشتراطها فشرطه اي شرط تاثير التانيث في منع الصرف ان يكون علما انما اشترط
ذلك في التانيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثان مانع عن التغيير فان قلت لم اشترطوا
اللزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء الذي هو اقوى من منع
الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل
يكون سبب البناء قويا حتى يكون موثرا حال انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتى
لم يكن موثرا بدون معاضدته ومعاونته ولو تاملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلق و
ذلك لان الكلام يؤول الى اشتراطه المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه اقوى منه
في انه غير الاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجهه الاظهر ان يقال البناء هو الاصل في الالفاظ
والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيؤل اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعيف بخلاف
منع الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوي
لان العود الى الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج دون العود
فان قلت كيف يشترط العلمية للزوم التانيث مطلقا فالتانيث قد يكون لازما بها
كشقاوة وعباية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وعباية همزة فلو لم يكن لازمة لقالوا

الانقسام الى وضعي وعارضي والتاثير للوضعي منهما دون العارضي فان الوصف
انما كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع
ثان ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة
لان من شروطها التعريف العلمي وايض لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في
ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه
ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرع في الجمع
المشابهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما
في كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف
والنون الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين
المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل الحره بالذكر ضرورة واذا عرفت
ذلك فنقول الوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه وجاء
بمعنى كون الاسم الا على ذات باعتبار معنى هو المقص وهذا هو المعنى به ههنا
قولا يجتمع مع العلمية اصلا وضعيا كان الوصف او عارضيا لكونهما متضادين لما
ان الوصف يقتضي العموم والعلمية يقتضي الخصوص وشرطه اي شرط تاثير الوصف
في منع الصرف وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون
منه والركن ما يقوم به الشيء ويفيد بدونه والغرض اعم منهما يطلق على الشرط و
الركن جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع فالاضافة بيانية
لا يطرى عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا
فيه او زائلا عنه وينبغي ان يشترط ايض بان لا يكون وضعا في العلم عند سيبويه
وان يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل
الوضع فاسود وارقم كل واحد منهما غير منصرف وان صار اي الاسود والارقم اسمين
للعلمية في الاستعمال اذ الاسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فهو مع
خروج عن الوصفية لكن لم يخرج ههنا بالكلية لانه قد اعتبر في مفهومها الاتصاف
كذلك حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة
الكتاب لاصالتهما في الوصفية تعليل لقوله غير منصرف يعني انما كان اسود وارقم غير منصرفين
لكونهما اصليين في الوصفية لانهما موضوعان للصفة في الاصل ثم صارا علمين بعد
الوضع فكانا غالبين في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال

اعتبار التحرك وجعل سقر كهند في جواز صرفه وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين
للعلمية لقرينتين والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو العجمة
والتانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى وبالالف الممدودة كحمراء ممتنع من الصرف
البتة اى بالبتة دفعا التوهم من توهم في امتناع التانيث بالالف عن الصرف
لانتفاء السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف
وحده بقوله لان الالف تقوم مقام السببين الاصوب ان يقول لان التانيث بالالف
الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الالف التانيث ولزومه
اي ولزوم التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم الكلمة لزوما لا ينفك عنها
بحال فكانهما تانيثان فاللزوم يقوم مقام السببين واما التاء فانها في الاصل
عارضة فلا تقوم مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها في الاصل
لا يبلغ حد الالف التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه في
الاصل اشيياء باليائين على وزن انصباء فحذفت احدى اليائين تخفيفا اذ اصل شئ
الشيئ وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان
السبب هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع شئ بعينه الا انه لما جرى
في الاجمال ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ المعرفة ايضا فلا يعتبر منهما اي من المعرفة
في منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف في سببية الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية
من المعارف في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام
التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف
المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير
المنصرف من المعربات واما تعريفا المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى
فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فالاحرى
ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع
من الصرف هو العلمية لا غير ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان
تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اي معتبر في منع الصرف قائلا بان
اية ممتنع من الصرف للتانيث والتعريف لانها اي وعند البعض هي نكرة منصرفة
وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد كما في اجمع معتبر في منع الصرف قائلا بانه
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا

شقاءة وعياءة بقلب الواو والياء همزة قبل التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث
ولا يجيء لهذا المعنى الا غير لازمة فلزومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد من اشتراط
العلمية لئلا يلزم التاء التي في اصل وضعها غير لازمة واعترض عليه بان لزومها
لاجل العلمية ايضا لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبدل اللزوم التانيث
بهمزة كطلحة فانه غير منصرف للعلمية والتانيث اللفظي وكذا اي ومثل التانيث
بالتاء في اشتراط العلمية التانيث المعنوي الا ان العلمية في التانيث بالتاء يشترط
لوجوب منع الصرف وفي التانيث المعنوي يشترط لجوازه ولا بد من وجوبه من شرط
آخر كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اي
لاجل معارضة الخفة احدى السببين اللذين هو في هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه
لوجود السببين فيه وهما العلمية والتانيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب
تاثيره وكذا كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا
كانت موصوفة بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي تقاوم احدى السببين اللذين
فيها فلم يبق الا سبب واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه
ولهذا يشترط لوجوب تاثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلثة
وهي الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل احد هذه الامور
الثلثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحرك فواضح واما ثقل العجمة فلان
لسان العجمة ثقيل على العرب والا اي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط
غير اعجمي يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة
يستلزم وجود ما هو شرط لوجوب تاثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور
الثلثة اعني الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين
مع وجود شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب
البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع
الثلاثي الساكن الاوسط عن الصرف وان سمي به مذكر كزينب فانه غير منصرف
للعلمية للمؤنث والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة على
الثلثة وسقر فانه غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوي
مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم

العجمة مع فقدان هذا الشرط في ماه وجود كما عرفت فلم لم يكن معتبرة ههنا بدون
هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتهما
ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فانها
اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم
العلمية اي في العجمة لعدم كونها علما في العجمة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط
الثاني فيكون نوح منصرف لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم
تحرك الاوسط انما يوثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب
واليه مال الجوهري حيث قال ولوط اسم منصرف مع العجمة والتعريف وذهب
سيبويه واكثر النحاة الى ان ترك غير موثر في التانيث لقيامه مقام السادّ مسدّ
علامة ولا علامة للعجمي حتى يسد مسدها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد و
صالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة
على العرب واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة
وان كان للحديدة التي يحلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث
وان نكرت صرفت ووزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال
السكاكي هي مفعل من ماس يماس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عيس وهو
البياض فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف
نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال
الجوهري عيسى اسم عبراني اوسرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت العيسين
ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء و
لم يجوزه البصريون وياجوج ان اخذ من اجّت النار اي التهبت صرف ومن لم يشتقه
لم يصرفه وزكريا من جعله اعجميا فظ ومن يشتقه من ذكرت بطن الصبي لذ الاستلذ
فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي
لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم
والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
او تقديرا واما نحو مدائني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض
وانما الجمع هو مدائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرط اي شرط ثانيه

اسماء الملائكة والانبياء

علامة التعريف ولم يلتفت المصرح الى هذين التعريفين حيث قصر العلمية
في التعريف المعتبر في منع الصرف لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور ويجتمع مع
غير الوصف اما العجمة هي كل لغة خالفة العرب من الروم ويونان وفارس و
غيرها واختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن
على معرفة الاصل والزائد وانما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتفي فيها وذهب قوم
الى انها توزن ولا يخفى ضعفه فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة
ابنية كلام العرب ومنها ترك الصرف في اعلامها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع
الصاد والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في القبيح وهو الجهل ومنها تبع الزاء المعجمة
الدال المهملة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها حروف العربية كالكاف والجيم والباء و
الجيم والزاء ثم اعتبر ابو علي شبه العجمة ايضا كمساجد علما فانه غير منصرف عنده
للعلمية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي
لا يشبه العربي فشرطها اي شرط تاثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري الى
انه شرط تحتم تاثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عنده مثل هند في جواز الامرين
ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لاعتورت العرب
عليه احكامهم كما اعتوروها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف
العجمة عند ذلك فتصير من جنس لغتهم ولم يكن مانعا من الصرف والاعتراض عليه
بان هذا ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الا علما سواء وجد
علما في العرب او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف
مع انه لم يوجد علما في العجم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب
بعد النقل قبل استعماله جنسا مرفوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون
علما فيها حقيقة او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد
فهو علم فيها حكما وزائدا على ثلثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية
مع وجود الزيادة فيه وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان بوجود الشرطين
فيهما او ثلاثيا متحرك الاوسط كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير
منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الاوسط فيه وانما اشترط الزيادة على ثلثة
احرف او تحرك الاوسط مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط
يكون في غاية الخفة ومن شانها ان تعارض احد السببين فيمانع تاثيره لا نوح فانه

ليس قبول التغيير من التكسير والتصغير [illegible] ثم قام جمع مقام سببين
لقوته حيث لا نظير له في الآحاد واليه مال الزمخشري حيث ذكر في المفصل ان
[illegible] التي لا واحد لها بمنزلة جمع ثان وقد زعم [illegible] ان الجمع مرة اخرى [illegible]
انكسير يشبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا ينصرف [illegible] الاعجمي [illegible]
[illegible] له نظير في الآحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف [illegible]
هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة واحدة من دون حرفية [illegible] فلا [illegible]
النجم [illegible] اذا [illegible] [illegible] حرف [illegible]
كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلا [illegible]
في منع الصرف ان يكون علما [illegible] التركيب [illegible]
والتركيب انما يكون مؤثرا في منع الصرف [illegible] لا
يكون علما فيجب ان يكون علما [illegible] سبب [illegible]
انه لا [illegible] التانيث [illegible] والتركيب [illegible] الاشتراط
فيجب اشتراط العلمية في التركيب [illegible]
بعلبك لزم ان لا يكون سبب الآخر فيه [illegible] التي فيها [illegible]
التانيث [illegible] الاضافة انما اشترط [illegible]
او في حكمه على اختلاف القولين [illegible]
كونه باسناد لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد [illegible] الاعراب
ومنع الصرف مما يتصرع عليه ولم يحترز عنهما [illegible] تركيب يكون الجزء الثاني فيه
صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز [illegible]
عنهما من حيث الدليل واشارة الى الاختلاف [illegible] جعل
علما مبني على حالته في الاصح ومعرب غير منصرف في [illegible] بعض
قولنا كلمتان في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين خرج به مثل خمسة عشر
لان حرف العطف جزوله بحسب الحال وقد يجاب عن نحو سيبويه وخمسة عشر
علما بانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد من ان ذلك من باب المبنيات فعلم
به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاسناد
فانه لم يصرح بكونها مبنية اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعلبك فانه غير منصرف

جمع في منع صرفه وهو الاشهر وبما قيل ان شرط قيامه مقام السببين في الجمع
عن ... ان يكون اي الجمع على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة انتهائها الجموع
فان المنتهى ... واما اضيفت الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة
الحاصرة من ... الحروف والحركات والسكنات وهو اي الجمع الذي هي
صيغة منتهى ... تكون صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع
حرفان متحركان ... او حرف مشدد ولم يامن ثم في الثاني نحو دواب وللثالث
او ... ساكن ... جمع مرتين كالامثلة المذكورة او مرتين كالكالب جمع اكلب
جمع كلب ... غير قابل للهاء وهو منصوب على انه خبر بعد خبر ليكون
الاول وعلى انه حال ... مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة حالية
اي ... الجمع غير قابل للهاء والمراد بها تاء التانيث اي غير قابل لتاء التانيث
وانما اطلق عليه الهاء لانها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكل بنحو فواره واحدها
فاذ هذا تفريع على الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرازنة اشبه بما كان على صيغة
منتهى الجموع قابلا للهاء ... منهما منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند
قبوله الهاء يصير مشابها بالمفرد في الزنة فان صياقلة وفرازنة يشبهان للكراهية و
الطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولهذا اشترط
كونه غير قابل للهاء فان قيل هذه التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير
الاوزان وانما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وجمل اكتفاء باشتهار
امثلته وهو اي هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصدر ... رجوع رجوعا
المعنى جمع الكلام ... الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السببين الجمعية
وامتناع ان يجمع مرة اخرى جمع التكسير يعني ان كونه جمعا بمنزلة سبب واحد
وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة يمتنع ان
يجمع جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما
بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع
التكسير مرة اخرى بمنزلة ما جمع مرتين يعني انك لا تزال تجمع الى ان منتهى الى
هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغير للصيغة عنده سمي بصيغة
منتهى الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صواحبات
فانه لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم فلهيا

على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه ابن مالك ولاعتبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه
حال من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف ففيه تحجيم لما ان
حذفه فيما لم يكثر وقوعه نادر وكذا نصبه بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح و
الذم والترحم وشيء منها لايتصور ههنا وان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في صفة
فشرطه في منع الصرف ان لايكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق
مشابهتهما المذكورة بالفي التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف
والالف والنون الزائدتان مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة الامثالا واحدا وهو
مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا
قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة
بان لايكون مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان
النديم وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لا
ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبي ينصرف
لانه على وزن فعال وان جعل من الحس لاينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص بل
يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لافائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اي شرط تاثير
وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل كخضرب
بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمر على صيغة الماضي المعروف من
التشمير فانهما وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
ووزن الفعل واذا سمي بهما امراة فلاحاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا
مجردين عن الضمير المستكن والا لكان جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول
لانه لو سمي بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمرو
الثقفي ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا عن الفعل الى الاسم في
اللغة العربية كما عن العجمة الى العربي كبقم وهو اسم لبيت المقدس وبقم وهو اسم
جنس للنبت الذي يصبغ به ولو سمي بهما امتنعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل
لا للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيهما وان لم
يختص به وزن الفعل بان يوجد في الاسم ايضا فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن

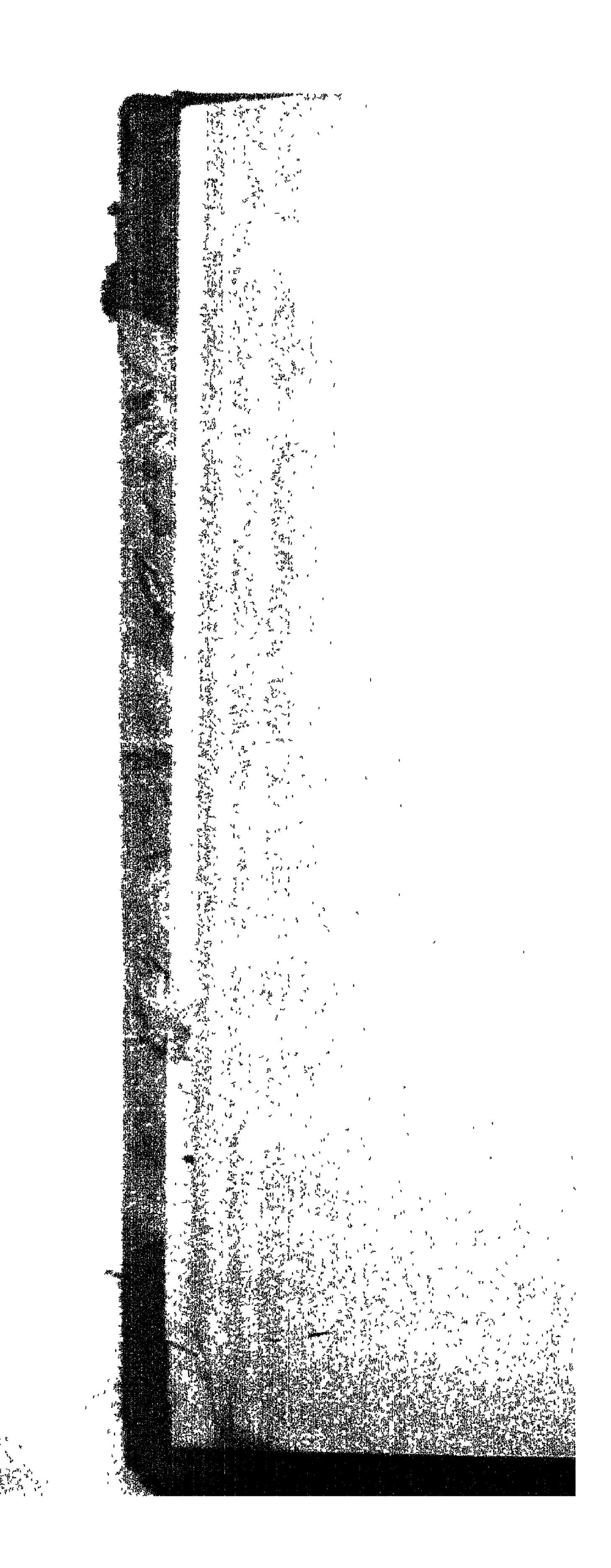
للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك اسم كسر ثم
جعلا علما للبلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية وغيرها
لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل
واذا كان شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف
لكون تركيبه باضافة وشاب قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة نشأ
للمرأة قرنان اي ضفيرتان ويقم شاب قرناها اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها
كانت كذلك ما الالف والنون الزائدتان اختلف النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصرف
بمشابهة الفي التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انهما يؤثران في منع الصرف لمشابهتهما
الفي التانيث في مثل حمراء حيث كونهما زيدتا معا ومجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية
وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي
المذكر والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفا وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا
سميتا مضارعتين وسميتا زائدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان
او لانهما زائدتان في الكلمة وليسا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انهما يؤثران في
منع الصرف بالذات من غير نظر الى شيء آخر لان المزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا
في انهما هل يقومان مقام السببين كالف التانيث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا
لان المشبه دون المشبه به انكانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على
ما يقابل الفعل والحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل و
قد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرط اي شرط تاثير الالف والنون
في الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحد ان يكون
علما ليتحقق مشابهتهما بالفي التانيث من حيث امتناع دخول التاء عليهما نحو سعدان
وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين للعلمية
والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم ان اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء
وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في
الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما
فسعدان اسم نبت في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان
مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وقوله منصرف خبر آخر له او
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا



الا اذا سمي رجل بيجمل كان غير منصرف لانه غير قابل للمهاجم واعلم ان الاوزان على
اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وقفل وصرد وابل وعنق وضلع وجمل والزبير
ماعدا فعلل والخماسي باجمعه والتسمية به لايؤثر والثاني ان يكون مشتركا بين الاسم
والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم وطمق ومحيم وضارب امرا
وهذا القسم ايضا لايؤثر التسمية به الا عند عيسى بن عمر والسقفي والثالث المختص
بالفعل كشمر وضرب وجوهر وانطلق واحمر واحمار واقطع واخشوشن واجلوذ
واسلنقى واحرنجم واقشعر ولا عبرة لدئل ودبير مشتبهة بابن عموس لشذوذه و
الرابع مافي اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر ويزيد وبغلب في حكم هذا القسم
حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصرف اخذ
في بيان مايزول تاثير هذه الاسباب بزواله فقال واعلم ان كل ما اي اسم غير منصرف

شرط فيه العلمية وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم الذي فيه
الالف والنون الزائدتان او كل مالم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلمي واجتمع سببا
مؤثرا مع سبب واحد اي مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفاء تزيينا للفظ كانه جزاء شرط محذوف اي اذا لم يشترط العلمية في الاسم
الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط اي فانته من ان تشترطها
له وهو اي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
آخر فقط هو العلم المعدول ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معهما مؤثرة حيث
امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشترط فيهما
حيث امتنع ثلث واحمر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد وحمراء وحبلى
اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصرف انما هو
لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث مرلفظ يتحقق بعد
العلمية وقبلها واختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف
وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره الشيخ الرضي
واختار سيبويه منع صرف آخر جمعا خواته اعلاما والكوفيون صرفها ولا خلاف
في تاثير العلمية مع العدل انما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا نكر بان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماه بها فيدخل عليه المختص بالنكرات

الفعل احد حروف المضارعة اي الحروف التي صار الماضي بزيادتها مضارعا وهي حروف
اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول احد عين
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاعم يجوز ان يكون ظرفا للاخص
وانما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجود حرف من
حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت ما الحكمة
في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان
يجعل الوزن الخاص سببا له لئلا يفتقر الى شرط تاثيره مع ان الفرعية لا تظهر الا فيما
له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالقسم
الآخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها
موثرا بشرط وكما ان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بآخر كذلك
الاصل فيه ان لا يوجد ماله مزيد نسبة في القسم الآخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
مقصود جدا لتمييز المعاني غاية التمييز ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
الهاء اي التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود باعتبار دخول التاء في تانيثه اذ دخول التاء
فيه انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مونثه على سوداء
والى هذا سبقت الاشارة في بحث الوصف وانما اشترط عدم دخول التاء في هذه
الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن
الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابهة بالفعل كاحمد ويشكر وتغلب
ونرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشكل به لانه غير علم حينئذ
فان قلت ان نرجس لفظ اعجمي فباي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النحاة يجعلون
اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروف واصالته بمنزلة اللفظ العربي فلذا
قالوا النون في نرجس زائدة قصدا وايضا انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس
بخلاف ما سمي رجل بنهشل فانه لم يمنع من الصرف لانه يوجد في الاسم فعلل مثل جعفر
فلا يكون نونه زائدة واما كان عدم دخول الهاء شرطا في الصورة الاخيرة لوزن
الفعل فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرفا مع وزن الفعل والوصف الاصلي
لدخول الهاء في انثاه كقولهم اي العرب الناقة القوية على العمل والسير ناقة يعملة



علامات الاسم المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف
مكسورا حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعا للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
ساقط باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر في السقوط وفيه نظر لان منع
الصرف مقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو لحوم بيت الله تعالى فيه
التنوين المقدرة لمنع الصرف دون تنوين الملفوظة فلو كانت الاضافة سابقة على منع
الصرف لكانت منافية للتنوين الملفوظة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا
لحذف التنوين دون غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الصرف باعتبار
تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسرة في السقوط ايضا تمت المقدمة المشتملة على فصول
اربعة الآن يشرع في بيان ثلثة مقاصد وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه ثلثة انواع رفع
ونصب وجر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه اراد ان يبين
كل مقصد من المقاصد الثلثة بالاستيفاء فقال **المقصد الاول في**
المرفوعات قدمها على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب الاسنادي
لتحقق الجملة بها وكون ماسواها فضلة وانما اتى بصيغة الجمع ماسما ولم يات بصيغة
المفرد لان حد المرفوع وهو سنتلوا عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهمان ان
المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل فدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد
لكنها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في
موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل
وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بهما ايضا نحو الجبال
الراسيات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة ما اشتمل على علم الفاعلية
اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابوه او زيدان سواء كانت
تلك العلامة لفظا او تقديرا فيشمل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتمل
عليهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة
فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة
بين الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسندة
الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا استندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها

مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الابهامي اذ بالتاويل لا يصير
نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقي ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا ومن
ذلك الاسم الذي شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره
وهذا الاطلاق انما يكون مختار المصرح والشيخ ابن الحاجب في الا فالنحاة اتفقوا على
امتناع افعل التفضيل المستعمل بمن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سيبويه والاخفش
في مثل احمر بعد التنكير مشهور واما في القسم الاول اي اما حصول الصرف عند التنكير
في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اي ذلك الاسم بلا سبب اي بلا سبب
موثر لانعدام المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب واما في القسم الثاني
اي اما حصول الصرف عند التنكير في الاسم الذي لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه
سببا محضا فلبقائه اي ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او وزن الفعل
والسبب الواحد لا يمنع الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفا وتنكيرا بقوله
تقول في مثال المؤنث بالتاء جاءني طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة
آخر بالتنوين اي واحد مسمى بطلحة وقس على هذا امثلة التانيث والمعنوي والعجمة
والتركيب والالف والنون الزائدتين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدول جاءني
عمر بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير عمر آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر في
العلم مع وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احمد آخر بالتنوين اي احد
مسمى باحمد هذا في العلم المأول بالمسمى به ومثال العلم المأول بالصفة المشتهر مسماه
بها نحو رب حاتم لقيته اي رب جواد لقيته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف
على الكل السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم
الغير المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحمدكم
مثال الغير المنصرف الذي اضيف فدخله الكسرة ومررت بالاحمد مثال الغير المنصرف
الذي دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة على غير المنصرف بالاضافة
او بدخول الالف واللام عليه لانهما من معظمات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية
ويبعدانه عن مشابهة الفعل فيضعف تاثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه
بالاسناد ودخول حرف الجر من معظمات علامات الاسم ايضا كما صرحوا فما وجه اختصاص هذين
العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معظمات العلامات لكونهما
موثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معظمات خواص الاسم بخلاف سائر

التنويع اشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
اسند اليه وعلى ما يكون قبله صفة اسندت اليه اسند اي الفعل او الصفة اليه اي
الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحرف
والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر التوابع
بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط فمجرد
ثبوت شيء لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم
وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد
سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير
الاسناد فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر
وهو ان المراد بالاسناد اعم من ان يكون بالايجاب او بالسلب بالتحقيق او بالتقدير و
تعلقت باسند كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل او الصفة قام به اي بذلك
الاسم لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب زيد
على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا اسم قبله
فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه واقع عليه لا قائم
به فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقييد
من جعل مفعول ما لم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمصنف رح والشيخ ابن الحاجب ومن
جعله داخلا فيه فلا يحتاج اليه بل لا يجب عليه تركه كالزمخشري وشيخ عبد القاهر
ويدخل فيه نحو مات زيد وطال عمرو لان الموت والطول قائم بفاعله وان لم يكن
صادرا عنه عرض وكل عرض قائم بمعروضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله
فعل اسند اليه وزيد ضارب ابوه عمرا وامثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت
اليه وما ضرب زيد عمرا وامثال للفاعل الذي قبله فعل اسندت اليه بسبب
الوقوع وكل فعل لازما كان او متعديا لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي
صدر عنه او قام به مرفوع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعا لزيادة
التقرير مظهر صفة ثانية للفاعل كذهب زيد او مضمر عطف على مظهر كزيد
ذهب وان كان اي الفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمرا و
فان كان الفاعل اي فاعل الفعل مظهرا وحد الفعل ابدا اي سواء كان الفاعل

بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا
وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله
والمبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين
بليس وخبر لا التي لنفي الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفها شرع
في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قدمها على سائر المرفوعات لان المختار
عنده وما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولكونه مسندا اليه في باب التركيب حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسده
ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه
ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تاخيره عن الفعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامدا كان او مشتقا ولانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل واحد ليس
الا كل اسم حقيقة او حكما ليتناول مثل ضير في ان تقوم قبله اي قبل ذلك الاسم فعل
اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وغير الصفة لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام
فيدخل فيه فاعل المصدر وينفع قوله او صفة ثم احترز بقوله قبله فعل عن نحو زيد
في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الكوفيون الى
انه لا فرق في الاسناد بين قولهم قام زيد وزيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا
حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسندا الى ضمير الاسم وهو في ضمنه
جميعا مستغن ان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندا الى الاسم فالاسم ليس فاعله بل هو مبتدأ
فهم لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم لانه خرج عنه بقيد
اسناد الفعل اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لاسناد الفعل اليه ظاهرا كما
توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء حقيقة احتيج
الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفة كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
بعده الضمير في نحو زيد في الدار وانظر في نحو خلفك ابوه لان الرافع في الحقيقة هو
الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتبيين
والتحقيق وكلمة او للترديد والتشكيك فلا يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا



الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكير الفعل وتانيثه كما
عرفت نحو ضرب اليوم هند بدون التاء وان شئت قلت ضربت اليوم هند
بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل وتانيثه في الحقيقي للضرورة قال جرير + لقد ولد
الاخيطل ام سوء + وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان
الفاعل مؤنثا حقيقيا وان كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت
في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذا لم يسم الحقيقي بمثل زيد اما اذا سمي به امرأة
فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضا بل يجب تانيث فعله دفعا
للالتباس بالمذكر نحو قامت اليوم في الدار زيد وكذا اي ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون بازائه
ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا اي سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير
بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي غير الحقيقي اولى نحو طلع اليوم
شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء وانما
ثبت هذا الخيار في المؤنث غير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا كان
الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصور الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية
وقصور التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيثه باعتبار
المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر فعله وان يؤنث
عملا بالاعتبارين وان كان اي الفعل متاخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمرا التفت
اليه الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل في المضمر مطلقا لشدة
الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل
عليه ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به
ايضا حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم
صحتها غير صحيح لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا
ما ذهب اليه الكوفيون من انهم لا يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلع الشمس والشمس
طلعت وجعلوا في المثالين فاعلا وان كان المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه
البصريون وجمع التكسير اي فظاهر جمع التكسير وكذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء
مطلقا سواء كان جمع مذكر يعقل كرجال وجمع مذكر لا يعقل كجمال وايام وجمع
مؤنث كنسوة ومؤمنات كالمؤنث اي كظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل

او مجموعا نحو ضرب الزیدان وضرب الزیدون وان کان ای الفاعل مضمرا وحد
الفعل للفاعل الواحد نحو زید ضرب وثنی ای الفعل للمثنی ای لمثنی فاعله المضمر
نحو الزیدان ضربا وجمع ای الفعل للجمع ای جمع فاعله المضمر نحو الزیدون
ضربوا وان کان ای الفاعل مؤنثا حقیقیا احترز به عما اذا کان الفاعل مؤنثا غیر
حقیقی فانه لیس کالمؤنث الحقیقی علی الاطلاق وهو ای المؤنث الحقیقی ما ای مؤنث
اذ کلمة ما عبارة عنه بازائه ای بمقابله ذکر فی الحیوان الجار والمجرور ظرف مستقر
واقع صفة لمذکر ای ذکر کائن فی جنس الحیوان سواء کان فیه علامة التانیث
لفظا ولم یکن وانما قال فی الحیوان احترازا عن الانثی من النخل لان بازائه ذکر منها
وتانیثه غیر حقیقی والمراد بالذکر ههنا خلاف الانثی لا قبل الرجال کامرأة فی الاناس
وناقة فی الابل اذ بازائهما رجل وبعیر وکذا النفساء والحبلی واتان وعناق انث الفعل
جزاء الشرط ابدا ای مظهرا کان الفاعل او مضمرا وقوله ان لم تفصل بشیء بین الفاعل و
الفعل متعلق بقوله انث الفعل نحو قامت هند فی المظهر وهند قامت فی المضمر
وانما انث الفعل ابدا عند کون الفاعل مؤنثا حقیقیا لان تانیث الفاعل یسری الی تانیث
الفعل اما فی المضمر مطلقا ای سواء کان مؤنثا حقیقیا او غیره فلشدة الامتزاج و
اما فی المظهر المؤنث الحقیقی فلقوة التانیث بخلاف المظهر الغیر الحقیقی لقصوره فی
الامتزاج وقصوره فی التانیث لانه لیس بحقیقی فبالاولی ان لا یلزم فیه السرایة بل
یجوز بناء علی قصور الامتزاج من حیث الفاعلیة والتانیث من وجه دون وجه لانه
یکون تانیثا من حیث اللفظ ولا یکون تانیثا من حیث المعنی ثم اعلم ان تانیث الفعل
انما یجب بثلثة شروط الاول ان یکون الفعل متصرفا والثانی ان یکون المؤنث
الحقیقی من الاناسی والثالث ان لا یقع الفصل بین الفاعل والمفعول حتی لو کان الفعل
جامدا نحو نعم الهند او کان المؤنث الحقیقی من البهائم نحو اتی النعجة او وقع فصل بینهما
نحو جاء الیوم هند لا یلزم ان یسری تانیث الفاعل الی تانیث الفعل لکون الفعل جامدا
فی الاول وکون التانیث الحقیقی من البهائم فی الثانی ولوقوع الفصل فی الثالث فلا یجب
تانیث الفعل ابدا والشیخ رح انما تعرض للشرط الاخیر ولم یتعرض للشرطین الاولین و
کان من الواجبات ان یتعرض لهما ایضا وان فصلت علی صیغة الماضی المعلوم للخطاب
لغیر معین ای وان فصلت بشیء بین الفاعل والفعل فی المؤنث الحقیقی فلک الخیار
ای فیجوز لک الاختیار فی التذکیر الفعل والتانیث ای فی تانیثه اذ لو قوع

يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم
الالتباس ويجوز حذف الفعل اي الرافع للفاعل حيث كانت اي وجدت قرينة
دالة على تعيين الفعل المحذوف اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او
على تعيين المحذوف نحو زيد النحو خبر المبتدا محذوف مضاف الى زيد اي هو
زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كلمة من استفهامية
مبتدا وضرب خبره والجملة الاستفهامية مقول قال وزيد الواقع في الجواب
فاعل فعل المحذوف اي ضرب زيد فحذف لوجود القرينة وهي ضرب المذكور
في السؤال وانما لم يجعل هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال
وهو من ضرب لكونه جملة اسمية لان بتقدير الخبر يلزم حذف الجملة وبتقدير
الفعل يلزم حذف شطرها والتقليل بالحذف اولى ثم وجود القرينة شرطه
للمحذوف لا علة له وانما العلة هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار
يجوز حذف الفعل والفاعل معا اي جميعا وانما قال كذلك احترازا عن حذف
الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اجماعا وفيه ايضا عند اكثر النحاة
الا اذا سد شيء مسده ولذلك اول كل فعل لا يظهر فاعله بانه مسند الى
مصدره نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات فانه اول بان
التقدير بدا لهم بداء اي ظهر لهم راى ومنه ما هو من موضوعات المولفين دار
او تسلسل التسلسل اي وقعا ثم اعلم ان هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل
بل يوجد في كل كلام اسميا كان او فعليا قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل و
الفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته واذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المص
رحمه الله ويجوز حذف الفعل والفاعل معا انه يجوز ذلك حيث كانت قرينة
الا انه لم يصرح به لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح
به لهذا كنعم لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل
ويجوز اظهارهما وانما جعل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل
ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو المبتدا والخبر ليكون الجواب موافقا
للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه اذا كان الفعل المسند اليه مجهولا نحو ضرب زيد وهو اي
المفعول الذي يقام مقام الفاعل عند حذفه القسم الثاني في التعداد من المرفوعات

وتانیثہ تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالیٰ
اذا جاءک المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز جواز الامرین فی هذا
الجمع لانه فی تاویل الجماعة وتانیثه من حیث اللفظ وعدم تانیثه من حیث المعنی
فجاء جواز الامرین ههنا عملا بالحیثیتین وانما لم یجز هذا التاویل فی جمع المذکر
السالم کراهیة اعتبار التانیث مع بقاء صیغة المذکر الا نحو بنین فان حکمه حکم البناء
وان کان صیغة صیغة جمع المذکر السالم بعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالیٰ
آمنت به بنوا اسرائیل وکذا الجمع بالواو والنون الذی واحده مؤنث کسنین وارضین
وقلین وثبین فان حکمه حکم الجمع بالالف والتاء فیقال مضت سنون لان حق
هذا الجمع ان یجمع بالالف والتاء او الواو والنون فیه عوض عن الالف والتاء وانما
قلنا ظاهر جمع التکسیر وقید ناه به لان مضمره لیس کضمیر المؤنث لان مضمر هذا
یستلزم التاء او الواو فی الذکور العقلاء نحو الرجال جاءت او جاؤا ویستلزم التاء
والنون فی غیر العقلاء نحو اللیالی والایام مضت ومضین فیکون مضمر ذلک الجمع
کمضمر المؤنث الغیر الحقیقی فی الحاق العلامة لا فی نحو والتاء ثم اعلم ان الاصل فی الفاعل
ان یتقدم علی المفعول لکونه اقوی الارکان ویجب تقدیمه علیه فی بعض المواضع
منها ما اشار الیه بقوله یجب تقدیم الفاعل علی المفعول بمعنی انه یجوز ان یتقدم
المفعول علی مجرد الفاعل ویجوز ان یتقدم علی الفعل والفاعل معا نحو موسی وضرب
عیسی علی ان یکون عیسی فاعلا لانه لا یلتبس المفعول حینئذ بالفاعل لعدم جواز
تقدیم الفاعل علی المفعول صرح به الفاضل الهندی رح اذا کانا ای الفاعل والمفعول
اسمین مقصورین وخفت اللبس ای التباس الفاعل بالمفعول لفقدان الاعراب فیهما
لفظا والقرینة الدالة علی فاعلیة احدهما ومفعولیة الآخر فیجب تقدیم الفاعل
علی المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب موسی عیسی وکذا شتمت سعدی سلمی و
اکرم هؤلاء وضرب من فی الدار من علی الباب ویجوز تقدیم المفعول علی الفاعل
ان لم تخف تلبس ای التباس الفاعل بالمفعول نحو اکل الکمثری یحیی لوجود القرینة
المعنویة فیه وهی عدم صلاحیة الکمثری للفاعلیة وضرب عمروا زید وکذا
ضرب موسی العالم عیسی العالم بنصب العالم فی الاول ورفع العالم من الثانی واکرم
موسی سلمی وضربت موسی سعدی لوجود القرینة اللفظیة فیها وهی نصب عالم
فی الاول ونصب العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیثه فی الرابع فیفید

المصدريتر اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في مفعول ما لم يسم
فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم
من ان يكون حقيقيا او حكميا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول
على ما لم يسم فاعله غير شائع لا يجعله اعم من الحقيقي والحكمي ولا بغيره نحو ضربني
واكرمني زيد والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة يتنازعا اي الفعلان
في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية
نحو ضربت واكرمت زيد والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا
اي الفعلان في الفاعلية والمفعولية معا ويقتضي الاول اي الفعل الاول الفاعل
والثاني اي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيد والرابع اي القسم الرابع
من اقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث في الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول و
الثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد واعلم ان جميع هذه الاقسام اي الاقسام الاربعة
يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين والكوفيين جميعا فا
منصوب على انه مفعول مطلقا اي يخالف القول بالجواز خلافا فالفراء في صورة الاولى
وهي ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة وهي ان يتنازعا في
الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان اعمل الثاني فان
الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول
او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي قبل ذكر الفاعل وكلاهما
اي حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اي ممنوعان وقوله وكلاهما مبتدأ
مضاف ومحظوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى
معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة عن
الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
على اثر واحد وروي عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما
في تاخير الناصب نحو ضربني واكرمته هو وهذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة
المذكورة سوى الفراء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني فانه ثابت في الجواز
اليه في صورة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى الخلاف فالفراء كما وقع في بعض
شروح هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في هذ

ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما حذف الفاعل اي فاعل الفعل الاول عنه مدظله

اليه من اقسامها وهو المسمى بمفعول ما لم يسم فاعله ولما جاء منه بيان في الفاعل المضمر
وكان باب تنازع الفعلين مما يضمر فيه الفاعل ارد فه بفصل التنازع وآما بيان سائر
الاحوال التنازع فالاستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلين
العاملين غير المصدرين يشمل الملحقات لان التنازع يجري فيهما ايضا نحو زيد
معلم ومودب عمرا وبكر حكيم وطبيب ابوه وآنما اورد الفعل لاصالته في العمل والفرع
داخل تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجري في الفعلين يجري في الاكثر من
فعلين ايضا كما ورد في الصلوة المأثورة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت
وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وآنما
ذكر الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان يكون
متعديين الى ثلثة مفاعيل اولم يكونا كذلك ومن ان يكونا من افعل التعجب اولا خلافا
لبعضهم في الاول لعدم السماع وفي الثاني لقلة تصرف فعل التعجب وانما خصصنا
العاملين بقولنا غير المصدرين لان التنازع لا يجري فيهما اذ لا يصح قطع التنازع ههنا
عند البصريين والكوفيين لانه يضمر الفاعل في المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل زيد في
اسم ظاهر صفة اسم اي غير مستتر لان المضمر المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
ما ضربت وما اكرمت الا اياك واما مضمر المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
بما يليه ولا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجوز اعماله فيه بعدهما صفة ظاهر اي
وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانهما ملحقان بالاول فيستحق
هو قبل التكلم بالثاني فليس فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا الباب ثم بين
الشيخ رح معنى قوله واذا تنازع الفعلان بقوله اي اراد يعني اقتضى او توجه بحسب
المعنى كل واحد من الفعلين اي العاملين ان يعمل في ذلك الاسم اي الاسم الظاهر
التنازع فيه قال الفاضل الهندي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا
في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي في معموله من مضمر او محذوف
او مذكور فهذا اي تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام
وهذه الجملة جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء
محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما
لكن الاختلاف في المختار الاول على القسم الاول من الاقسام الاربعة ان يتنازع اي
الفعلان في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر وباء السببية مع التاء تفيد معنى

في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني
واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي
المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين و
ضربوني واكرمت الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت هندين
وضربنني واكرمت هندات وانما اضمر الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر
جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا زيد وعلى تقدير اظهاره
يلزم التكرار وهو قبيح وحذفه لايجوز الا اذا سد شيء مسده وقال الكسائي يحذف
لا باضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وان الخلاف يظهر في مثل ضربني و
اكرمني الزيدان عندهم وضربني واكرمني الزيدان عنده ولقائل ان ما ذهب
اليه الجمهور من ان حذف الفاعل لايجوز الا اذا سد شيء مسده غير مستقيم فانه
قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده في مواضع كقوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو فاعل
على قول سيبويه ونحو ما قعد وما قام الا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا
ونحو اضربن واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بدا لهم
لي رأي فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر
قد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل وعن سائر
الامثلة المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسيا والحذف
في باب التنازع انما هو محذوف نسيا والى هذا اشار الشيخ الرضي او نقول ان
ذلك نادر قليل فالتحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن
الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب وانكانا منها فياتي حكمها حذفت
المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر
فيحذف لدلالة الاسم الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فرارا عن شناعة
التكرار ولم يضمر فرارا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما ورود الاضمار
قبل الذكر في قولهم ربه رجلا فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت
زيدا وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في

ان يبين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا
الا في العد يلين فصاعدا اعاده لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العديل
فكانه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا اختلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفراء وهو ثابت في الجواز واما الاختيار اي الاختيار في اعمال اي
منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصرة
والكوفيين اي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى و
الثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا
ففي الاختيار فانهم اي بصريون يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل
الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا وانما
اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبار القرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول هو غير الاصل في المعمول اذ الاصل في
المعمول ان يتصل بعامله ولان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحاء
منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه
لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر قضى كل ذي دين
فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع
الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوفاه واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل
معنى هو غريمها اظهار للضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب بان اي
وان الكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الفعل الثاني وانما
اختار الكوفيون اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان كون
الفعل الاول اسبق الطالبين واحقهما فهو اليق باعطاء المطلوب ولان اعمال
الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر كذلك اعمال الاول فكان هو اولى ثم لما فرغ
عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل مذهبهما
وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون
اعمال الثاني جاء بتقديم قوله فان اعملت الثاني ليكون في الكلام نشر على
ترتيب اللف والفاء للتفسير اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين
فانظر ان كان الفعل الاول يقتضي الفاعل اضمرته اي الفاعل في الاول ليلا

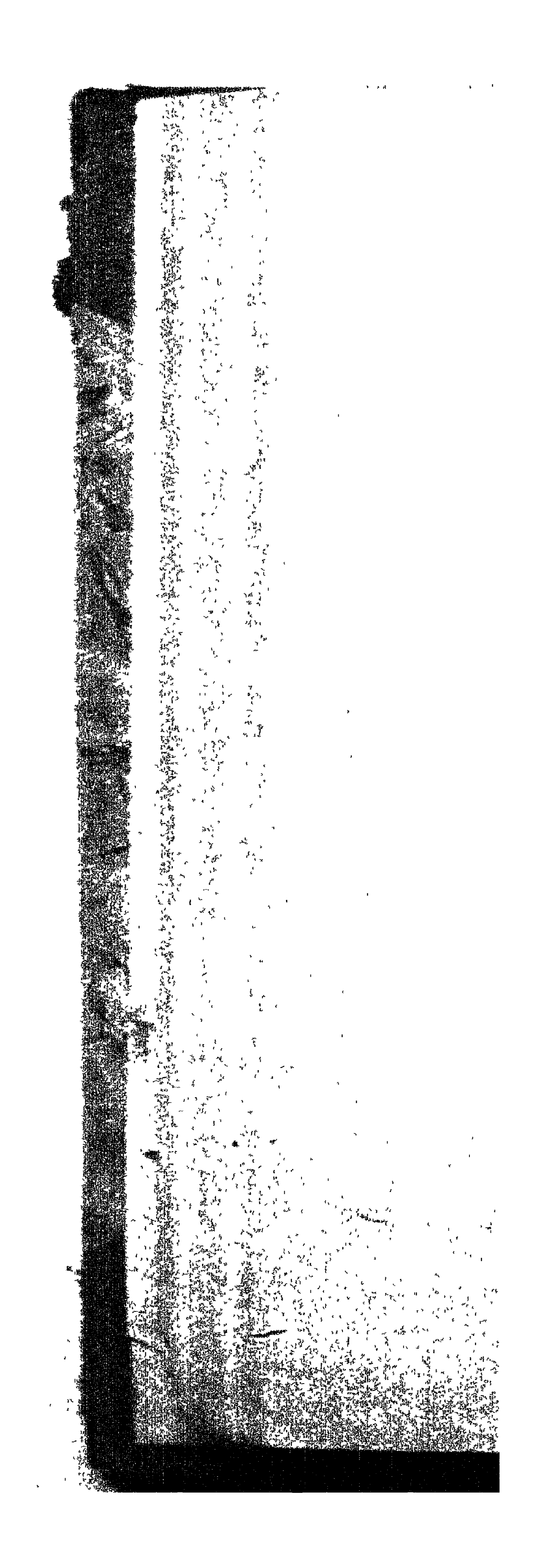
وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدون واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيدا وضربت
واكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين ضربني واكرمته زيد
وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر مطلقا الظاهر يعني
نحو حسبني وحسبت اياه زيد منطلقا فلابد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي وجوب اظهار المفعول الثاني
لان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا واعملت الاول وهو حسبني وجعلت الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت الثاني
وهو منطلقين لما نع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذفت منطلقين فقلت حسبني
وحسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب وهو
ابي وحذف المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتصار
على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اي المفعول الثاني
من ان تضمر المفعول مفردا وتقول حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا واي
على ان اضمرت المفعول مفردا لايكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول وهو
هما في قولك حسبتهما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب
او تضمر مثنى معطوف على قوله ان تضمر مفردا اي وان تضمر المفعول مثنى وتقول
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا واي حين اضمرت المفعول مثنى يلزم
عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود
الضمير المثنى الى اللفظ المفرد ايضا لايجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه
واذا لم يجز الحذف اي حذف المفعول الثاني والاضمار اي اضماره كما عرفت ذلك
من التفصيل المذكور وجب الاظهار اي اظهار ذلك المفعول وللقائل ان يقول الشرط
في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما يتنازعا فيه والمتنازع فيه ههنا اعني قوله
منطلقا لايجوز فيه اعمال الثاني لمخالفة المفعول الثاني والجواب انه ممكن بالتاويل
بكل واحد منهما وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار
المفعول الثاني على تقدير اعمال الاول مفردا ولا يخالف لمكان التاويل واجيب بان التاويل
مخالف للظاهر فلا يصار اليه هنا لمكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم

الاقتصاء ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدون وان كان اسمي
المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا قال حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا
الاخير واعمل في حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبني اعني منطلقا
الاول اذ لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد
المفعولين من افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم عند من قرء بالياء اي
بخلهم هو خيرا لهم فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلهم وذكر الآخر وهو خيرا
لهم وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبن في هذه
القراءة ضميرا او عائدا الى البخل اي لا يحسبن البخل خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي
ولا يجوز ايضا اضمار المفعول قبل الذكر لما مر وهذا اي ما بيناه من كيفية اعمال
الفعل الثاني فمذهب البصريين اما ان اعملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة
الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتصاء ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرمني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتصاء ضربت
واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين وان كان الفعل
الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز
فيه اي في ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي
اضمار المفعول على طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار
لا الاول وهو الحذف نحو ضربني واكرمته زيدا وانما كان الاضمار مختارا ليكون
الملفوظ اي اللفظ باتيان الضمير مطابقا للمراد اي موافقا للمعنى الذي هو كونه
مكرما للضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه
لو لم يضمر المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكرا وخالدا وغيرهما ولان اضماره
ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني
حكما فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو
ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدان



الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما هو نحو لبيته عند اقامته مقام الفاعل وفي ربيعة
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق
الحد وانما حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او الخساسة نحو شتم الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار غرض السامع نحو قتل عدوك او للابهام
كضرب زيد او للاختصار نحو اقيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما في قوله وما المال
والاهل الا ودائع ✝ ولا بد يوما ان ترد الودائع ✝ او لرعاية السجع نحو ما حمد عنده
من نعمة تجزى او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بعثر ما في القبور واقيم هو اي
ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسندا اليه الفعل وشبهه ومقدما
عليه وقوله هو تاكيد للمستتر في اقيم وانما جاء بتاكيد الضمير المتصل المنفصل
دفعا للتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول في توحيد فعله و
تثنية وجمعه وتذكيره وتانيثه على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
المفعول مظهرا وحد الفعل سواء كان مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب
الزيدون على صيغة المجهول وان كان مضمرا يثنى للمثنى وجمع للجمع نحو الزيدان ضربا
والزيدون ضربوا وان كان مؤنثا حقيقيا انث الفعل مظهرا او مضمرا ان لم تفصل
بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت وان فصلت فلك الخيار بين
تذكير فعله وتانيثه نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا ان كان مؤنثا
غير حقيقي ان كان مظهرا نحو كور الشمس وكورت الشمس وان كان مضمرا انث الفعل
نحو اذا الشمس كورت ثم لما فرغ عن بيان القسم الثاني من المرفوعات وهو مفعول
ما لم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع **فصل** في المبتدأ والخبر
ذكرهما معا في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيهما
انه متى ذكر احدهما ذكر الآخر معا واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين
في العامل لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين وحكميين فدخل
فيه مثل قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم فانه في تاويل تصدقكم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فانه في تاويل سماعك بالمعيدي والجملة التي وقعت خبرا لانها
في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من
النحاة ومنهم المص والشيخ ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة ماول

التكرار وهو قبيح لزوم التكرار ممنوع لاختلافهما افرادا وتثنية نعم انما لا يحتاج
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذا دار الكلام صادرا من المتكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا
على التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة
على التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمار المفعول الثاني
للفعل الاول مفردا بتاويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول
الثاني ايضا وما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفردا على خلاف الظاهر
باختيار الاحتياج الى التاويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق
والمطابقة بين المفعولين في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار
الثاني مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجع
فلو ذكر اياه كان ذكره كذكر بسط القاء وهو ممتنع فكذا ما ينوب منابه لان الضمير
نائب فياخذ حكم منوبه هذا اعني التاويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع
وما ذكر في بعض الحواشي وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما لا على اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا انه لا يمتنع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتذكير
والتانيث لازما للمنطلق وملحوظة بما غير لازمة بل هو ما افرده يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين بتثنية الفعل المفرد ومثنى في منطلقا حال افراده بان
يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب
الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات
وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول ما لم يسم فاعله وهو
كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضاف الى المفعول
بملابسة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي
واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو



لزم تقدم الشيئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشيئ مقدم على ذلك
الشيئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتاخر من وجه آخر
فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة اما تقديم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون
مع المنسوب اليه ويكون فرعا له واما تقديم الخبر فلانه مناط الفائدة و
المقصود من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذي فيه فيعمان كعمل
كل من الشرط وكلمة في الآخر نحو ايا ما تدعوا فالاداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتاخرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العمدة واصل المبتدأ الاولى
في المبتدأ وما يقتضي الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكوما عليه
والحكم على الشيئ انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقديم الحكم عليه فلا يشترط
فيه تعريف او تخصيص واعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل
بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجوز
تخصيصه الذي يصح كونه محكوما عليه بما يكون متاخرا عن كونه محكوما عليه
واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر في حكم
المخصوص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص في المحكوم
عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر السامع عن استماع الحديث فيخل
بالغرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن آخر الكلام بل يصغي
اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالغرض لان
الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم
المعين فلا حاجة الى تعريف وتخصيص آخر ثم قوله واصل المبتدأ ان يكون
معرفة اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجيئ واصل الخبر اي الاولى في
الخبر وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوما به واصل المحكوم
به التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي ولما اختار ما ذهب
جمهور النحاة من ان المبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة
بالتخصيص تصير قريبا من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه بين الاول اولا
بقوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة وبين الثاني ثانيا بقوله والنكرة اذا وصفت

جاز ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد
تخصيص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف بمؤمن

بالاسم وذهب المحققون الى ان الجملة لصرافتها من غير جعلها اسميا حكميا تقع خبرا
فلم يتناوله تعريف الخبر وايضا يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
الجملة بالاسم مجردان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة بقوله
مجردان واللفظية صفة العوامل والتطابق بينهما ثابت تقديرا اذ العوامل في تاويل
المفرد اي مجردان عن جماعة العوامل اللفظية ثم احترز به عما كان به العامل اللفظي كاسمي
ان وكان واخواتهما والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظا او معنى بان لا يكون لعامل مؤثرا
في المعنى وان كان مؤثرا في اللفظ فيدخل فيه بحسبك درهم لان الباء فيه زائدة غير
مؤثر في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التجريد يستدعي سبق الوجود ولا
شيء من العوامل اللفظية موجودا في المبتدأ والخبر سابقا فكيف يستقيم قوله هما
اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليهما لكان جايزا فنزل
الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير وقولك سبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي وقال بعض
الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكان خبر والاسم
عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد عن جنس العوامل حتى يؤل الى السلب الكلي
لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين
بالتجريد مسند اليه ويسمى له الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به
ويسمى له الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه وهو المبتدأ والثاني مسند به وهو الخبر والعامل فيهما اي في
المبتدا والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي الابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا في ان
العامل في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدا والخبر
المعنوي هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء فمعنى
الابتداء عامل في الخبر وعلى هذا القول لا يكون الخبر مما نحن فيه رده وذهب بعضهم
الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن
العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضا وفيه نظر لانه يلزم على هذا القول تقدم
الشيء على نفسه لان العامل مما يجب تقديمه على معموله فيلزم تقدم الخبر على المبتدأ
بل كل واحد منهما على الآخر فان كان المبتدا مقدما على الخبر والخبر مقدما على المبتدأ

ذا ناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم
اهر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل
معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما ذهبوا الى التقديم والتاخير مع كونه
وجها بعيدا عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان
قوله رجل مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف عليه لكونه حكما
لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه موصوف
بالصفة وانما جوز وفي الدار رجل ولم يجوز ورجل في الدار مع انهما سيان في
المعنى لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدم
الخبر والصفة يجب ان يكون متاخرا وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ
تخصص بنسبته الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله
كما يحذف في افعال المصادر فبقي سلاما عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى
الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل والفعل
يدل على الحدوث هذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما
لو جعل مصدر سلمت بمعنى قلت سلمت لله تعالى بمعنى جعلت لله تعالى
سالما لكان مخصصا بنسبته الى الفاعل الغائب اي سلام الله عليك فتخصص
النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امراة وفي معنى الاضافة نحو
لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها متشبهة بالمضاف نحو عشرون درهما في كيسك
ثم اعلم ان وجوب التخصص للنكرة الواقعة مبتدأ بوجه من الوجوه الستة المذكورة
انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان الى انه اذا حصلت الفائدة جاز
باي نكرة شئت لان الغرض الافادة فاذا حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص
بوجه او لا ومن ثم يصح ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان
يقال رجل قائم لعدم حصول الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان
احد الاسمين معرفة والآخر اي آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اي
لا النكرة بل اجعل النكرة خبرا لانه لا يجوزون ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر
مثاله وان كانا اي اسمان معرفتين سواء كانتا متساويين في المعرفة او لا

صار مخصصا وحصل نوع تعين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجيل قاعد كان
قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه آخر يعني
كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ بوجه
اخير غير الوصف فان وجوه التخصيص على ما ذكره المص رح وصاحب الكافية ستة
كما ستقف عليها والمراد من التخصيص اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور
او حكميا كما في المثال الآتي نحو ارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدأ تخصيص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المتعادلة للهمزة
للسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما
صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها
على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على المخبر
عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات فصار المبتدأ
كانه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة
العموم لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص
فكيف يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد
العموم وهو ان يجعل لبعض الجملة شيء ولم يكن لسائرها بل المراد قطع الاحتمالات
في المحكوم عليه او تقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات في تعيين
ان المحكوم عليه كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلي بلام الاستغراق
والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة
مخصصة مع انهما متساويان في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل
ما كان موضوعا لمعين كان معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرة تغير
بعارض اولا حتى لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافا لم توجد الا في فلان لم يكن
معرفة فاللام وضعت للتعريف فيكون المحلي به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان
الواقع في سياقه نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بني تميم لان ما ولا
المشبهتين بليس لا يعملان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات ما
يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة الا ان وقوع
النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت نفس
ما قدمت واخرت واما ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل ونظيره

الظرف القايم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل
والظرف جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتداء وخلفك خبره
وكذا عمرو مبتدأ وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من
ذهب الى انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى
انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين و
ادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والخبر الظرف سواء
كان ظرف زمان او مكان او ما يجرى مجراه متعلق بجملة اي بفعل منه كون او مقدر
من الافعال العامة غالبا لدلالة عليه وهي الكون والثبوت والحصول والوجود و
يجوز تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى
ظرفا لغوا لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له فهو يلغو عن العمل
والظرف المتعلق بالمقدر يسمى ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لمتعلقه
بالاستقرار ولان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقرا
لاستقرار الضمير فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من
الاستقرار بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وهي اي
تلك الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها او هو فتذكيره باعتبار
الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير واجب لان المؤنث بالتاء
على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكر كشبهة فان مذكره غير مستعمل اذ لا يقال
شبه والثاني ما يكون له مذكر كقائمة فان مذكرها مستعمل اذ يقال في المذكر
قائم ووجوب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه انما هو في النوع الثاني لا في
النوع الاول وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل وثبت
تقول زيد في الدار تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان
اصل العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة
لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامله فجعل
فرعا للفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا لفرعه وانما قال عند
الاكثر لان الاقل من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل
فتقديره في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المحذوف

فاجعل ايهما شئت مبتدأ والآخر خبرا يعني ايهما قدمته ههنا فهو المبتدأ وايهما اخرته فهو الخبر و م يجب تقديم المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معينة لكون احدهما مبتدأ والآخر خبرا فيجوز تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنو ابنائنا فان قولهم بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبره لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء الابناء ومنزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف رح فان ابو يوسف مبتداء وابو حنيفة رح خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو الله الهنا وآدم ابونا وكذا محمد نبينا صلعم واما نحو في المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيهما ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر فغير سديد لان الخبر يجوز اشتقاقه وجموده على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتفصيل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه احد جزئي الكلام ولانه اسرع قبولا للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركبا تاما فيدخل فيه نحو حيوان ناطق وغلام رجل وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتداء ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول وفعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءني اكرمته فزيد مبتدأ وان شرط و اكرمته جزاءه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلفوا في وقوع الجملة الشرطية خبرا فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء جميعا لانهما بمنزلة جملة واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبرا كالامر والنهي وغيرهما من الانشاءات او ظرفية سواء كانت ظرف زمان ومكان او جاريا مجرى الظرف كالجار والمجرور فانه يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبرا عن ذات لا يكون متجددا فلا يصح ان يقال زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة وان حروف الجر التي تقع خبرا عن المبتدأ انما هي من والى وفي واللام والباء والكاف وعلى وعن ورب وما سواهما ثم اختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الى ان الجار هو

لانها لاتدخل الا على المبتداء والخبر ولو قال من عائد يدل قوله من ضمير كما قال صاحب الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير الا ان يقال صرح بالضمير لكثرته بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة حالا لان الحال تاتي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى زيادة رابطة واذا تقرر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس بشرط نحو زيد ان يأتني اكرم عمروا فيكفي عود ضمير واحد وان كانت خبرا عن اسم الشرط نحو من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين المحكية بعد القول نحو قال زيد عمرو قائم فهو مفعول له في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما لم يلزم عود الضمير في الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة او حالا لانها اما نفس الاول او بعض منه ويجوز حذفه اي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كان لام العهد فلا يحذف لانه لا ينساق الذهن مع الحذف وانما يجوز حذف الضمير عند وجود قرينة دالة عليه ودل كلام المص على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت قرينة والامر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزء من مبتدأ ها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين اي ستة فان قوله السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف تقديره السمن منوان منه بدرهم ومنه في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه ومبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البر الكر بستين فان البر مبتدا والكر مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول والضمير محذوف وهو منه انما حذف لانه لما ذكر البر ثم الكر بستين بعده علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل النصب بانه حال فجاز تقديمه على بستين وان كان عاملا معنويا وتقديم الحال عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لان لفظ الحال وهو منه ايضا جار ومجرور فاشبه الظرف ثم الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد

لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك ولان الحذف وقع من
الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بعري الاسم عنه لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله
مركب من مسند ومسند اليه فيكون كلاما وجملة لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا يعمل
لكونه اسما واصل الاسم ان لا يعمل الا انه لمشابهة الفعل يعمل لكن لما لم يكن عمله
بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كلا عمل ثم على تقديرين المذكورين يكون في الظرف
ضمير عائد الى المبتدأ انتقل من المقدر اليه مرتفع به كارتفاعه بالمنتقل منه ويدل عليه
مجيئ الحال منه نحو زيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الظرف لا مما في المقدر
اذ لو كان يصح تقديمه وهو غير صحيح وجواز الابدال عنه نحو قوله تعالى والوزن يومئذ
الحق على الاكثر فان الوزن مبتدأ ويومئذ خبره والحق بدل من الضمير الذي هو
مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر وهو ممتنع ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبر الوزن ويومئذ متعلق
بالوزن لانه مصدر معرف بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل واذا عرفت ذلك
فاعلم ان القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة او مفردا انما هو عند البصريين
واما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء واختاره ابو
العباس من المتاخرين ولا بد في الجملة اي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق و
المأول به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد انسان وجر ولذا
خص الجملة بالذكر من ضمير اي عائد من الجملة رابط ليعود الى المبتدأ فيربطها به وانما
اشترط وجود العائد فيها لان الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها مستغنية عن
الربط بغيرها واذا اريد تعلقها بشيء من المبتدأ او ذي الحال فلا بد فيها من عائد
رابطة يربطها به وهو اعم من ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من الامثلة
او غيرها كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان ذلك
عالم ومقول زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى ولا ضمير هنا
الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن عملا والذين امنوا وعملوا الصالحات
ينتظمها معنى واحد فبهذا العموم ربط الجملة باسم ان السابقة وخبر ان موخر المبتدأ

٢ او لوجوب الفعل بعد حرف الشرط عندهم

تكاثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن الى غيره ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ
متعددا والخبر واحدا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض من الطعوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالحق بالعدم ثم اعلم ان
النحاة جعلوا المبتدأ منقسما الى قسمين قسم منه ما يكون مسندا اليه وله خبر مسند
الى ذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله هو
قائم مقام خبر المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيهما فالشيخ رح لما فرغ
عن بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان قسم الثاني استيفاء للقسمين بالبيان
فقال واعلم ان لهم اي للنحاة قسما آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو
الذي يسمى مسندا اليه ليس مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد
عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة
للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجها من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المص والشيخ
ابن الحاجب وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلف في نحو قائم
الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمر فقال اقائم الزيدان
ثم اقتصر على احدهما احترازا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف
فرارا عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر وذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول تابع
العلامة النحرير سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم
من ان يكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنسوب
نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على
ذات مبهمة ماخوذ مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان
النافية نحو ان ضارب الا عمرو ولو قال بعد النفي لكان اخصر واشمل لان الشرط هو الاعتماد
على النفي دون حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرفه او مما هو بمعناه كانما قائم
الزيدان اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان لانه
بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي
فالصفة فيه مبتدأ وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها الساد مسد الخبر في تمام
الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وبعد حرف الاستفهام وقيل لا
نحو اقائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأ

والمدالمن واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجملة التي لها محل من الاعراب وهي
منحصرة في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه والشرط والجزاء
جازم ومابعد الفاء واذا والتابع لمفرد والتابع لما محل لها من الاعراب وكذا الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستانفة وتسمى ابتدائية كما
تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب
بها القسم والواقعة جوابا بشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف وجازم
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل
له من الاعراب وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتداء للتقليل اشارة
الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا الان بيان قلته يستلزم اصالة تاخيره فكانه
قال والاصل في الخبر ان يتاخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان
يكون متاخرا لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متاخرا
فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متاخرا
كما ان اصل المبتدأ التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا و
معنى يجب ان يكون مقدما فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون مقدما فان قلت هذان الدليلان يجريان في الفاعل
فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضى انما
يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد
ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى ما دعي اليه نحو في الدار
زيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد
اخبار كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم
على شيء باحكام كثيرة كالصفات وانما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان
تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر
وواجب وهو ما لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز
بعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز ليتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد
لانه لو لم يقيد به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار
للمبتدأ المتعدد لانه شائع كثير لا يحتاج الى البيان ولذا اهمله والمقصود جواز

الاول في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كما كانت صفة كذلك فرغ
عن بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات
خبران واخواتها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت ولعل
فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسم ان واخواتها وترفع
الخبر ويسمى خبر ان واخواتها فخبر ان وخبر اخواتها وهو المسند جنس يتناول
لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول هذه الحروف
عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورودها عليه
اللفظي لدخولها فلا يشكل الحد بنحو يضرب في قولنا ان زيدا يضرب ابوه فانه
من حيث انه مسند الى ابوه لا يكون مما دخل عليه ان بالمعنى المذكور
بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب
من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لاحتياجه الى تكلف
المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف على انه يلزم
بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد
دخول ان وحكمه اي حكم خبر ان واخواتها في اقسامه اي في كونه مفردا او جملة اسمية
كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه
متواحدا او مثبتا او منفيا او محذوفا وفي شرائطه
او مفردا مشتقا او ما ولابه لفظا او تقديرا
تقديمه اي تقديم خبر ان واخواتها على اسمها
اخواتها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من
واخواتها على اسمها اذا لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا ويجوز
عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكراهتهم
الحروف متصرفة تصرف الافعال وتبينها على ان عملها عمل الفعل الفرعي
القصور بينهما وبين ما شبهت به من الفعل والثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه
معنى الاستفهام خبرا عن هذه الحروف فلا يقال ان اين زيدا ويجوز ان
نحو اين زيد الا اذا كان ظرفا اي لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها
الا وقت كونه ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان
قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام

وليست بمسندة اليهما وزيد فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبرا مقدما وما بعدها مبتدأ وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام ليتحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأ عند عدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على هذين الحرفين لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جارية على صاحبها خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير ضمير مستتر يحمل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى اراغب انت او اقائم انت لان الضمير المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل اقائمان الزيدان لان الصفة فيه ترفع مضمرا مستترا فلم يكن مبتدأ بل خبرا كذا في بعض شروح الكافية ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعميم وارادة المعنى اللغوي من الظاهر لانه ينتقض جمعا بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل في باب التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل الثاني على مذهب البصريين وينتقض منعا نحو اقائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ واقائم خبر ومع انه يصدق عليه الحد بالقسم الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف النفي او الاستفهام ان تعتمد عليه في العمل وفي المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ في العمل او بان اقائم فيه مبتدأ وابوه فاعله الساد مسد خبره وهذه الجملة خبر زيد فيكون اقائم قسما ثانيا للمبتدأ في جملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور في قوله بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اي صفة وقعت حال كونها متلبسة بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي وهي متلبسة بشرط والجملة حالية او معترضة مثل ما قائم الزيدان واقائم الزيدان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فهي مبتدأ وليست بمسندة اليهما والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره هما وهذان اي المثالان متلبسان بمثل ما قائمان الزيدان فان الصفة فيهما ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تثنيتها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسندا الى الظاهر وجب توحيده فلا يكون الصفة الا خبرا اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلها مبتدأة داخلة في القسم الثاني من المبتدأ واما عدم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام فلكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي وقوعها مبتدأة او كونها مشاركة للقسم

الافعال التسعة وانما جاز تقديم الاخبار على اسمائها [illegible] تكون عاملة [illegible]
وهو عامل قوي يصح تقديم معموله عليه ولانه لا يمتنع [illegible]
ذلك اي تقديم الاخبار على نفس الافعال في ما اي في افعال يكون في اولها ما [illegible]
كما في مادام او نافية كما في نظائرها [illegible] لم يجز تقديم الخبر [illegible]
لوجود المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لان كلا منهما [illegible]
عليهما الا ان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة [illegible]
في غير ما دام لعدم المانع معنى [illegible]
النفي ودخول ما النافية [illegible]
بمنزلة كان فمعنى ما زال [illegible]
يستحق الصدارة كافية في منع تقديم الخبر [illegible]
قائما ما زال زيد بتقديم الخبر على نفس [illegible]
خبر ليس على نفسه خلاف اي خلاف للنحاة فذهب [illegible]
حكم ما في اوله ما لكونه معنى النفي وامتناع تقديم معموله عليه وذهب
اكثر البصريين الى ان حكمه حكم [illegible]
يجيئ في القسم الثاني وهو المسند [illegible]
اخواتها شرع في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس [illegible]
فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث [illegible]
يرتفع بهما الاسم عند الحجازيين [illegible]
بالابتداء وهو المسند [illegible]
اي بعد دخول هذين الحرفين فصل [illegible]
من معنى الدخول لا يشكل الحد باخواتها في [illegible]
ولا رجل افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما [illegible]
ويختص لا بالنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا [illegible] من ثلثة وجوه احدها
ان لا لا تدخل في المعارف بل يختص دخولها بالنكرات وهو قليل ايضا بخلاف ما فانها
تدخل في المعارف والنكرات والثاني ان لا للنفي مطلقا وما لنفي الحال والثالث انه لا يجوز
دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما ولهذا كان مشابهة ما بليس اتم من مشابهة لا به
اذ ليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء في خبره كما تقرر ثم اعلم ان لا في قوله تعالى فنادوا ولات

[illegible] من [illegible] عن حكمة وانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان ظرفا
[illegible] في الظروف حيث اتسعوا فيها بما لم يتسعوا في غيرها لكثرة وقوعها
في كلامهم وينبغي ان يعلم ان الخبر الظرف لان لا يتساوى خبر المبتدأ في التقديم
لان خبر [illegible] اذا كان ظرفا فانه تقدم ما عا ابا شا تعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره
سواء كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبر ان اذا كان ظرفا معا
به [illegible] لا يتقدم [illegible] لئلا يزول صدرته نحو ان زيدا لفي الدار ونعم اعلم ان البصريين
ذهبوا الى ارتفاع خبر ان بهذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ارتفاعه بما ارتفع به
[illegible] خبر المبتدأ ولما فرغ عن بيان خبر ان واخواتها شرع في بيان اسم كان
واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر
الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه اورجه في الفاعل لانه فاعل
عنده وليس بملحق به وذهب بعض النحاة الى انه ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء
ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المص رح فلم يدرجه في الفاعل بل
ذكره على حدة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
ومازال ومانفك ومابرح ومافتئ ومادام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتق
منها تدخل الجملة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتنصب الخبر
ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند
اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرهما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول
تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو
في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما فان زيدا مسند اليه بعد دخول كان ويجوز
في الكل اي في هذه الافعال بالاختلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها افعالا
قد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائما زيد وكان اخاك
صديقك فكان خبرا من زيد شر من ثم هذا اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر او
واحد منهما لفظيا لعدم الالتباس بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى
موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية بقرينة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال
عطف على اسمائها اي ويجوز تقديم اخبارها على نفس تلك الافعال ايضا كما يجوز
في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاول وهي
الاول وهي من كان الى راح نحو قائما كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من

على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود بالبيان يقتضي كثرة الاهتمام
بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكون النصب خفيفا
باعتبار الفتحة التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يعلو على الثقيل ثم واحد المنصوبات
منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف والنصب والياء
ويرد على عكس هذا الحد مثل رأيت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية
وعلى طرده مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير
منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة الجر فنحو مسلمات منصوب
بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول
الجار عليه والمراد بالالف النائبة مناب النصب والياء النائبة مناب النصب فلا يرد الف
التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء المنصوبة اثنا عشر
المفعول المطلق والمفعول به المفعول فيه والمفعول معه قد نشد الشعراء بهذه
المفاعيل الخمسة بقوله شعر حمدت حمد حامد احميدا + رعاية شكره دهرا مديدا +
وزاد اسرافي من مفعولات سادسا سماه مفعولا عنه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
اليه من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك يصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت
البيت أي اصله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول الملتمس ابيت جنب الفراق
والدهر اطعمه + اي على جنب الفراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم يقل به احد
واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول
المطلق والحال والتميز والمستثنى واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب
بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرع
في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل** المفعول المطلق يسمى مطلقا لكونه
مفعولا بالحقيقة دون ما عداه او لعدم تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل
لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدأ منها
بالمفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه
تارة يقيد بالحرف فاخره عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه جميعها بتقييد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد محذوفا على وجه
اللزوم كما في لازم النصب وقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاء تقديمه على المفعول
له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي يجب

حين مناص هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربت وثمة للتاكيد واختلف بذلك حكمها حيث اختص دخولها على الاحيان ولا يكون من معموليها الا واحدا ولم يجز ظهورهما معا وهذا ماذهب اليه الخليل وسيبويه وذهب الاخفش الى ههنا هي النافية للجنس زيدت عليها التاء وخص دخولها بالاحيان ايضا وقوله حين مناص منصوب بها وخبره محذوف اي لات حين مناص لهم عنده وروي عنه غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اي ولات حين مناص وعندهما انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف ولات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اي ليس حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس ويسمى لا هذه لا التبرية ايضا وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس وصفته عنه اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل نفسه ذكر ذلك في بعض الشروح هذا وان كان مسلما لكن الشائع الكثير في خبر لا هذه ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفي الوجود عن الشيء فيكون نفي الوجود عن الجنس هو نفي عن الجنس فلذلك قالوا لا لنفي الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها هو المسند جنس يتناول لكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود وانطبق الحد على المحدود وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم من قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فهذه هي مع اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشري انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات فقال

المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكها في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرو وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمروا ولهذا كانت احق بالتقديم

فهو نفي الحكم عن الجنس ... الحد على

اي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول مبرد والكسائي وفي
قول سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوسا في نحو قعدت جلوسا
منصوب بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر على قوله ثم هذا
التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص
القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من تعريف
المطلق ومن مواضع استعمالات تركون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو
عامله ذكر هذا الكلام تنبيها على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون
مغايرا للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذه المغايرة اما بحسب جوهر الحروف
نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو قوله تعالى تبتل اليه تبتيلا او نقول
اورده اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على
المقايسة او دفعا للتوهم من يتوهم ان كونه للتاكيد يقتضي وجوب ان يكون
بلفظ فعله لان التاكيد المعنوي يكون بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون
من غير لفظ المؤكد او اشعارا بانه ليس تابعا لسيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفا
له وقد يحذف فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا
كان اسما ايضا لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول له مثل مقولك
للقادم اي الذي قدم من السفر خير مقدم فانه خير اسم تفضيل مخفف اخير و
لا يتغير في التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء
ومصدرية اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قدوما خير مقدم ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمها واما باعتبار المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة
الحال عليه لان هذا القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدوم ووجوبا عطف
على قوله جوازا فالمعنى وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا
للمصدر واجبا سماعا في سقيا وشكرا وحمدا ورعيا اي سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا
وحمدتك حمدا ورعاك الله رعيا وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفيف
لكثرة استعمال هذه المصادر على السنتهم ولوجود القرينة الدالة وهي لا لتزام الحال

فيه ذكر الواسطة هو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكما فلا يرد مثل تربا بمعنى
التراب وجندلا بمعنى ارض ذات حجارة لانه اسم الحدث حكما وان كان اسم العين حقيقة
اذ كل واحد منهما دعاء وفي الدعاء لم يقصد بهما المعنى الحقيقي بل قصد المعنى المجازي
وهو الاهلاك لان الدعاء يقتضي الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال من دعى تربا
وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل بمعنى فعل مذكور قبله اي قبل
المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو ضربت ضربا وحكما نحو فضرب الرقاب اذ التقدير
فاضربوا ضرب الرقاب او اسما مشتملا على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا واحترز به عن
المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا قبله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وعن
مثل قيامي في كرهت قيامي لانه وان كان مصدرا والفعل مذكور قبله لكنه ليس بمعنى
ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان قيل ان سوطا في قولك ضربته
سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور قبله قيل اصله ضربته ضربا بالسوط
او ضربته ضرب سوط فكان بمعنى فعل مذكور قبله تقديرا قال الحديثي ان كراهتي في
كرهت كراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصدر عنه
هذا الفعل كراهة تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق
ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شديد فيجب ان ينتصب لانه انما عرف ليعلم فينتصب
كما ان الفاعل انما عرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان داخلا في التعريف الا ان نصبه غير واجب
لانه انما عرف لينتصب ولكن بعد ان يعلم ان قسما منه يجب رفعه الا اذا اقيم مقام الفاعل
فكانه قال وهو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاء مثل هذا
في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التمييز فان قسما منه مخصوص وفي المستثنى فان
قسما منه مرفوع على البدلية والفاعل وقسم منه مجرور كما اذا كان بعد غير وسوى وسواء
وبعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضر
كما ذكرناه ويذكر اي المفعول المطلق للتاكيد اذا لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل نحو
ضربت ضربا ويذكر لبيان العدد اي الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد
سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو جلست جلسة او جلستين بفتح الجيم
في جلسة مرة واحدة او مرتين او من صفته نحو ضربته ضربا كثيرا ويذكر لبيان النوع
اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القاري بكسر الجيم وقد يكون



ثاني [illegible]
غيره الا ان يقال ذكر هذه [illegible]
ثم من حيث انها من احكام [illegible]
عاملة اذا كان شبه الفعل [illegible]
ما ضمر عامله واما في الحذف [illegible]
الحذف وهو الفعل القيام قرينة اي وقت [illegible]

جاءني القوم زيد في جواب من [illegible]
وجوبا عطف على قوله جوازا اي قد يحذف [illegible]
قيل كيف يستقيم الحصر في اربعة مواضع [illegible]
باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على [illegible]
على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي [illegible]
المسكين اي اعني المسكين قلنا الاغراء ملحق بباب التحذير [illegible]
باحد الوجوه المذكورة من المدح [illegible]
امثالها باحد تلك الوجوه كما ان [illegible]
لا يفيد الحصر لما ذهب اليه الجمهور [illegible]
الموضع الاول من تلك المواضع [illegible]
[illegible] مقصور على السماع [illegible]
نفسه والمقصود اما الحث على [illegible]
الاول الواو للعطف وعلى الثاني [illegible]
معشر النصارى من التثليث اي [illegible]
والقرينة على تقدير الفعل انه [illegible]
به انساق الذهن الى [illegible]
منصوب بتقدير يكن اي يكن الانتهاء خيرا لكم [illegible]
انتهوا انتهاء خيرا لكم وبعض الكوفيين الى [illegible]
الشان لانه من القرآن لان له مساسا بما نحن فيه [illegible] وجه لما ذكرنا من
الاختلاف واهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
وهذا القول يقوله المزور والمضيف لتطييب قلبه واصابة الانس من صحبته والمعنى

ت سقيا مثلا مما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلت الحال على ان التقدير سقاك
الله [illegible] لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها كما قالوا سقاك
الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك كلام المحدثين المتولدين
[illegible] كلام العرب وما نحن بصدده هو كلامهم على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان
الحذف انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له شكرا له وحمدا
له [illegible] يجب الا [illegible] اصلا ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول
به فقال **فصل** المفعول به الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله الا مفعول
الذي [illegible] فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضنا الاسم المصطلح به والضمير
[illegible] في [illegible] سواء في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه [illegible] ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به
نفيا كان او اثباتا ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله العالم
وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
المحققين لا ما نعرض القول بوقوع الخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستدعي وجوده
بل [illegible] ليس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد و
قوع النسبة من ان يكون سلبية او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به اما بغير
واسطة حرف الجر فيكون واحدا نحو ضربت زيدا فصاعدا كاعطيت زيدا درهما واعلمت
زيدا عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر كمررت بزيد ويسمى ظرفا ايضا وان كان للمفعول
مع الواسطة ناصبان وهما الفعل والجار فانكانا ملفوظين يظهر على الجار لكونه اقرب و
لا يظهر عمل الفعل اي النصب اذ الاسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه و
لذلك يجوز في المعطوف الجر وهو الاجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معنا
متعد بنفسه فتقول مررت بزيد وعمرو وان شئت قلت وعمرا اما النصب ويكون
التقدير جزت عمرا وان كانا مقدرين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت
بخير فالظاهر الجر ايضا لان المقدر كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله
وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لانتفاء
ما يمنع ظهور عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه
الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض الى انه الفاعلية وهي معنى
وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمرا زيد وقد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكرها

الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على قسيمه [illegible]
منه لاتفاقهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاتي لان بعض النحويين [illegible]
جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعمول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى
اذا دكت الارض دكا دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم التفهيم في [illegible]
مع ذكر المحذر منه على ابلغ الوجوه لان التكرار موجب [illegible] وذكر على صيغة [illegible]
المحذر منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر [illegible] بنصب [illegible]
المحذر منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذيرا [illegible]
من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه الطريق بصريح [illegible]
الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي والجدار الجدار [illegible]
الجدار ان يسقط عليك وانما كرر المحذر منه تلك كبرة [illegible] على ان تعريف [illegible]
بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسرين صرحوا بانه منصوب على التحذير [illegible]
احذروا ناقة الله وسقياها ولم يذكر المحذر منه مكررا لعدم تكرار [illegible]
هذا التعريف نوع من التحذير وهو ما يجب حذف [illegible]
في التلفظ بالعامل يستدعي وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير [illegible]
يجاب بان المراد من التحذير المعرف هو التحذير المصطلح عليه [illegible] ناقة [illegible]
بتحذير مصطلح وانما سموه تحذيرا من حيث ان [illegible]
اي الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف فعل النصب [illegible]
اي مفعول اضمر اي قدر عامله اي اضمار واقع على شريطة [illegible]
ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده [illegible]
اي شرط هو تفسيره والشريطة والشرط لفظان بمعنى [illegible]
الشريطة شرائط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة [illegible]
العلة واما للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى العرقية
والطرز فالاضافة لامية وانما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فانه لا يجوز فيما اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاءني رجل اي زيد وهو اي ما اضمر عامله على
التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول المفعول به وما اضمر عامله

... المتصل اما بالصاحب و منزلي الك سهل للين لاتعب سلبت ...
... مما ينصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت ...
... من مواضع الاربعة وهي تمت مواضع قياسية المراد من القياس ...
... تعرجيث حصت تلك لضابطة والثاني اي نوع
... اي يجب فيهما حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير
... عن شي وبعيده ... وفي عرف النحاة سار اسما لقسم من
... وهو ما ذكره وانما كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرصة في التلفظ
... لان مما يذكر فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق
... الفعل وقع المحذر في البلية فحذف الفعل ويكتفي بذكر
... المحذر معمول ... مفعول به بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد
جانب ولو قال بدل قوله بتقدير اتق بتقدير اتق او بعد لكان اولى لايقال اتقيت بعد
من الاسد بمعنى غيبته فلا يخلو قوله بتقدير اتق عن سماحة واحترز عن المفعول
الذي ليس معمولا بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير
اضرب فلا يكون بما نحن فيه تحذيرا منصوب على انه مفعول مطلق وعلى انه مفعول له
تحذيرا ... مقدر اي ذلك المفعول المحذر تحذيرا مما بعده من حرف جر وكلمة ما
موصوفة او موصوفة والظرف صلة او صفة لها والضمير في بعده راجع الى المعمول والجملة
وقعت صفة لقوله معمول اي ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت
بعد ذلك المعمول واحترز به عن المعمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده كما تقول
اياك قال من لمن اتقي فانه لايكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده واصله اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميري الفاعل و
المفعول شيء واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصار اتق نفسك
والاسد فاذا حذف اتق تضيق المقام حذفت النفس لانتفاء الضرورة وهي اتحاد
ضميري الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله و
الاسد عطف على اياك ومعنى الكلام اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك
وقد يجيء متكلما ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على
ان الاغلب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون
اسما ظاهرا مطلقا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوفيه



يكون اصله ذلك والجواب عن الاول بان نمنع ان الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية
لجواز ان يراد بالفعل الانشاء كما في قولك بعت واشتريت لكن لا دليل في الافعال
الانشائية ورودها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيد ادعوك فوضع
المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعو فقولنا ادعوك لا يحتمل حكاية عن
غير المخاطب فكذا ما قام مقامه وانما وجب حذف الفعل لكثرة الاستعمال
ولئلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه [illegible]
عند الفعل وذهب المبرد الى ان [illegible] حرف النداء فلا يكون [illegible] وحرف
النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن
المنادى لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف [illegible] الا مع اسم الاشارة
ولا مستغاثا ولا مندوبا وحيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قيل
ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف لانه
يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز [illegible] اذا كان
المنوب مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا
يجوز حذف ما ناب منابه واذا كان المنوب جائز الحذف كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما ناب منابه وما نحن فيه من
هذا القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجود نائبه
كلام التعريف فان حذفها مشروط بوجود نائبها فلو حذف النائب يلزم
حذف لام التعريف وانه لا يجوز واذا كان حذف المنوب غير مشروط بوجود نائبه
يجوز حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوده فيجوز حذف نائبه كما نحن
بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائب اخر كما في [illegible]
ههنا القرينة نائبة له نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة
المقام والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا
لخلوه عن سبب سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون [illegible]
العلمية عن يوسف بكسر السين على انه [illegible] وقد يحذف حرف النداء نحو اللهم
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا باسم الله تعالى وقال
الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير
وحذف حرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصارا كالكلمة

اعم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه واذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي
هو مفعول به بعده وعلى صفة وقع بعد ذلك الاسم فعل او شبهه اي شبه الفعل وا
به اسم الفاعل والمفعول لا المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل ومعنى الشبه
كامثال معنى المماثل يشتغل ذلك اي يعرض ذلك الفعل او شبهه ولم يصرح به ههنا اكتفاء
بذكره قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خ
لا يخرج الا نكدا اي نباته فلم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره عن قريب عن ذلك
اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم واحترز
عما يشتغل بذلك الاسم نحو زيدا ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتنا
ما اشتغل عنه بمتعلقه نحو زيدا ضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المع
اي يشتغل عنه بضميره او بمتعلقه وللقائل ان يقول بقي التعريف الآن ناقصا ايضا
لم يذكر فيه قيدا وجب ذكره وهو لو سلط عليه ومناسبه لنصبه ليحترز به عن
اهل ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل صدر كحرف الاستفهام والنفي نحو
ضربته فان زيدا اسم منصوب بفعل محذوف وهو ضربت اذ التقدير ضربت
ضربته يفسره اي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسر وهو موصوف ب
المذكور بعده اي زيد وهو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا الب
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات ولا يليق
ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الف
الناصب للمفعول المنادى وهو اسم مدعو اي مسئول اجابته مسماه وهو المراد من
المنادى هو المطلوب اقباله لان من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا
واما نحو يا جبال ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية وندائها اس
تخييلية وطلب النداء عنها ادعائي بحرف النداء متعلق بقوله مدعو اي
حرف من حروف النداء وفيه احتراز عن نحو ادعو زيدا فانه ليس بمدعو
النداء فلا يكون منادى لفظا نصب على التمييز من الحرف او على الحال م
بمعنى الملفوظ نحو يا عبد الله اي ادعو عبد الله يعني ان اصل يا عبد الله ادع
عبد الله وانادي فحذف الفعل واقيم يا مقامه واعترض ههنا بان الفعل لو
محذوفا ويا قائما مقامه لزم ان يكون الجملة الندائية خبرية والامر ليس كذ
وايضا ان قولنا ادعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل ذلك

أي باللام الداخلة عليه حين الاستغاثة فالاضافة بادنى ملابسة والاستغاثة
من الغوث وهي استغاثة المظلوم احدا برفع الظلم عنه وهو يقتضي مدعوا ومدعوا
اليه فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي
الثاني مكسورة فرقا بينهما نحو يا لزيد اي للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بادعوا
او بياء النائبة عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانما جعل هذا القسم من المنادى
معربا مع انه مفرد لان اللام من حروف الجر وهي غير ملغاة لا يقال انما لم يلغ الجار في المعربات
والمنادى ههنا مبني فالعامل لم يظهر عمله في المبني لانا نقول حرف النداء يقتضي ان يعمل فيه
وكان حرف الجار اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فيه لاجل القرب وانما فتحت اللام الجارة
ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم المظهر لان هذا المظهر شابه المضمر من حيث وقوعه
موقعه فكما ان اللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على المظهر
المشابه للمضمر كانت مفتوحة وانما كسرت اللام الجارة اذا دخلت على غير هذا المظهر فرقا
بينهما وبين لام التاكيد نحو ان لزيد وانما لم يفعل الامر بالعكس رعاية بجانب عملها وفتحت
هذه اللام في المضمر رعاية للاصل وانما اختير اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة لان
المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء ويفتح اي المنادى بالحاق الفها اي بسبب
الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الف الفتحة نحو يا زيداه باتصال الهاء معه للوقف وانما
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلته بالنسبة الى بيان النصب وينصب اي
المنادى على المفعولية ان كان مضافا نحو يا عبد الله مثال للمنادى المضاف او شابها للمضاف
نحو يا طالعا جبلا مثال للمنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم يتعلق به شيء هو من تمام
معناه وذلك اما معمول للاول نحو يا خيرا من زيد او معطوف عليه عطف النسق على
ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد
معين او نعت هو جملة نحو يا حافظا او يا شاعر اليوم مثله ولا نخلة من ذات عرقها وما
المنعوت بالمفرد نحو يا رجلا صالحا فليس بمشابه للمضاف في الصحيح بانه نعت المنادى وهو
يا حافظا لا يتر من قبيل هذا المنعوت بتقدير انه كان منعوتا بالجملة قبل النداء فكان
مشابها للمضاف كالمعطوف قبل النداء لامتناع تعرف نعته لان الجملة لا تتعرف بحال
[illegible] التعريف في المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالنكرة
[illegible] بالمفرد فان [illegible] التعريف فيه غير مضطر الى علة من قبيل هذا الموصوف
[illegible] كان تعرف صفته بادخال حرف التعريف عليه كما

واحد ولا يلزم حذف حرف ال
يا عندهم لما فرغ عن تعريف المن
ان المنادى على اقسام فان كان اي
عن المضاف والمشبه به معرفة نعت
باحدهما واحترز به عن النكرة نحو
يكون معرفة قبل النداء او بعده وهذ
وهو جزاء الشرط على علامة الرفع
لازم بل يكون بالواو والالف ايضا
ونحوها هو الالف والواو نحو يا ز
العلم يقتضي تنكيره لئلا يلزم ا
اجتماع آلتي التعريف لا اجتماع التعر
تنكير اسم الاشارة والضمير و
الرجل المعين ويا زيدان ويا رجا
نظير للمنادى المبني على الواو فالا
والجمع وانما ذكر العلم المثنى والمجم
ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنو
المنادى فلا يرد ما يقال انه لا يصد
وانما جعل هذا القسم من المنادى
وفي افراده وتعريفه وخطابه وا
السكون للفصل بين ما كان بناء
في البناء السكون لوجهين احدهم
السكون فاعطى السكون البناء
الحاجة اليها ولا حاجة للمبني اليه
الكسر يلزم التباس بالمنادى المضا
نحو يا غلام ولو كان بناؤه على الف
اكتفى بالفتح في بعض اللغات نحو
يبين ما يطرى عليه ويصير به

يقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز ترخيم غير [illegible]
المنادى لضرورة كقول ذي الرمة + ويا مية اذ من تساعفنا [illegible]
ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال [illegible] سيبويه [illegible]
ما يقال للمنادى سهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وفي القاموس ترخيم [illegible]
رخم الكلام من حد كرم اونصر بمعنى لان وسهل [illegible] سهل النطق [illegible]
هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل النطق بها [illegible]
اليه بقوله وهو اي الترخيم حذف في آخره اي آخر المنادى [illegible]
التخفيف لا تقابل تعريفي وسماع لغوي المراد بالحذف في [illegible]
التركيب لاصالة الافراد فلا يصدق وهذا الحد [illegible]
يا مال وفي منصور يا منص وفي عثمان يا عثم مما ذكر [illegible]
اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في
آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح [illegible]
وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى [illegible] هذين [illegible]
يجوز في آخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل اسما مستقلا بنفسه [illegible]
ويجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف منه شيء والحرف الاخير [illegible]
المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان [illegible]
بالضم ويا مال بالكسر وفي حارث يا حار بالضم [illegible]
من حروف النداء قد تستعمل في المندوب اي في [illegible]
عليه اذ الندبة في اللغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه [illegible]
يستعمل في المنادى لاشتراكهما في الاختصاص [illegible]
المتفجع عليه اي الذي يحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام والضمير يقال المتفجع له
ولعل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء [illegible] والمجرور [illegible]
المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه ملتصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببية
لان يا او وا ليستا بسببين للتفجع يقال يا زيداه ووا زيداه بزيادة الالف في آخره [illegible]
فوا مختص بالمندوب اي المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى في الاغلب لكونها
نصا عليه فالباء داخلة على المختص وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان تكون داخلة على
المختص اي كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل في غيره ويا مشتركة بين النداء و

تقول يا رجل صالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعمله اعتماده على شيء
من الاشياء الستة المعهودة وهذا لا يعتمد على شيء منها فكيف يعمل قلت انه معتمد
على موصوف مقدر اذ اصله يا رجلا طالعا جبلا ولا يلزم اندراجه في باب يا رجلا
لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف قولنا يا طالعا جبلا فان المنادى
فيه هو الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما
يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة والقصد فيه جهة
الصفة لان الاعتماد على موصوف مقدر معتبر عند البعض والجمهور على انه غير معتبر ويجوز
ان يكون هذا المثال على راي الاخفش والكوفيين فانهم اجازوا اعمال اسم الفاعل بلا اعتماد او نكرة
غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضاف اي وينصب المنادى ان كان نكرة كذلك
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخر هذا القسم من
المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف
المضاف والمشابه له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معرفا بالالف واللام قيل
يا ايها الرجل للمذكر ويا ايتها المرأة للمؤنث بتوسيط اي واية مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم ان يتوسط بالمبهم
مع هاء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والا لما جاز ان يقال يا ايها
الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايهذه المرأة ويا هؤلاء الكرام ونحو ذلك
والتالي باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فكانه قال قيل
مثلا يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم مع هاء التنبيه
كراهة اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذي اللام المقصود بالنداء على الملقى
به في الصورة المجردة منه وهو اي واية واتو بها تنبيها على ان المنادى ما بعدها وخروج
الشيء من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض هذا بان
العلم اذا كان مثنى او مجموعا كان معرفا باللام واذا قصد نداؤه لا يتوسط بالمبهم عند
النداء هنالك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان
ويا ايها الزيدون واجيب بان اللام في المثنى والمجموع علمين مكمل للتعريف لانه انتقض
بالتثنية والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللازم في المثنى
والجمع علمين احد الامرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام
واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه

... بجعلا فيه والشيخ يستعمل احدهما مكان الاخر كما لم يفرق بينهما
... مثال للزمان المبهم وسافرت شهرا مثال للزمان المحدود اي في
... بالتقدير وظروف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على
قسمين مبهم و... فهو اي المبهم منصوب ايض كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست
خلفك ... نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلا يتناول جميع ما يقابل
الظهر الى انقطاع الارض وكذا البواقي من الجهات الست ومحدود وهو اي المحدود ما لا
يكون منصوبا بتقدير في بل لابد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار وفي السوق وفي
المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير في وما كان
من ظروف المكان منصوبا به الا ما هو مبهما منها لان المبهم من ظروف الزمان جزء
مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحمل
على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول على
المبهم من الزمان ايض لاتحادهما في الوصف وهو الابهام وانما لم يحمل المكان المحدود
على الزمان المبهم لانهما مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم ايض مع اشتراكهما
في الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة
الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع
في بيان المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما اي اسم لاجله اي لقصد تحصيله
او لسبب وجوده وقع فعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل و
الملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيعم
المصدر واسمي الفاعل والمفعول مذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به من
مثل اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتناول صورة الحذف ايض وينصب اي المفعول له
بتقدير اللام لان التلفظ بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للسمن
كان مفعولا له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المص ويدل عليه تعريفه وهو خلاف
الاصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته
تاديبا اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
قلت لا نسلم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب له

والمندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الا مع القرينة وهي ايا الفرق
ولا تستعمل في المندوب من حروف النداء سوى يا واما اي وهيا فيختصان بالنداء
ثم لما فرغ عن بيان المفعول به شرع في بيان المفعول فيه فقال المفعول

فيه وهو اسم ما اي شي يقع فيه الفعل المراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي اي
الحدث دون الاصطلاحي الذي هو مقابل الاسم والحرف فيعم المصدر واسم
الفاعل والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع فيه الفعل المذكور
كما قال غيره فيخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان ما يصلح
ان يقع جوابا لمتى وبالمكان ما له صلاحية ان يقع جوابا لاين فشمل الزمان والمكان اعم
من ان يكونا حقيقيين كما تقول سرت يوم الجمعة خلفك واعتباريين فان الحدث
قد يجعل جنسيا في سعة الكلام بحذف المضاف واقامته مقام الظرف للتجانس بينهما
لانهما مدلولا الفعل وقد يجعل العين مكانا على الندرة نحو جلست ذنب الشمس
بنصب الشمس معناه جلست وقت قدوم زيد في مكان يرد دائرة الشمس
المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاسماء
في باب الساج اوسورة الذهب يعني من اي الظروف التي هي الزمان والاسماء
الجنس لهي ظروف هذا الجنس وعلى هذا القياس قوله وظروف المكان على قسمين
وهو ما اي ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين وبعد وقد ومط وتسمى قوله
مبهم وهو اي المحدود ما اي ظرف له حد معين كيوم وليل وشهر وسنة فان لكل
واحد حد معين وكلها اي وكل ظروف الزمان مبهما كان محدودا منصوب
منصوب بتقدير في لانها لو كانت ملفوظة يجب الجر لان الغاء حرف الجر
وفي هذه اشارة الى انها لو كانت ملفوظة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه
الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على وجه

دخل فيه ذلك والجمهور على ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا
وجد لفظا كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم اسم
المقدر بفي من الزمان والمكان يقع فيه الفعل المذكور تقدير في انما يعتبر لكون
المفعول فيه منصوبا في اللفظ والا فهو منصوب تقديرا مع وجودها
القصد ان منصوب المحل هو الجر ولفظ حتى عطف المنصوب عليه نحو
في غد وغور غائرا ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحذوف ان المقدر ما هو

جاز على قبح وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
مختار وليس بواجب وان كان الفعل لفظيا وان وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث
المعنى بناء على ان قوله معنى حال او تمييز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة
ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد مع عمرو
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه
سواه وذهب غير المصرح الى ترجيح النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا بالنصب
وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمر المجرور اذا
اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو عطفا
على الشان قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى ح ما شانك ونفس عمرو فيكون
السائل سائلا عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
لان المعنى ما تصنع تعليل معلل بمقدر اي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
لكون معناهما معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وملحق
وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من
الملحقات واعترض بان الفعل الى الحال احوج منه الى المفعول معه فرب
فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع
عليه فما بالهم جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع
ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى
يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به
لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان
بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمعموله في الفعل فيعمل فيهما
باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل الحال** قدم على التمييز

ووسيلة وقعدت عن الحرب جبناً اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله بسبب وجوده وهو القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد عن توفية النظر في المفعول له مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان شجاعا لما قعدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصدر اليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجبنا تقديره اي تقدير المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقديره ضربته ضربا تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال

فصل

المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترز به عن سائر المفاعيل فانها غير مذكورة بعد الواو والمصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي لمصاحبة واحترز به عن نحو زيد وعمرو واخوك فان عمروا يذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم المفعول اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيدا اي مع الجبات ومع زيدا ومفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال اليه لفظيا او ملفوظا او على انه تمييز له من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف لكونه مفعولا لا انه لا مانع معه واحد فيهما نحو جئت انا وزيد بالنصب على انه مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل ان لم يجز العطف اي ما بعد الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف هٰهنا لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وهذا في اختيار المصرح والا فالعطف على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل

جاز على قبح وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
مختار وليس بواجب وان كان الفعل لفظيا وان وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث
المعنى بناء على ان قوله معنى حال او تمييز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة
ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد وعمرو
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه
سواه وذهب غير المصرح الى ترجيح النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمروا بالنصب
وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمر المجرور اذا
اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو عطف
على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى ح ما شأنك ونفس عمرو
السائل يسأل عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
لان المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدر اي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
لكون معناهما معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وملحق
وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من
الملحقات واعترض بان الفعل الى الحال احوج منه الى المفعول معه فرب
فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع
عليه فما بالهم جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع
ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى
يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به
لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان
بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف معموله في الفعل فيعملهما
باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل الحال** قدم على التمييز

ووسيلة وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوده وهو القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله
قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج
واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد
عن توفية النظر في المفعول له مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان
شجاعا لما قعدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصدر
اليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجبنا تقديره اي تقدير
المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا
او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان
المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه
ذلك ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **فصل**
المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترز به عن سائر المفاعيل
فانها غير مذكورة بعد الواو ولمصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة
مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي لمصاحبة واحترز به عن نحو زيد
وعمرو واخوك فان عمرو ايذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم المفعول
اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيدا اي مع الجبات ومع
زيدا او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
بمعموله لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال اليه لفظيا او ملفوظا او على انه
تميز له من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال
بتقدير قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف
وكونه مفعولا لانه لا مانع مع واحد فيهما نحو جئت انا وزيد بالنصب على انه
مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وان لم يجز العطف اي ما بعد الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول
معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وهذا
على المختار للصريح والا فالعطف على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل

جاز على قبح وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
مختار وليس بواجب وانكان الفعل اي وان وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث
المعنى بناء على ان قوله معنى حال او تمييز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا
يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف لكونه
الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة
ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد مع عمرو
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه
سواه وذهب غير المصرح الى ترجح النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا بالنصب
وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الضمير المجرور اذا
اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو عطف
على الشان قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى ح ما شانك وشأن عمرو
السائل يسأل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
لان المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدر اي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
لكون معناهما معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى الاصل والملحق
وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من
الملحقات واعترض بان الفعل الى الحال احوج منه الى المفعول معه فرب
فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع
عليه فما بالهم جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع
ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وانكان من لوازم الفعل حتى
يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به
لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان
بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمعموله في الفعل فيعمل فيهما
باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل الحال** قدم على التمييز

ووسيلة وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبل
بسبب وجوده وهو القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله
قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج
واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد
عن توفية النظر في المفعول له مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان
شجاعا عالما ما قعدت عنه ففيه توهين بمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصـ
اليه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجبنا تقديره اي تقديره
المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا
او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان
المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه
ذلك   ثم فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **فصل**
المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترز به عن سائر المفاعيل
فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة
مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي لمصاحبة واحترز به عن نحو زيد
وعمرو واخوك فان عمروا يذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم المفعول
اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيدا اي مع الجبات ومع
زيدا ومفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
بمعموله لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال اليه لفظيا او ملفوظا او على انه
تميز لبه من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال
بتقدير قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف
وكونه مفعولا لانه معه   لاما نعم مع واحد فيهما نحو جئت انا وزيد بالنصب على انه
مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وان لم يجز العطف اي ما بعد الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول
معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وهذا
على مختار المصنف والا فالعطف على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل

نحو جاءني زيد راكبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدودا مثال لما يدل على هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظيين شرع في بيان ان هيئة الفاعل والمفعول يقع الحال عنهما قد يكونان معنويين وانما لم يصرح بكونهما لفظيين اكتفاء بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان هيئة معنويا نحو زيد في الدار قائما مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل ماخوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حالا من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله فعلا او ما من ملحقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير مستكن في الدار لما اعرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي وكذا المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئة قد يكون معنويا نحو هذا زيد قائما مثال للحال من المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما المشار اليه قائما وهو زيد فيكون زيد ذا حال بتاويل اشير الى زيد وانبه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه واسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول به لفظيين او معنيين فقال والعامل الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا ولو صورة فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع انه معرفة لانه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلمته فاه الى في فانها وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للاحوال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد

لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التميز [illegible]
من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا قدمه على المستثنى الذي يعرب
بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي محلا قدمها على [illegible] منصوبها
من خبر كان واسم ان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل [illegible]
ثم قدم خبر الافعال الناصبة لانها عاملة فكان اشبه بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى
عملا من لا التبرئة وما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التبرئة اقوى [illegible] لانهما
فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرهما ثم الحال في اللغة الصفة يقال
كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي به هذا
القسم لانه صفة اي الحال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ
لم يدل على البيان هيئة احترز به عن التميز لانه يدل على بيان ذات الفاعل عنه صدور
الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة الفاعل
مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان
يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات [illegible] الى المفعول
به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقة او مقدرة نحو قوله تعالى
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني الا مقدرة
وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاءني زيد قائما اخوه ولا يشكل بنحو
قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا بطلوع
الشمس وايضا هي اعم من ان يكون كالدائم ككون الفاعل موصوفا غالبا ويسمى دائمة
منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا
اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئتنا وزيدا راكبين ونحو ضربت
الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور الفعل عنه فاعل حكما والثاني
لكون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكما وكذا قد يقع الحال عن المضاف
اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا [illegible] ان
ياكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا [illegible] ان ياكل اخيه ميتا
لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما

مخصوصة بشيء من اسباب التخصيص او لم يكن مخصوصة به لان الالتباس
يتحقق في حالة النصب مطلقا الصحة توصيف النكرة المخصوصة بالمحضة واجيب
بان النكرة المخصوصة مالحقة بالمعرفة فلم يعتبر فيه التباس للالحاق والحمل على
صورة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم
الحاقا لهما بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة
فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بلا تاويل لانه لا ثبوت للانشائية
بنفسها واثبات شيء للشيء فرع ثبوته لنفسه نحو جاءني زيد غلامه راكب مثال
الجملة الخبرية الواقعة حالا او يركب غلامه مثال الجملة الخبرية الواقعة حالا و
قد يحذف العامل اي العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحذف الفعل لان المتبادر
منه حذف الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائره المكررة والمقصود جواز
حذف عامل الحال باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال
بنيا اي هذا الهلال بنيا القيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف
العامل جوازا كما تقول للمسافر اي لمن يريد السفر سالما غانما اي ترجع سالما غانما
فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب وقوله غانما حال بعد حال او صفة لسالما
كما تقول ايضا للمسافر راشدا مهديا ولما فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال

فصل

التميز ويسمى بالتبيين والتفسير واما المميز بفتح الياء وكسرها الميم وانما
جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجيء مجرورا لان النصب هو الاصل فيه هو
اي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التنكير اذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه
وهذا عند البصريين وجوز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين رايه والم بطنه
وسفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان
الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفهه نفسه او بمعنى سفه نفسه
بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع
الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد يذكر بعد مقدار وهو ما يعرف به قدر
الشيء ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير
ذلك اي المذكورهما فيه ابهام اي من اي الشيء يكون فيه الابهام كالقياس مع

وحذف وطيبة اجتهد جهدك وكلمة جا علا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت
المصادر والمفعول به مقامهما وقيل انها احوال مجازا وانما اشترط ان يكون الحال نكرة
لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل
لا يطابق المدعي ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا
وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف والسوال لا يحصل عن معلوم وفيه بحث
ايض لان المفعول له يقع جوابا لكم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل
والغرض يحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايض لانه ينبغي ان يصح تعريفه
ان كان التعيين مقصودا او المتع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في
حالة النصب نحو رايت زيدا الطريق وفيه بحث ايض لان اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس
مطلقا لجواز ان يقع الشيء حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلام رجل
ضاربا مع ان الحال هناك يلتبس بالصفة الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال
اكثر منه مع تنكيره لان ذا الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال معرفة
غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ ولئلا يلتبس الحال
بالصفة في مثل رايت رجلا ظريفا وقوله غالبا ظرف متعلق لمفهوم قوله وذو
الحال معرفة اي يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف والى يتعرف
ذو الحال معرفة غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذا الحال قد يكون نكرة فان كان
ذو الحال المفردة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها فالواجب فيهما الواو لا التقديم
نحو جاءني رجل وعلى كتفه السيف نكرة محضة لانها لو كانت مخصوصة بوصف
او اضافة او نهي او نفي او استفهام لا يجب التقديم نحو مررت برجل عالم قائما او مررت
بغلام رجل قائما وكقول الشاعر + لا يركنن احد الى الاحجام + يوم الوغا متخوفا لحمام
ونحو ما جاءني رجل الا راكبا ونحو اهل اتاك فقير سائلا يجب تقديم الحال عليه
اي على ذي الحال وهو جزاء لقوله فان كان نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم
الحال على ذي الحال عند كونه نكرة لئلا يلتبس الحال وانما انث ضمير الحال لان
الحال مؤنث سماعي بالصفة في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا رايت راكبا
رجلا على تقدير تاخره انه حال او صفة اي ان راكبا حال من الرجل او صفة له وعلى
تقديم تقدمه تعين انه حال منه لا صفة له لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وطرد
ذلك في حالة الرفع والجر واعترض ههنا بانه يلزم تقديمه مطلقا سواء كانت النكرة

... وهو بين نعم الخفة ولقصور ...

في ابهامات المقادير فهي اولى بالتميز ان في نسبه ...

... فانه ليس بهذه المشابهة وقد يجب الخفض في غير ...

والاصل ما هو من غير المقدار يحصل له اسم خاص بشيء ...

ساج جاز النصب والاضافة اكثر وقليل نصره ولا ...

ولما فرغ عن بيان التميز عن مفرد شرع في بيان التميز عن ...

التميز بعد الجملة الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها ...

... على ... ثم ذكر ثلث امثلة هذا التميز ...

اسم منتسب عنه فقط او المتعلق فقط او قد يقع الذي ...

هو اسم الفاعل نحو الحوض ملآن ماء واسم المفعول نحو ...

المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد ...

الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكن تشابهها لانها منسوب ...

منسوب الى فاعله وقد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبني ...

خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ولما فرغ عن بيان ...

ثم ذكر سائر احكامه استطرادا فقال **فصل** المستثنى ...

على ذكر الشيء مرتين وجعله شيئين منصوب ...

قياس الباب وذلك لانه ذكر الشيء مرة في الجملة ومرة في التفصيل ...

واخواتها اي اخوات الا من نحو خلا وليس ولا يكون ...

انه اي المستثنى لا ينسب اليه ما نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا ...

الرضي بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها ...

صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة وقال ...

قول القائل حده اخراج الشيء عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق ...

الصرف والمنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراجه منه ...

وصرح الشيخ ابن الحاجب بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين ...

والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ...

من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل ...

على المنقطع لكونه الاصل فهو اي المتصل ما اخرج سواء كان ليبقى الاقل او الاكثر ...

التميز مثال للتميز رجلا عشرون عندي فنحو المقدار ذلك من [illegible]
بنون التمييز فيه الاسماء في [illegible] العدد [illegible]
الامرين مثال لكونه رجلا عشر باحد يتمثل رجلا [illegible]
بعدة الامرين مثالا يصح ايضا عشر احد بان [illegible]
المقدار المفرد بعد يذكر الذي للتميز مثال [illegible]
منوان وقوله الموزون من المقدار المفرد بعد يذكر مثال [illegible]
يذكر التميز مثال قطنا وجريبان بالتشديد [illegible]
في التثنية بنون تمت هذه في الاسم [illegible]
في تم وقد المقياس من المقدار المفرد بعد يذكر [illegible]
الاضافة يمكن لا حالة على يكون ان الاسم تمام معنى [illegible]
وفي التثنية ونون مقدرة او ظاهرة التنوين [illegible] الاضافة مستحيل [illegible]
الاسم التفسير هذا على لايدخل انه يخفى ولا الشروح بعض في كذا الاضافة [illegible] الجمع
يقال ان فالاولى ايضا الاضافة مستحيل انه مع التام والاسم التعريف بلام المحلى
في تفسيره ان في تمام الاسم ان يكون في اخره مايوجب امتناع اضافة ثم اذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التميز الواقع بعده بالمفعول
او وقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم لتمامه قوله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم
فقامت مقام الفاعل الذي تم به الكلام لكونها آخره كما ان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز
عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون اي التميز من غير مقدار اي ما ليس
بعدد ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس وفي كلمة قد للتقليل اشارة الى
ان الغالب في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكانه قال التميز يكون عن مقدار
غالبا ويكون عن غير نادرا فقوله وقد يكون معطوف على هذا المقدر وقد
استوفى في مختصره بيان قسمي التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني
صريحا نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تميزا فبين بالاضافة الى نحو عمرو على هذا القياس قوله وسوار ذهب او فيه اي في التميز
عن غير المقدار الخفض اي خفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على التميز

بعد الا احترز به عما اذا كان بعد غير و سوى فانه يكون مخفوضا لا منصوبا كما

سيجيء في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما وغير الموجب ما يقابله واريد بالموجب ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو قري الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا الا انه غير تام

او منقطعا سواء كان في كلام موجب او في غيره نحو ما جاءني الاحد وكان اي المستثنى

بعد خلا وعدا عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وانما قال هذا احترازا عن قول البعض فانهم يجوزون الجر بهما لكونهما حرفي جر عند ذلك البعض وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان اي المستثنى بعد ما خلا

وما عدا وليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا الى آخره اي آخر المثال نحو ما جاءني القوم ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا كان منصوبا جزاء لقوله فان كان بعد

الا مع ما عطف عليه اي فان كان المستثنى بعد الا و[...] كان منصوبا وجوبا في هذه الاقسام كلها اما في الاقسام الثلثة الاول فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف ولان البدل ممتنع فيهما اما في المستثنى بعد الا في كلام موجب فلانه في حكم تكرير العامل وعلى التقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم لا جاءني زيد وهو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضا ان المبدل منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو في كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيد بقي جاءني الا زيد وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس الا زيد وهو محال وفي كلا التعليلين نظر مذكور في المطولات واما في المستثنى اذا كان مقدما فلان البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز واما في صورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظ واما امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد وارادة وانعدام كون بدل الغلط كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولا به ونصبه واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدا فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولها

عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع
المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج ليستدعي سبق
الدخول فرد ان يكون المستثنى في نحو جاءني القوم الا زيدا داخلا ثم خارجا وانه
يوجب ان يكون آخر الكلام متناقضا لصدره اذ الدخول يستدعي ان يكون
جائيا والخروج يستدعي ان لا يكون جائيا وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد
اخراج المستثنى منه واعترض عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاءني القوم سوى زيد
فانه ظرف للمجيئ وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج
عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
الصورة وهذا غير سديد لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيئ
بان الظرف قرينة ان المراد سواه او نقول انه يخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره
لانه من باب تنزيل الاحكام منزلة الوجود على نحو ضيق فم البير وسبحان الذي كبر
جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنى داخلا في حكم الصدر
فكانه كان داخلا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء ومعنى
الاخراج هو الفصل عن الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج عنه متعددا
الا ترى انه يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعدد فلو اقتصر الشيخ على قوله ما اخرج
ولم يتعرض بقوله عن متعدد لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى لما كان ما
اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعدد فلا يلزم استدراكه ثم المتعدد اعم من
ان يكون ذوا افراد نحو جاءني القوم الا زيدا او ذوا اجزاء نحو ضربت زيدا الا راسه
بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا اخرج عن متعدد وهو
القوم ومنقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا ايضا وهو اي المنقطع
المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير
مخرج عن متعدد لعدم دخوله اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن من جنسه
نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار مذكور بعد الا لم يخرج عن متعدد وهو القوم لكونه
غير متناول ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها
على التفصيل فقال واعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى

البدل فكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون ح فضلة و
القصد التطابق بين المستثني والمستثني منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو اذا كان
بعد الا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان المستثني بعض المستثني
منه وانكان اي المستثني مفرغا بان يكون بعد الا في كلام غير موجب والمستثني
منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثني بحسب العامل اي بقدره اذ الحسب
القدر فان العامل على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب على
قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس
هنا بانه ان كان المراد عامل المستثني منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب
بعامل نفسه وانكان المراد عامل المستثني معرب على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار
الشق الاول ايض ويقع الجار في بزيد عامل المستثني منه ثم انتقل الى المستثني بعد حذفه
فهو معرب بعامل المستثني منه لا بعامله وانما سمي هذا القسم من المستثني مفرغا
لانه يفرغ العامل الذي قبل الا له ولا يشتغل بالمستثني منه فحذف المستثني
وجعل اعرابه لما بعد الا وبيسمي باسم مجاز الفيام وان المستثني منه مقدر في
التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم
قام هند لان الفاعل في الاول المستثني منه على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاءني
الا زيد في الرفع وما رايت الا زيدا في النصب وما مررت الا بزيد في الجر وانكان اي
المستثني بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السين مع المد كسرها مع القصر وكسر
الاول مع المد والضمة مع القصر وحاشا عند الاكثر اي اكثر النحاة وانما قال ذلك
احترازا عما ذهب اليه المبرد ولانه عنده فعل متعد ينصب ما بعدها كما جاء في الدعاء
الماثور اللهم اغفرلي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرورا لجزاء الشرط
وانما كان المستثني بعد غير وسوى وسوا لكونهما اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم
بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها اياها حرف جر دون فعل
ومن ثم يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله * من مشعر عبد والصليب
سفاهة * حاشاي اني مسلم معذور * اي مختون نحو جاءني القوم غير زيد وسوى
زيد وكذلك حاشا زيد ثم ادرج كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له
من الاعراب اخذ في بيان اعرابه فقال واعلم ان اعراب غير كاعراب المستثني بالا اي
مثل اعراب اسم الذي استثني بالا في التفصيل الذي سبق ذكره في المستثني بالا

الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمرا والمستثنى بعدهما مفعول به وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فان معنى قولك جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا وقت خلوهم اي خلو مجيئهم من زيد و وقت مجاوزتهم اليه مجاوزة مجيئهم عن عمرو وروي عن الاخفش الجر بهما بجعل ما مزيدة وروي ذلك عن الجرمي ايض ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ اولم يعتد بخلافهما ولذا لم ينقل عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس ولايكون لانهما فعلان من الافعال الناقصة الناصبة للخبر فالاسم بعدهما منصوب على الخبرية وهما في تركيبه في مواضع النصب على الحال الا ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض مضاف الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمهما ههنا ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا ولهذا التزموا التضمين في خلا واضمار فاعله وفاعل عدا ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه ما كان ولم يكن بحكم وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولايكون في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور فانه لايكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير وسوى وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيجيئ في كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر حكمه و المستثنى منه مذكور الجملة الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سياتي ثم لجواز البدل شروط آخر لم يذكره المصرح ويجب ذكرها احدها ان يكون المستثنى متصلا بالا وثانيها ان لايكون مقدما على المستثنى منه وثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب ما قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد فان الابدال فيه غير مختار لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لايتعين ذلك يجوز فيه الوجهان

جزاء لقوله ان كان النصب على الاستثناء والبدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاءني احد الا زيدا بالنصب والا زيد بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار اما جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار

موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الاحيث يجوز الاستثناء وفيه نظر لانه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آلهة شتى غير المفرد الذي هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجود التمانع كما تقرر في اصول الكلام وكذلك قول لا اله الا الله فان الا هذه مستعملة في الصفة بمعنى غير ايضا فيكون معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر بقسميه ههنا اما المتصل فلانه يكون المراد من قولك لا اله الا الله المحققة فيلزم منه ان يكون الله داخلا فيهم ثم استثنى منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلانه يكون المراد من قولك لا اله الا الآلهة الباطلة وبنفي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله مرفوع على انه بدل من محل اسم لا التبرئة لارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا على انه بدل من لفظ اسمها لان لا لا تعمل في المعارف ولان عملها انما كان لاجل النفي والا يبطل النفي الذي عمله لاجله فكيف يعمل مع سلب العمل ولان ابداله من اللفظ يوهم الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض ولهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولا يهامه البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لئلا يتراخي الا عن النفي لانه لو لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله الا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيد الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع النافية والخطأ المشتركين في تعدد الآلهة على وجه ابلغ وهو مسلوك الطريق البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله اله فادخل لا والا للقصر فالمسند اليه هو الله والمسند به هو اله لكن لافادة القصر قدم لا اله واخر الا الله وجعل الا الله خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال **فصل** خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان وهي التي عرفتها في المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان وهذه اخواتها

من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب والمنقطع والمقدم وجواز مع اختیار البدل فی غیر الموجب التام والاعراب علی حسب العامل فی الناقص تقول جاءنی القوم غیر زید مثال من المستثنی من الموجب وغیر حمار مثال للمنقطع وماجاءنی احد غیر زید مثال للمقدم وماجاءنی احد غیر زید بالنصب والرفع مثال للاستثناء والبدل وماجاءنی غیر زید مثال للمفرغ وانما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالا لانه لما کان مابعده مستثنی فیکون مستحقا للاعراب الاستثنی وهو مستغن عن اعرابه لان له وجها آخر لاجل الاضافة ولا وجه لغیره من الاعراب فبالاولی ان یوثر بوجه مابعد غیر علی قرینة المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنی وانما لم یبن غیر مع انه بمعنی الحرف لوجود المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذکر لفظة غیر فی الاستثناء بین ان ذلک بطریق الشفاعة دون الاضافة فقال اعلم ان لفظة غیر موضوعة للصفة لا للاستثناء لانها بمعنی مغایر واستعمالها بمعنی المغایر اما ان یکون فی الذات کجئت برجل غیر زید قال الله تعالی بواد غیر ذی زرع او فی الصفات کدخلت بوجه غیر الوجه الذی دخلت به وقد تستعمل ای لفظة غیر للاستثنا والفرق بینه اذا کان وصفا وبینه اذا کان استثناء انه اذا کان وصفا فالمستثنی منه واذا کان استثناء فالمستثنی داخل فی جملة تقول جاءنی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء فالاصحاب من جملة القوم وجاءنی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفة فالاصحاب لیست من جملة القوم ولهذا اذا قلت لفلان علی درهم غیر دانق بالرفع کان درهما تاما اذ تقدیره درهم لا دانق واذا قلت علی درهم غیر دانق بالنصب کان درهما ناقصا اذ تقدیره درهم الا دانق کما ان لفظ الا موضوعة للاستثناء لا للصفة لکونها حرفا واصل الحروف ان لا تکون صفة وقد تستعمل ای لفظ الا فی الصفة لقرب معنی لکل واحد منهما عن الآخر فیجوز استعمال کل منهما فکان الآخر لکنه انما استعمل الا فی الصفة لتعذر الاستثناء کما فی قوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا فان کلمة الا فی الآیة الکریمة مستعملة فی الصفة بمعنی غیر کما فسره بقوله ای غیر الله لکن لما لم یکن للحرف حظ من الاعراب ظهر فی اسم بعده استعملت الا فی الصفة ههنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا کان منکورا لا یجوز الاستثناء منه علی ما ذهب الیه المحققون لانه لا عموم له بحیث یدخل فیه المستثنی لولا الاستثناء فان قلت اذا تعذر حمل الا علی الاستثناء فی الآیة الکریمة لا یجب حملها علی الصفة فلم لا یحمل علی البدل قلنا ان کلمة لو بمنزلة ان فی ان الکلام معه

لفظ

لفظة

مقدمها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن ... فاعطي بلا [illegible]
منها بجار اجر المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا هذه وخرج عنه [illegible]
غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنى الدخول ولا قوله يليها [illegible]
مشابها لها داخل في التعريف فخرج به اخوه في المثال المذكور لعدمه [illegible]
كونه نكرة مضافا او مشبها به يليها ما الضمير المستتر فيه راجع [illegible]
الى لا وهذه الجملة اما حال من الضمير في اليه ومن ضمير في [illegible]
وليس بواجب وان جرى الفعل على ما هو له اذ لو فصل المسند اليه [illegible]
الضمير في دخولها لانه فيها لا عنه لفظ لا لتبس باخذ الا في [illegible]
وثانيهما كما في قولك هند زيد ضربته [illegible] الضمير [illegible]
على غير من هو له في صورة الالتباس نحو زيد عمرو ضاربه هو [illegible]
المسند اليه صفة جرى على من هي له لم يجب ابراز الضمير عند الامن [illegible]
زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي [illegible]
وبين لا فاز حكما سياتي نكرة حال من الضمير المستتر في [illegible]
المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه [illegible]
به عما كان نكرة مفردة فان حكمه سيذكر نحو لا غلام رجل في الدار [illegible]
او مشابها لها اي للمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه نحو لا [illegible]
مثال للمشابه للمضاف ثم هذا التعريف اسم لا [illegible]
نصبه القيود المذكورة اذ لا هذه انما تنصب [illegible]
التاكيد الاثبات وهذه لنفي الاستغراق فيدخل [illegible]
فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان [illegible]
فقال فان كان بعد لا التي لنفي الجنس نكرة بالرفع على انه [illegible]
عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة اي ما لا يكون [illegible]
مشابها به بني اي النكرة المفردة على الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار وعلى [illegible]
المثنى والمجموع نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة [illegible]
بعد لا لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية [illegible] اذ معنى قولك لا رجل في
الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فحذف
من تخفيفا وانما بنيت على غير السكون لكون بنائها عارضا وعلى علامة النصب

[illegible] في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف ببعض [illegible]
[illegible] نحو كان زيد قائما فزيد مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم [illegible]
واخواتها في اقسامه واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف
[illegible] المبتدأ [illegible] الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي تقديم خبر كان واخواتها [illegible]
[illegible] كونه [illegible] خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان [illegible]
[illegible] وكان [illegible] من زيد شرحه من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل منهما [illegible]
[illegible] حينئذ لوجود القرينة وهي النصب فاذا كان مقصورين [illegible]
[illegible] بانه يتعين [illegible] الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية ومعنوية
[illegible] قد سبقت [illegible] في المرفوعات ولقائل ان يقول يشكل ذلك بما [illegible] في
[illegible] قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم من ان يكون دعويهم [illegible]
[illegible] بخلاف خبر المبتدأ اي متلبس بمخالفة خبر المبتدأ فانه
اذا كان معرفة او مساويا له مشروطا لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكان الالتباس نحو
[illegible] لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم انه لا يقع [illegible]
خبر كان واخواتها فعلا ماضيا الا لان كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد [illegible]
فعل لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبر العدم دلالة كان على الحال او
بعد وقوعه شرطا نحو صار زيد ان قام قال الله تعالى ان كان قميصه قد من دبر بخلاف
خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ
عن بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال **فصل** اسم ان واخواتها
[illegible] كلمة ان وهي التي جرفها في المرفوعات هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول ان واحدى اخواتها مما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد باخوة [illegible]
نحو ان زيدا قائم فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان وسياتي تمام احكامه في
القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم ان واخواتها شرع في بيان
المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال **فصل المنصوب بلا التي لنفي الجنس** انما لم
يصرح باسم لا لانه لم يكن من المنصوبات على الاطلاق بمورد التقسيم وفيه ههنا
ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء او نقول ليس كل اسم لا ولا اكثره
منصوبا ولا يجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما
سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بلا بخلاف ما سواه من المنصوبات فان

على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا
عمرو ولا خالد الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفس
الجنس التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرها لمطابقة السوال لان
قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال أزيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل
ولا امرأة جواب من قال أفي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصولة تقول لا زيد في الدار ولا عمرو مثال تكريرها
مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريرها مع النكرة المفصولة واعلم انه كما يجب تكرير
لا في النكرة المفصولة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا عند بطلان ما هو كان
القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم وبناءه فقد انتفيا فوجب التكرير تنبيها على تلك
الارادة وعلى هذا يشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه
خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله في كل موضع كرر فيه
النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مثل لا حول ولا قوة الا بالله معناه
لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمته وتوفيقه خمسة اوجه الاول فتحهما
اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني رفعهما اي رفع
الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السوال لانه جواب سوال من يقول
أحول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع مخالفته القياس لمطابقة
السوال والثالث فتح الاول على ان لا ههنا لنفي الجنس ورفع الثاني بناء على زيادة لا لتاكيد
النفي وعلى انه معطوف على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رفع الاول على ان لا
بمعنى ليس وهذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان لا فيه لنفي
الجنس والخامس فتح الاول لما ذكرنا آنفا ونصب الثاني بناء على ان لا زائدة لتاكيد النفي
او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحة النصب في العروض والاطراد وقد يحذف
الاسم لا التي لنفي الجنس لقرينة اي وقت حصول قرينة دالة عليه قيل حذف المبتدأ
لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اي لا باس عليك اي ولا شيء عليك والقرينة
ههنا دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقرب من يخاف مرادنا لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما
ولا المشبهتين بليس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبهتين بليس فيما ذكر من المشابهة
في المرفوعات هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا لانه اشار الى بيان ما يبطل عملها

المخففة والنون في المثنى والمجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجلان ويا مسلمون وعن ابي الحسن وابي سعيد والرماني انه معرب وعدم التنوين في لا رجل لانحطاط الفرع من درجة الاصل او للفرق بين النفي المستغرق وغيره وتنصبهما لا محلا لانه مبني واعراب المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة المشبهة بها مع وجود علة البناء فيهما لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك لان الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن فلو اعتبر التضمن بالبناء لزم جعله ثلثة اشياء شيئا واحدا وان كان بعد لا معرفة او نكرة مفصولا بينه وبين ذلك الاسم النكرة وبين لا الاولى ان يقول وان كان نكرة مفصولا او معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة مضافة الا ان يقال انه اخذ في البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا كذا في بعض الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قولهم قد حيل بين العير والنزوان ولم يجعل الظرف مفعول ما لم يسم فاعله وعلل بان بين لكونه لازم النصب على الظرفية لا يقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما تقام مقام الفاعل اذا لم يكن لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال وان كان هو المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفاسير في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ارتفع بين تقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت اسما كما استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله ظرفا واضمر فاعلا له لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه الاول لكنه ترك على حالته كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيمة يفصل بينكم وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكريرها جزاء لقوله وان كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكريرها في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة فلفقدان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس وهو لا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشابهة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل عملها فيهما عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فللتنبيه

كما هو لازم الظرفية لا يصح الاسناد اليه

واحد وهو الاسم قال الشاعر وهو زهير عن لسان بني تميم اي واحد منهم و
اللسان يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا هو المعنى الاخير ومهفهف
قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام الواو في قوله ومهفهف بمعنى رب المهفهف
اسم مفعول من الهفهفة بفتح الهائين وسكون الفاء الاولى وهي الرقة الخاصرة ورقتها يقال رجل مهفهف
وامرأة مهفهفة كما يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة وقوله انتسب امر من الانتساب وهو ذكر النسب
النسب وهذا من بعض والضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهفهف واضافة القتل الى
المحب من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اي قتل المحبوب المحب والاستشهاد في الشعر
بالبيت بعاملة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم ولما كان القائل تميميا ادعى الشاعر قوله
من لسانه عن قوم بني تميم ووجه التناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا
ومعنى حاصل اما لفظا فلانه اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند
بعد ما بمعنى ليس وما هذا الا بلغة بني تميم فكانه قوله اني تميمي واما معنى فلان المهفهف
اجاب باباحة قتل المحب كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون
وقال بعض الفضلاء يمكن ان يحمل الانتساب ههنا على معنى الميل والرجوع فمعنى
قوله انتسب رجع الى بالوصال ولا تقتلني بالفراق ولا تؤذيني به فان تقتل النفس
وايذاء بغير حق حرام فاجاب المهفهف ما قتل المحب حرام يعني انك لو قتلت في المحبة
فلا جناح علي اذ رب محب يقتل في محبته ورب عاشق يتأذى من معشوقه والى هذا
اشير في قوله عليه السلام ما اوذي نبي مثل ما اوذيت فانه لا شك في كونه عليه السلام محب الله تعالى وهو
محبوبه لكن ما لحقه من الايذاء من الله تعالى وانما هو من جهة كونه محبا لان المحب يؤذى محبه لا من جهة كونه
محبوبا لان المحب لا يؤذى محبوبه فلا يرد ما يقال كيف يصح الايذاء من الله سبحانه في
حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبه ثم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني المشتمل
على بيان المنصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات فقال

المقصد الثالث في المجرورات الاسماء المجرورات وهو المضاف اليه فقط

فان قيل كيف يستقيم هذا الحصر لان الاسماء المجرورات يكون غير المضاف اليه
ايضا نحو بحسبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان المجرور فيها لم ينسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه
حقيقة على اختيار الجمهور قلنا المجرور الاصلي هو المضاف اليه الذي ما عرفه وما عداه
هذا المضاف اليه كالمجرور في الامثلة المذكورة ليس بمجرور اصلي بل هو ملحق بذلك

بقوله وان وقع الخبر اى خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل
منك او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم ما ليس
بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمروا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا
نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين او زيدت ان بعد ما انما قيل
بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النحاة
اختلفوا في ان هذه فذهب البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي
تزاد بعد لا وما المصدرية ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتاكيد
النفي والا فالنفي على النفي اثبات بطل العمل اي عمل ما ان وجد معه شيء من الاشياء
المذكورة وهو جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت في بطلان
العمل في الامثلة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي
لاجله يعمله ان قد انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفي خلافا ليونس فانه
اجاز عملها بعد الا مكان بقول الشاعر ✤ وما الدهر الا منجنونا باهله ✤ وما
صاحب الحاجات الا معذبا ✤ والجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال
لاحتمال ان يحمل منجنونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون
مفعولا لا خبرا وان يحمل على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما
الدهر الا يدور دوران منجنون ولاحتمال ان يحمل معذبا على انه مصدر ميمي ويجعل
التركيب من باب ما انت الا سيرا تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا
واما في الصورة الثانية فلانها عاملان ضعيفان لعدم تصرفهما كتصرف ليس
لانها اصلية في العمل فلا يعملان بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل
بين ما ومعموله مع ضعفه في العمل فهذه اي عاملة ما ولا وفي بعض النسخ وهذا
فهو اشارة الى اعمالها لغة من لغى بالكسر اذا لهج اي مال اهل الحجاز وعلى لغتهم قد
ورد التنزيل نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما بنو تميم فلا يعملونهما اي ما و
لا المشبهتين بليس اصلا اي سواء وجدت الشروط المذكورة اولم توجد بل
يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليهما قبل دخول ما ولا
لان القياس في العامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم
والفعل ليكون متمكنا في مركزكا لجوازم والجوار وما ولا لا يكونان مختصين بقبيل
واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اعتبروا شبههما بليس لتخصص بقبيل

النفي على النفي اثبات

اي يعمونا في اهله ١٢

بانه جار ومجرور لا مضاف ومضاف اليه وقد نقل

سمى سيبويه المجرور بحرف الجر لفظا مضاف اليه لكنه هو

اطلق المضاف اليه يراد به المجرور بحرف الجر فقد يراد من حيث

في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه صدق

منه اطلاق المضاف اليه على زيد في مررت بزيد

مررت باسم اولم يأول به اما اذا لم يأول

ينبغي ان يكون العامل فيه اسما المضاف او الحرف مقدر

وهو مستف ههنا فيكون مراده بيني من قوله

اليه اول باسم ان زيدا مضاف اليه لغة وذكر في

بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حروف الجر

الافعال الى الاسماء او تقديرا عطف

عن هذا التركيب في هو غلام زيد

وكان من الواجب على المصنف ان يقول و تقدير

نحو قمت يوم الجمعة فان يوم الجمعة

الجر تقديرا وهو في لكنه غير مراد لكان مجرورا

اليه يكون ما بعده مجرورا ويجب تجريد المضاف

كانت و تقديريته فلا يرد كم رجل

تنوين حتى يجب المضاف عنه الاجرا لاضافته

والمقدر كالملفوظ منه والمراد بتجريد المضاف عن التنوين

او حكما فلا يشكل ذلك الحسن الوجه

الاضافة وهو جائز وفاقا لانه حذف ما اضيف الفاعل

اذ الاصل الحسن وجهه المضاف اليه يقوم مقام التنوين

فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية واما نحو ضارب الرجل فمحمول على

الوجه او ما يقوم مقامه اليه ويجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كنون

التثنية وجمع السلامة وكذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الى ذكر تجريد

المضاف عن نوني التثنية والجمع ههنا لانه قد ذكر فيما سبق من قوله

الاعراب وهما يسقطان عند الاضافة فذكره ههنا يوجب التكرار قلت ذكره

اي [illegible] وهي [illegible] القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية
التي [illegible] فيه فقط وهي [illegible] باعتبار التقسيم الى قسمين اصلي وملحق كما ان المرفوع والمنصوب
[illegible] الى قسمين [illegible] ملحق وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله
[illegible] لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله
[illegible] المضاف اليه وهو المضاف اليه كل اسم صرح باسم التنبيه على ان المضاف اليه
لا يكون [illegible] ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل قوله تعالى يوم
ينفخ في الصور فان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النفخ في الصور نسب اليه
اي الى ذلك الاسم شيء [illegible] لكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على
ان المضاف لا يلزم ان يكون اسما لانهما قالا نسب اليه شيء دون اسم ومثلا بمررت
لكن الشيخ ابن الحاجب قد حقق في مواضع آخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان
الا اسمين والتحقيق ما ذكره الجامي حيث قال لان مررت من حيث ان زيدا في
مررت بزيد مفعول ليس ماولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فماول به ولذا قال
فقد اضيف المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ماولا
وبالاسم كالمبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شيء لكن لا بواسطة
حرف الجر كنسب الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحذفهما
فيما وقوعه قياس ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديره
سواء كان ذلك الحرف لفظا او ملفوظا او تقديرا مقدرا او على التميز تقديره
بواسطة تلفظ حرف الجر او على انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا ويرد
عليه ان وقوع المصدر حالا لانه سماعي دون قياسي واجيب بان هذا مذهب سيبويه
وذهب المبرد الى انه قياسي فيما اذا كان المصدر من تقسيمات الفعل نحو اتانا ساعيا
وبطأ وقوله لفظا او تقديرا من تقسيمات الفعل نحو اتانا سرعة وبطأ وقوله
لفظا او تقديرا من تقسيمات الفعل المتوسط اما اللفظي او تقديري قلنا انما اختار مذهبه
ويحمل كلام الشيخ عليه فاما اذا لم يكن من تقسيمات الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
اتانا ضحكا وبكاء نحو مررت بزيد مما اسم المضاف اليه على المنصوب بحرف الجر لفظا
وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور اطلاق عليه وهو اسم الجار والمجرور
اشار اليه بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مررت بزيد اي في الاصطلاح
المشهور فيما بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اراء الناس على وضع شيء بشيء

وذو طويت اي الذي حفرتها وبنيتها قال [illegible] في مغني [illegible]
من النزاع ما [illegible] وجدتها اي [illegible] [illegible]
حفرتها وطويتها [illegible] البئر [illegible] [illegible] اللام
[illegible] بمعنى الذي [illegible] [illegible]
وموصوف بقوله صلة اي صلة الالف و[illegible] [illegible]
وهو اسم الفاعل والمفعول [illegible] [illegible]
ولم يكونا بمعنى الفعل ما جاز [illegible] [illegible]
والمفعول لان اللام الموصول [illegible] في الحقيقة [illegible]
لان هذه اللام [illegible]
اصلها [illegible] كان [illegible] معنى [illegible]
الموصول صلة اسم الفاعل [illegible]
واسم التفضيل [illegible] [illegible]
فلا يصير ان بمعنى [illegible] [illegible]
المضروب غلامه اي الذي يضرب [illegible]
من [illegible] والضمير [illegible] في [illegible]
تقدير [illegible] [illegible]
دون معنى [illegible] الالف واللام فانه [illegible]
احد دلائل موصوليتها [illegible] الضمير [illegible] منفصل [illegible]
الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم [illegible]
الجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا [illegible]
الانفصال ولا ضمير سواه اذا [illegible] ضمير سواه [illegible]
يجوز حذف احدى الضميرين اذ يستغني عن ذلك [illegible] ولا [illegible]
دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول [illegible]
قوله سمع الله لمن حمده لا يجوز الحذف حيث لا [illegible] [illegible]
عنه ان كان اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزائه عليه وهو قوله يجوز
حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي ضربته وانما جاز حذف الضمير [illegible]
لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف ثم

[illegible] لئلا يكون تعريف الشيء بما [illegible] في المعرفة والجهالة
[illegible] يكون صلة الموصول جملة خبرية لان [illegible] التي وصلها
[illegible] معلومة للمعرفة بواسطتها [illegible] ولا عيها وانما وصف
[illegible] لا ثبوت له في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في
[illegible] صلة [illegible] ان يطابق ذات الصلة هي
[illegible] على سائر الصفات لان
[illegible] قبيح [illegible] فيها اي
[illegible]
[illegible] والموصول [illegible]
[illegible] ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت صلته الى العائد ليربط
بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله اي مثال الموصول المعرف الذي الواقع
في قولنا جاءني الذي ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال للموصول الذي
صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول و
تمثيله شرع في تعداده فقال وهي اي الموصولات الذي للمذكر الواحد اصلها لذي كعمي
فهي اسم منقوص وفيها لغات اخر الذي بتشديد الياء والذ بحذف الياء وبقاء الكسرة
والذ بسكون الذال واللذان في حالة الرفع والذين في حالة النصب والجر والتي للمؤنث و
اللتان واللتين لمثناها اي لمثنى المؤنث والاولى على زنة العلى والهدى والذين
كلاهما للجمع المذكر السالم واللاتي واللواتي واللائي واللاء بالهمزة والياء او بالهمزة
او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المؤنث وما ومن هما بمعنى الذي يستوي فيه المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوي العقول وبغيرها او بطريق الحقيقة
او قد تستعمل احدهما مكان الآخر مجازا واي مضاف الى معرفة لفظا او تقديرا للمذكر بمعنى
الذي وفرعه كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمؤنث بمعنى التي وفرعيه
ايتهن احسن من هند عندي وذو بمعنى الذي في لغة بني طي اعلم ان الكلمة ذو تستعمل
لمعنيين احدهما بمعنى صاحب كما عرفت في اسماء الستة وهي معربة وثانيهما بمعنى الذي
في لغة بني طي خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاءني ذو قام ورأيت
ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع
والغائب والحاضر كقول عبد المطلب فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت

او ذو طويت اي الذي حفرتها او بنيتها [illegible] قال [illegible] في معني [illegible]

من النزاع [illegible] اي وجدتها [illegible] وربتها [illegible]

حفرتها وطويتها [illegible] البئر [illegible]

[illegible] بمعنى الذي [illegible]

وموصوف [illegible] صلة اي صلة الالف [illegible]

وهذا اسم الفاعل والمفعول [illegible]

ولم يكونا بمعنى [illegible]

والمفعول لان اللام [illegible] في الحقيقة [illegible]

لان هذه اللام [illegible]

[illegible] كان [illegible] معنى [illegible]

[illegible] صلة اسم [illegible]

[illegible] اسم التفضيل [illegible]

فلا يصير ان [illegible]

المضروب غلامه اي الذي يضرب [illegible]

[illegible] والضمير [illegible] الذي في [illegible]

[illegible]

دون معنى [illegible] لالف واللام [illegible]

احد دلائل موصوليتها [illegible] الضمير [illegible]

الا اياه فانه لا يجوز حذفه [illegible] لو حذف لم [illegible]

الجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا [illegible]

الانفصال ولا ضمير سواه اذا [illegible] ضمير سواه [illegible]

يجوز حذف احدى الضميرين اذ يستغنى عن ذلك [illegible] في [illegible]

دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول [illegible] الي [illegible]

قوله سمع الله لمن حمده لا يجوز الحذف حيث لا [illegible] موصوف على المحذوف [illegible]

عنه ان كان اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزائه عليه وهو قوله [illegible]

حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي ضربته وانما جاز حذف الضمير [illegible]

لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف ثم

[illegible] لئلا يكون تعريف الشيء بما [illegible] في المعرفة والجهالة

[illegible] يكون صلة الموصول جملة خبرية لان [illegible] التي وصلناها

[illegible] جملة معلومة للمعرفة بواسطتها [illegible] وانما وصف

[illegible] لا ثبوت لها في نفسها واثبات شيء للشيء فرع ثبوته في

[illegible] ان [illegible] فان [illegible] هي

[illegible] على سائر الصفات لان

[illegible] في فيها اي

[illegible]

[illegible] والموصول [illegible]

[illegible] ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت الصلة الى العائد ليربط

بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله اي مثال الموصول المعرف الذي الواقع

في قولنا جاءني الذي ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال للموصول الذي

صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول و

تمثيله شرع في تعداده فقال وهي اي الموصولات الذي للمذكر الواحد اصلها لذي كعمي

فهي اسم منقوص وفيها لغات اخر الذي بتشديد الياء والذ بحذف الياء وبقاء الكسرة

والذ بسكون الذال واللذان في حالة الرفع واللذين في حالة النصب والجر والتي للمونث و

اللتان واللتين لمثناها اي لمثنى المونث والاولى على زنة العلى والهدى والذين

كلاهما للجمع المذكر السالم واللاتي واللواتي واللائي واللاء بالهمزة والياء او بالهمزة

او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المونث وما ومن هما بمعنى الذي يستوي فيه المفرد والمثنى

والمجموع والمذكر والمونث غير ان من تختص بذوي العقول وبغيرها وبطريق الحقيقة

وقد تستعمل احدهما مكان الاخر مجازا واي مضاف الى المعرفة لفظا او تقديرا للمذكر بمعنى

الذي وفرعه كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمونث بمعنى التي وفرعيه

ايتهن احسن من هند عندي وذو بمعنى الذي في لغة بني طي اعلم ان الكلمة ذو تستعمل

لمعنيين احدهما بمعنى صاحب كما عرفت في اسماء الستة وهي معربة وثانيهما بمعنى الذي

في لغة بني طي خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاءني ذو قام ورأيت

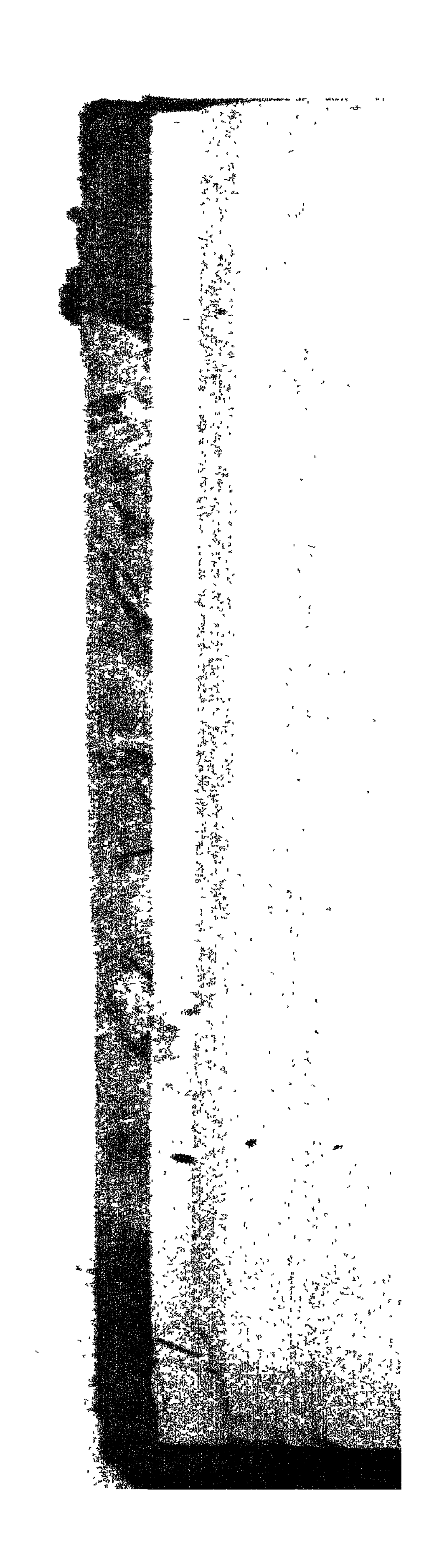
ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمونث والواحد والمثنى والمجموع

والغائب والحاضر كقول عبد المطلب فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت

بر ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولا عن مصدر ... فتنبه
كرويدا فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير ترخيم
الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا ونحو ودا فانه منقول عن الظرف ومما
قول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة موقع الفعل او يكون ...
اوضع الحرف ثم حمل الباقي عليه ولما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر جاء ...
بض على هذا الحد بان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع نحو اف بمعنى ...
بمعنى اتوجع فكيف يستقيم الحصر واجيب بانها في الاصل كانت بمعنى ...
يرعنهما بالمستقبل كرويد زيدا اي امهل مثال ما يكون بمعنى الامر وهو ...
ول عنه فيه مستعمل وهيهات زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى ... وهو
المنقول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين ...
ال وفي موضع هذه الاسماء من الاعراب النحاة مذهبان احدهما ...
... فيكون مع فاعلها السادّ مسد الخبر جملة كقائم الزيدان ...
مصدرية فرويد زيدا مثلا في تقدير ارواد ... ثم حذف ...
التصغير الترخيم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل له
الاعراب لصيرورتها بمعنى الامر والماضي فاخذ حكمهما كان ... وزن فعال
الامر الجار والمجرور وصفته فعال ... وقال الكافية بمعنى الامر وهو ...
الامر من الثلاثي المجرد قياس ليه قياسي وذو قياس ... مجيء فعال بمعنى
من كل ثلاثي مجرد قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي مجرد ...
ق عنه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وتراك بمعنى ...
الضرب والحال بمعنى حل وكتاب بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي ...
قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ... الصبيان ...
وهي لعبة لهم وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
بيان ويلحق به اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال حال كونه مصدرا معرفة
... المعاني كفجار بمعنى الفجور او الفجرة وهما من المعاني وانما قال مصدرا لان العدل
الصفة بدون تغير المعنى فيكون معناه وانما قال معرفة لانه يدل على ذلك ...
... لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مونثة او صفة عطف على قوله
... اي يلحق به فعال حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يا فساق بمعنى فاسقة ويا لكاع

قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فالمراد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عند التقييد والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص وحذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اللتي وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به او باضافة صفة ناصبة له تقدير الذي انا ضارب في يديه ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتهما المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد حيث فانه لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبينة لان الاضافة عهدت مانعة لا الا اذا حذف صدر صلتها اي صلة كلمة اي واية فيجوز بناءها على الضم ان كانت مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد اي لننزعن من كل طائفة عن طوائف الغي هو اشد على في طغيانه والغلو في الكفر بنا ديه في دخاله في النار وانما بنيت ح على الضم لانه لا يكون فيه نقصان بحذف بعض ما هو يوضحه وبينه وهو الصلة فانها مبينة للموصول لجبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال

فصل اسماء الافعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه بنائها في الاصوات كما سيجيئ وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال وانما افرده مع ان الاسماء جمع نظرا الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها بتاويل كل واحد ولانه عائد الى الاسم المذكور معنى لدلالة الاسماء عليه لانها جمع اسم وانما اعاد الضمير الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماهية لا للافراد واما ايراد الاسماء على صيغة الجمع فتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي ان يكون بمعنى احدهما وضعا فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر والماضي ومثل ضارب في قولك زيد ضارب امس بقولنا وضعا فان ضاربا ههنا يدل على الماضي بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى بعارض لحوق امس والدليل على كونها اسماء الافعال ان صيغتها مغايرة بصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو



وهو ما صوت به الانسان ابتداء من غير متعلق بغيره كوي صوت المتعجب
كاوه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا
القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او
نقول الكلام محمول على حذف المعطوف تقديره او صوت به البهائم او غيرها فيدخل
فيه ما صوت به للتعجب والوجع والحذف وفي تقديره ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما
فرغ عن بيان الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل
كل اسم على المركبات ليس بمستقيم لاستحالة ان كل اسم مركبات فان اريد باللام فيها
لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم وهو جزئي
على المركب وهو كلي ايضا ليس بمستقيم الا على التسامح فان المركب لما كان صادقا
على كل اسم عليه بالتسامح ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير هذا فصل
المركبات المذكورة في حصر المبنيات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر
كل اسم كذا اي كل اسم كذا فهو كله مركب ... مبتدأ محذوف تقديره المركب
كل اسم مركب من الكلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل بخت نصر لان ثاني
جزئيه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيبويه لان ثاني جزئيه صوت لا اسم ليست
بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس بين الكلمتين نسبة اسناد واضافة
ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج عنه مثال تابط شرا وعبد الله وزيد والنجم
اعلاما وكلاما في المبني الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد ان مثل تابط
شرا من المبنيات فكيف يحترز عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثاني اي
الجزء الثاني من المركب حرفا يجب بناءهما اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء
الاول فلانه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل الاعراب واما بناء الجزء
الثاني فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر
مثلا احد وعشر فحذف الواو وفصلا لامتزاج الاسمين وتركيبهما الا اثني عشر
استثناء من قوله يجب بناءهما فانها اي كلمة اثنا عشر وكذا اثني عشر معربة
كالمثنى يعني كما ان المثنى معرب كذلك جزء الاول من هذه الكلمة معرب
ايضا لمشابهته هيئته بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام
الاضافة فاعطي له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف وانما
خص مشابهتهما بالمثنى في الاعراب لكون علة الاعراب فيهما واحد وهي مشابهتهما

بمعنى لا لعة او غير مختص بالنداء وهي على نوعين احدهما صار علم جنس بالغلبة كحياد
بالمبنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي يحدث ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والنوع
الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطة بمعنى قافية او علما عطف على قوله صفة ليه
يلحق به فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مؤنثا
صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فيطل
معنى الجملية اي علما للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس علما للاعيان بل
علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام وغلاب قال في الصحاح غلاب مثل
قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه بسهيل وتانيثه بتاويل الكوكبة يقال كوكب
وكوكبة كطمار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانة لترافقها قال الله ولو نشاء
لمسخناهم على مكانتهم اي مكانهم وهذه الثلثة اي فعال المصدر المعرفة والفعال
الصفة والفعال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا
اي في فصل اسماء الافعال للمناسبة اي هذه الثلثة بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا وبهذا
لحقت به في البناء ولما فرغ من بيان اسماء الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل**
الاصوات انما بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه عن الاسماء فان قيل لم بنيت اسماء
الاصوات عند التركيب واعربت اسماء الحروف كالباء فانها اسم ب وكالتاء والثاء
فانها اسماء ت و ث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها كوضع
رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه استحقه بخلاف اسماء
الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها مسمى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت للبهيمة
فلا يليق بها التعبير كل اسم حكي به صوت اي اسم صوت به مثل بهيمة او طائر او غيرهما
فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان يصوت غيره من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية
الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولانه لا يحصل التفاوت بين القسمين فيقال
قال زيد نخ ويقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فانه حكاية
من الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به البهائم اي لزجرها
ودعائها او نخشيها او وحشيها او غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد لاناخة البعير
اي وقت اناخة البعير نفر المتبادر من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا يشمل
التعريف ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان في الجانبين فالاولى
ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث

كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية وما بعدها اى مميز كم خبرية مجرور
مفرد مرة نحو كم مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان مميز
كم الاستفهامية مفردا منصوبا ومميز كم الخبرية مجرورا ومفردا او مجموعا لانهما لما حملتا
على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى
المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطى
الاستفهامية حكم العدد المنصوب فتنصب مميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف
الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على عدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف
جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد
حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في
تمييز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل جره بمن المقدرة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخل على كم لانها ومميزها كشيء واحد واجاز
الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز
محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا
لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشيء فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن
المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اى معنى كم الخبرية
ويذكر الضمير باعتبار ما ذكرا وباعتبار اللفظ او الاسم اى معنى هذا اللفظ وهذا
الاسم والاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة
لتاويله بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر
فيه التذكير التكثير اى انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكثير فما
وجه الجمع بين كون كم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء
قلت المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب

المضاف من حيث حذف النون عنهما لان حذفهما من احكام الاضافة التي هي النافية
البناء او ردا على من قال بناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبه و
المشبه به ببيان انه كما ان تلك الكلمة ذو جهتين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول
وجهة البناء فيها باعتبار الجزء الثاني كذلك المثنى فانه ذو جهتين ايضا جهة الاعراب وجهة
خلاف فيه على اختلاف القولين قوة وضعفا وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب
ذلك اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين واضافة الاول الى
الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي افصحها اي افصح اللغات بناء الاول على الفتح
للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء واعراب الثاني غير
منصرف كبعلبك لعدم موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب
اعراب غير منصرف لوجود السببين العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اما
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو يعني جزء الثاني غير منصرف او مجرور بانه صفة
للجزء الثاني او منصوب بقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب بفعل مقدر اي واعرب اعراب
غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد
بالكنايات ههنا معانيها المصدري بل اراد ما يكنى بها ولا جميع ما يكنى بها بل ما هو مبني
منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة
كناية عن الاجناس فانها معربات وهي اي الكنايات في اللغة والاصطلاح اسماء تدل
على عدد مبهم وهي اي وتلك الاسماء كم بنيت كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام
وبناء كم الخبرية تشبيها لها باختها لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف
وكذا بنيت كذا لتركيبها عن مبنيين الكاف وذا وجاءت كناية عن غير العدد نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما او على حديث مبهم وهي كيت
وذيت اصلها كية وذية بالتشديد محففا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف
تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت وذيت كناية عما جرى بينك و
بينه من الحديث والقصة وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ ويجوز في كل منهما
الضم والفتح والكسر وانما بنيتا لاجرائهما مجرى المكنى عنها بهما وهو الجملة وهي
مبنية فكذا ما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان على قسمان استفهامية اي الدالة
على الاستفهام وما بعدها اي مميز كم الاستفهامية مفرد ومنصوب على التميز نحو

او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل هذا اولى سلامة عن الحذف
فهذا اند فع ما يتوهم انه يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه
ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون النصب مفهما على شريطة التفسير نحو
كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا مبتدأ ان لم يكن
اي كم في الوجهين ظرفا فلصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا اخوك وكم رجل ضربته نحو
ان كان كم في الوجهين ظرفا لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوم سفرك وكم شهر صومي
ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي
مبتدأ ان لم يكن مميز كم ظرفا وخبر ان كان مميزها ظرفا ولما فرغ عن الكنايات شرع في الظروف
فقال **فصل الظروف المبنية** على اقسام وقيد الظروف بالمبنية ليغني عن تعيينها
البعض ههنا منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه كقبل وبعد و
فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت
وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعالى لله الامر من قبل
ومن بعد اي قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى
حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناءها على الضم
لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة
عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منويا اي مقصودا للمتكلم والا اي و
ان لم يكن المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا كانت اي تلك الظروف معربة
مع التنوين لزوال علة البناء نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متاخر كان خيرا
من متقدم ومنه قول الشاعر ۞ فساغ الى الشراب وكنت قبلا ۞ اكاد اغص بالماء الفرات
وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكر لانه
في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبل ومن بعد بكسر
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة
الغايات لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض
فيه عن المضاف اليه ككل وبعض اذ فالغاية ههنا المضاف اليه بعدا لانه لو جود العوض
كان مذكورا فالغاية العوض فههنا اي من تلك الظروف حيث بالحركات الثلث و
جاء بالواو ايضا وهي للمكان وقد يستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اي كلمة حيث
تشبيها لها بالغايات لملازمتها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اما

١٧٧

كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلف وتدخل كلمة من البيانية
فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية جوازاً فيجران بها والفرق ح يعرف من
المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية وكم من مال انفقته في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بين مميزها بفعل متعد واما اذا كان الفصل بينهما به فدخول من في
مميزها واجب لئلا يشتبه مميزهما بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم اهلكنا
من قرية وكم آتيناهم من آية بينة قال الحديثي ولو قيل المراد بقولهم وتدخل من
فيهما في مميزي الخبرية المفرد والمجموع لكان حسناً لان سيبويه والخليل وكثيراً منهم
لا يجوزون دخول من ظاهراً في مميز الاستفهامية وجوزوه مقدراً كما عرفت
وقد يحذف مميزه اي مميز كم استفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة اي وقت حصول
قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم ديناراً مالك نظير حذف مميز كم
الاستفهامية وكم ضربت اي كم ضربة ضربت نظير حذف كم الخبرية وكم في الوجهين
اي في الاستفهام والخبر تقع منصوباً محلاً وكذا مجروراً ومرفوعاً اذا كان بعده اي بعد
كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقه اي بسبب
تعلق ضميره او متعلقه وانما قيد به احترازاً عن نحو كم رجلاً او رجل ضربته اذ اجعل كم
مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلاً ضربت وكم غلام ملكت
مفعولاً به اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولاً به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة
ضربت مصدراً وكم يوماً سرت وكم يوم صمت مفعولاً فيه ومجروراً عطف على قوله
منصوباً اي تقع كم في الوجهين مجروراً اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو بكم
رجلاً مررت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجلاً ضربت ومال كم رجل سلبت فان
قلت لكم صدر الكلام اذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدارته قلت اذا ادخل
عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدارة اليه لمكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور
والمضاف والمضاف اليه ومرفوعاً عطف على قوله مجروراً اي تقع كم في الوجهين مرفوعاً
اذا لم يكن شيء من الامرين اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مستقل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف
فتقع مرفوعاً عند فقدان هذه الامور الثلثة والطلاق الامرين عليها اما يقتضيه
لا باعتبار ما يقتضي النصب والجر والمراد بقوله مرفوعاً انه يرفع على الوجوب مرة
كما في كم رجلاً او رجل غلاماً لك وغلامي وعلى ولية مرة اخرى كما في نحو كم رجلاً

حكم كذا وقابين هذه وبين اذ [illegible]

واذا للمفاجاة غير لازم بل تكون بعد اذا نحو خرجت فاذا السبع واقف [illegible]

[illegible] وجود وظاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان [illegible]

عامل فيها الفعل المقدر [illegible] تقدير [illegible]

من جعل اذا بمعنى [illegible] ومنع [illegible] استغنا [illegible]

من اللد لا اثر عليه فيكون [illegible] عطف الجملة على الجملة [illegible]

قلت خرجت ففاجات زمان [illegible]

فانه يلزم وقوع المبتدأ بعد اذا التي للمفاجاة وهي ظرف [illegible]

هذا كلامه وقال المبرد [illegible] اكثر [illegible] ظرف مكان ولا [illegible]

القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظرف مكان لا اضافة الى الجملة [illegible]

يخلو من ان يكون بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد [illegible] مفرد [illegible]

خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت ففاجات زيدا [illegible]

رفعت قائما على انه خبر مبتدأ وابقيت اذا ظرفا [illegible]

على الثاني اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن جثة [illegible]

والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل [illegible]

وعن الاخفش ومن تبعه ان اذا المفاجاة حرف [illegible]

المبنية اذ وهي الماضي اي للزمن الماضي [illegible] مستقبل [illegible]

اتيت اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا ينكر [illegible] فسوف يعلمون [illegible]

في اعناقهم لان اذ وان دخلت على المستقبل [illegible]

من عند المستقبل كالماضي ولانه يمكن ان [illegible]

يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان [illegible]

مستقبلا بقرينة فسوف ثم بنا وهلما قلنا في حيث [illegible]

ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جئتك اذ طلعت الشمس [illegible] الاسمية [illegible]

نحو جئتك اذ الشمس طالعة وقد يكون اذ للمفاجاة [illegible] الغالب [illegible]

في جواب بينما تقول كنت واقفا اذ جاء في عمرو وقال [illegible]

كانتنان للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ابقاعا للمبالغة بينهما

وبين الزمانية ولما كان مجيء اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكره [illegible] ومنها [illegible]

١٠٠٥

الاول فلان معنى جلس حيث زيد جالس اي اجلس مكان جلوس زيد
الثاني وهو عدم الاضافة لفظا فظ لان حق الظروف اضافتها الى المفردات واضافة
الى الجملة كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سنستدرجهم من
حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى وهو لا يعلمون وقد تضاف
اي حيث الى المفرد كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا اي مكان سهيل
آخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا فحيث في البيت مضافة الى المفرد وهو سهيل
يروى رفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة
الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة الى المفرد ويعربه بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة
الى الجملة والاشهر بناؤه ومن رواية البصريين يقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا ونجما
بدل منه يضيء وساطعا من صفات وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به
لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال كما مر وشرطها اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان تضاف
الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث جلس زيد او كاجلس حيث زيد جالس
وانما كانت شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجها الى ما يتعين معناها كاحتياج
الموصول الى ما يتم به لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبنية
اذا ووجه بنائها ما مر في حيث وهي اي كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل
واذا دخل على الماضي صار اي الماضي مستقبلا غالبا نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله
وقد يستعمل في الماضي من غير ان يصير مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا بلغ مغرب الشمس ونحوها امثال كثيرة وفيها اي في كلمة اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر
لبنائها ويجوز ان يقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كما
ولو نحو اتيتك اذا الشمس طالعة والمختار بعدها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي
الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان
مختارا والمنقول عن المبرد اختصاصها بالفعلية نحو اتيتك اذا طلعت الشمس
وقد يجيء اذا لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمراره وقد يكون
اي اذا للمفاجأة لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة
معناه الاخذ بغتة والفجاءة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فحينئذ
المبتدأ بعدها الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان اذا للمفاجأة

١٥٨١

من قال كم مدة ما رايت زيدا اي جميع مدة ما رايته يومان ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى
عند اي لدى ولدن الكائنتان بمعناه عند اوهما الكائنتان بمعناه نحو المال لديك
اي عندك والفرق بينهما اي الفرق استعمالا بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه
الحضور حتى يقع المال عند زيد فيما يحضر كما اذا كانت في خزانته ويشترط ذلك اي الحضور
في لدى ولدن حتى لا يقع المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده فيكون عند
اعم من لدى واخواته مطلقا وجاء فيه اي لدن لغات اخر لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناءها لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة
عليه ومنها اي ومن الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم التاء المشددة وهي اشهر لغات
وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف وسكون
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماضي المنفي عموما نحو ما رايته قط فان معناه ما رايته
في جميع الازمنة الماضية والمراد بالنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول مثل قول
الشاعر جاؤا بمذق هل رأيت الذئب وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دائما
وانما بني قط مخففة لوضعها وضع الحروف وبني المشددة لمشابهتها باختها او لتضمنها
في ادخال التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها اي من الظرف المبنية عوض بفتح
العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا اضرب عوض
فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلة وانما بني عوض لتضمنها معنى حرف
الاضافة ويشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض
العائضين كدهر الداهرين ويدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابه ح مثل قبل وبعد
واعلم انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية الى جملة او الى اذ المضافة الى الجملة جاز
بناءها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف اليه المبني او بواسطة
كما في اذ لان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل واختير
بناءها على الفتح للخفة وفي قوله جاز بناءها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
اضافتها الى المفرد عارضية الاضافة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
ونحو يوم ينفخ في الصور كيومئذ وح اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وكذلك
مثل وغير مع ما وان يعني كما ان الظروف المذكورة يجوز بناءها على الفتح مع جواز

الظروف المبنية اين واما للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي الكائنتان للمكان او هما
كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونهما متلبسين بمعنى الاستفهام وانما بنيت
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تمشي وانى تقعد ويجيئ انى بمعنى كيف
اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم او بمعنى الشرط معطوف
على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس اجلس وانى تقم اقم ومنها اي ومن الظروف المبنية
متى للزمان استفهاما وشرطا انتصابهما على انهما تميزان اي من حيث الاستفهام والشرط
او على انهما حالان اي حال كون الزمان هو استفهام وشرط نحو متى تسافر مثال المتى للزمان
استفهاما ومتى تصم اصم مثال المتى للزمان شرطا ووجه بناءها ما ذكرنا في اين وانى
ومنها اي ومن الظروف المبنية كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت اي في اي حال واي
صفة هي من الصحة او السقم او غيره فالمراد بالحال صفة الشيئ لا زمان الحال ويستعمل كيف
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين وهي ظرف مكان بدليل
عملها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في اين زيد قائما وعن سيبويه انها اسم صحيح
لا ظرف لوقوع مثل صحيح او سقيم في جوابه ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلك في جوابه
بل اجيب بنحو الظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي من الظروف المبنية
وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ايان للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
او حال كون الزمان ذا استفهام او فرصة استفهام والفرق بين ايان وبين متى ان
الاولى مختصة بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان
يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد ووجه بناءها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ قدم منذ على مذ مع كونه فرعا له اذ اصل مذ منذ بدليل تصغيره
على منيذ فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا لانه مقصود لكونه اخف من منذ
وانما بنيتا اسمين لموافقتهما اياهما حرفين او يكون وضع مذ وضع الحروف ثم حمل منذ
على مذ او لمشابهتهما بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انهما لم يجيئا الا
مبنيين لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة المعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدة
ليه مذ ومنذ الكائنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة ان
صلح اي الزمان الذي بعدهما جوابا لمتى نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة في جواب
من قال متى رايت زيدا اي اول مدة انقطاع رؤيتي اياه يوم الجمعة وثانيهما بمعنى
جميع المدة ان صلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رايت مذ او منذ يومان في جواب

التصغير يرد الاشياء الى اصولها

من حيث هي هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق و
اما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار الى قسم من مفهوم اللفظ
معهود بينك وبين مخاطبك سبق فهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي
نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وانما لم يتعرض المعرف بالميم
نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لان الميم من اللام فلا يعد [illegible]
هي عليه قسما آخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء لرجوعه الى المعرف
باللام اذ اصله يا رجل يا ايها الرجل وفي الرضي ومن لم يعد من النحويين ذلك [illegible]
المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وهذا اظهر من الاعتبار [illegible]
الى احدها اي احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة [illegible] معنوية
معنوية صفة اضافة لا نحو غيره ومثل وشبهه وفيه احتراز عن المضاف الى احد اقسام
المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريفات
المعارف غير العلم فيما سبق وكان المعرفة بالنداء والالف واللام مستغنيا عن التعريف
خص العلم بذكر التعريف فقال والعلم ما اي اسم او لفظ او كلمة ما موصولة او موصوفة
وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها وبقوله لا يتناول غيره يخرج
عنه ما سوى العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليدخل
فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر فانه و
ان كان متناولا لاخيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف ثم
من ان يكون منقولا كالفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله اسما
نحو زيد ولقبا نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا بمعنى ذات نحو زيد او بمعنى
حدث كسبحان على التسبيح او وقتا كبكرة او يوزن به نحو فعلان الذي هو مؤنثه
فعلى او مرادا لمختص لفظ كسعيد كرزا ومحض [illegible] دكسته ضعف ثلثة واعرف المعارف
اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم هو انا ونحن لاستحالة الاشتباه فيه عند المخاطب
ثم المخاطب نحو انت لامكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهمات
اي اسماء الاشارات والموصولات ثم المعرف باللام والمضاف الى احد هذه الاربعة في قوة
المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا يكتسب التعريف منه هذا هو
المشهور من مذهب سيبويه وعنه انه يستوي بين المضمر والعلم وههنا اختلاف كثيرة

الاعراب ككلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة اي مضافتين الى احدهما اي جواز بناءهما على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضرب زيد وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة لشبههما بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر بناءهما في بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ثم لما فرغ عن البابين في الاسم المعرب والمبني شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة** في سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء صفة للاحكام وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المنصرف وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبني اخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو المطلوب الاصلي اللهم الا قليل كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجي وكانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو اي اسم وضع لشيء معين او المعرفة فتذكير الضمير باعتبار الخبر فانه مذكر لما عرفت ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء او لانه تانيث المعرفة غير حقيقي ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب حين التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرفة بالنداء نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة بالالف واللام العهدية والجنسية او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى المفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة

في العدد من ثلثة الى عشر على خلاف القياس والاصل [illegible]
ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اي بدون التاء [illegible]
عشر نسوة وذلك لان الثلثة مأولة بالجماعة فيكون مؤنثا [illegible]
الحاقها بالمذكر لم يجز ان يكون ملحقة بالمؤنثة [illegible]
سابقا في التخليق ولا يشكل هذا بقوله من جاء بالحسنة فله عشر [illegible]
عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من [illegible]
رجلا واثنى عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا [illegible]
امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس [illegible]
الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث وتغييره [illegible]
ومن ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني [illegible]
في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيهما دون [illegible]
وبعد ذلك اي بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون امرأة [illegible]
والمؤنث الى التسعين رجلا او امرأة وتقول احد وعشرون رجلا [illegible]
الى تسعة وتسعين رجلا او امرأة يعني انك اذا [illegible] عشرين واخواتها [illegible]

لد ١٠٦

العشرات من واحد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة [illegible]
اخواتها وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في العقود كما يركب الاحاد مع [illegible]
الياء في عشرون واخواتها علامة الاعراب والتركيب موجب [illegible]
ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة بلا فرق [illegible]
في المذكر بلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زدت العدد على [illegible]
عنهما من تثنية وجمع تستعمل ذلك العدد على قياس ما عرفت في [illegible]
في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب [illegible]
الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول [illegible] الف و [illegible]
وعشرون رجلا والفان ومائتان واثنان وعشرون والفا رجل [illegible]
وعشرون امرأة واربع الاف وتسع مائة وخمس واربعون امرأة وعليك بالقياس كما
تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفي الاضافة الف [illegible]
وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب الف مائة واحد عشر رجلا [illegible]

[illegible] بحصر [illegible] غير معين [illegible] رجل وفرس فقوله ما وضع لشي جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن [illegible] النكرة فيه بها خرج التعريف ودخول التحليها ولم الخبر بترد وقوعها حالا وتمييزا [illegible] تبين ما ذكر نكرة فهذا ذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرا التفسير بالنكرة [illegible] المذكر والمونث للكان وللي لتعلقها بحث التذكير والتانيث ايضا وانما ذكرها عليحدة لاختصاصها باحكام لم توجد في غيرها افعال **فصل الاسماء العدد** ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اي اسم العدد وضعت ليدل على مقدار [illegible] اليه على مقدار العدد ذات فيدخل فيه الحد الواحد والاثنان لانه يصح وقوعها جوابا لمن يقول كم عندك وليس الواحد بعدد عند كثير من الحساب والاثنان عند بعضهم ويخرج بقيد الوضع نحو رجال لانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن لا بالوضع وكذا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا العدد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في رجلا ايضا ومنهم من عرف العدد بانه لمقدار المنفصل الذي ليس لاجزائه حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ قوله اثنا عشر كلمة خبره واحد مبتدأ محذوف اي احدها واحد وبدل البعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة [illegible] هذه للاسقاط لان معنى واحد وغيره على حذف المعطوف الى عشرة ولولم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية فلا يرد ان الى هذه ليست للاسقاط لما ورد الغاية على نحو الى المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها ما قبلها اولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج العشرة عن الاصول وهي داخلة فيها والا لم يتم العدد المذكور وهو اثنا عشر كلمة ومائة والف عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها اما بتثنية كمائتين والفين او بجمع قياسي كالف ومئتين او مات وغير قياسي كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلث مائة و ثلاثة الالف واستعماله اي استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اي مبني على ما يقتضيه القياس في الافراد والتركيب والعطف اعني للمذكر بدون التاء [illegible] يستعمل الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمونث بالتاء لان القياس والاصل تذكير المذكر وتانيث المونث تقول على صيغة الخطاب بدون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين اثنان بدون التاء وفي امرءة واحدة وفي امرأتين اثنتان بالتاء واستعما

فهو قرب الى المجموع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة فاستحسنوا الحمل على اقرب
وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم
افراد التمييز انما رجعوا الى خفض التمييز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل
وجه ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى
عشرة امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة واما كون هذا التمييز منصوبا
فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع
الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما فوقها الى
تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وابقاءه عند الاضافة لانه لو اضيف مع
حذف النون لزم حذف نون اصلية وصيغت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لزم
بقاء النون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقبح واما كون هذا التمييز مفردا فلان
المفرد هو الاصل واخف من الجمع والمقصود من التمييز هو التفسير وهو يحصل به فلا
رخصة للعدول عنه من غير حاجة ومميز مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة
والالف وهما مائتان والفان وجمع الف وهو آلاف والوف وانما لم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة مرفوض استعماله لا يقال ثلث مئات او مئين
بل يقال ثلث مائة مخفوض مفرد تقول مائة رجل ومائتا رجل والف امرأة والفا امرأة و
ثلثة آلاف رجل وثلاث آلاف امرأة وانما جعل هذا التمييز مخفوضا لوجود الاضافة و
مفردا لكراهتهم مميز العدد الكثير وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد
حال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه سائر الاعداد الى ما لا يتناهى لما جرى ذكر التذكير
والتانيث في فصل العدد ذكرهما بعده فقال فصل الاسم اما مذكر واما مؤنث
قدم المذكر على المؤنث في التقسيم لتقدمه على المؤنث خلقة ورتبة ولانه عدمي
لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث وعدم المضاف سابق على وجودها
المؤنث ما فيه اي اسم وجدت في آخره علامة التانيث قدم المؤنث على المذكر
في التعريف روما للاختصار ببيانه واخذ في البيان عن القريب ولان المؤنث
وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي كما مر والوجود
راجح على العدم والمراد بعلامة التانيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة
وكذا الياء في هذي وفي عند البعض ولم يذكر المصرح في العلامات لجواز
ان يكون التانيث في هذي وفي صيغة عنده لا بالعلامة كتانيث هي وانت ولات

وماثة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وكما تقول الفان ومائتان وثلث آلاف وثلثمائة
الى تسعة آلاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد والف ومائة واثنان
والف ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا ولما فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في
حال مميزاتها وهي المعدودات ولما كان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان
حكمهما ليعرف ان لا مميز لهما فقال واعلم ان الواحد والاثنين وكذا الواحدة والاثنين
لم يذكر مميزهما استغناء اي كان الاصل لا مميز لهما اي لم يذكر تمييز الواحد والاثنين بعدهما لان
لفظ التمييز يغني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد والاثنين كما تقول عندي رجل ورجلان
ولا تقول عندي واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ التمييز يفيد النص الذي
يقصد بذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الوحدة في مميز الواحد والاثنين في مميز
الاثنين فلا يجوز ان تميز الا انه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكمه قصد الابهام
التمييز والمميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحمول على التأكيد ولما كان كلامه السابق يوهم
انه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضا وقد كان له مميز دفعه بقوله واما سائر
الاعداد اي باقي الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مميز
يذكر بعدها فنقول مميز الثلثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى مميزاتها مجموع
لفظا تقول ثلثة رجال وثلث نسوة يعني تقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما
جعل مميز الثلثة الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد
موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التمييز منصوبا
لكان على صورة الفضلات فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها وانما كان كمميز ما
بعدها العشرة منصوبا لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجيء وانما جعل مميز الثلثة الى
العشرة مجموعا ولم يجعل مفردا كمميز ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة
فالاولى ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة من المعدود معنى
وانما جعل مميز ما بعد العشرة مفردا فلتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اي مميز الثلثة الى
العشرة لفظ المائة فحينئذ يكون اي ذلك المميز مخفوضا مفردا تقول ثلث مائة وتسع مائة
ولم يستعمل جمعها مئات استغناء بلفظ الالف والقياس اي قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها قلت مئات للمؤنث ومئين للمذكر الا انه رفض هذا القياس
لكراهة ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التمييز في احد عشر الى تسعة وتسعين

مطلقا وقد تقرر ان علامة التانيث المقدرة هي التاء وحدة قال والمقدرة اي العلامة
التي تقدر من الثلثة انما هي التاء فقط اي لا غيرها من العلامة ليدفع ما يتوهم
من جعل قوله المذكور تفصيلا لمطلق العلامة ويعلم بيان الواقع كارض ودار فانما حكم
بتقدير العلامة فيهما بدليل تصغيرهما على اريضة ودويرة لان التصغير يرد الاشياء الى
اصولها غالبا ثم المؤنث على قسمين حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي الخلقي ما بازائه
اي بمقابلته ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد كامرأة في الاناسي
وناقة واتان في البهائم وقد تبين مما في الشرح بهذا الكلام فلا يفيد في هذا المقام التقييد
ولفظي وهو اي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي يعني
ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التاء التانيث ولم يوجد بل تانيثه
ليس الا العلامة في لفظه حقيقة او حكما او تقديرا بل تانيث خلقي في معناه كظلمة
نظير للتانيث اللفظي حقيقة وعين نظير للتانيث اللفظي تقديرا بدليل تصغيره على
عيينة ولم يذكر نظيرا للتانيث اللفظي حكما كعقرب لقلته ووقوعه وكالجمع المكسر و
الصحيح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان وحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت
احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيدها اي اذا عرفت تلك الاحكام
فلا نعيدها لان اعادة الشيء يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
ههنا بعده في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريبا وذكره
ههنا اي في المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
مستغنيا عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع
في تقسيم آخر باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى
ومجموع وذكر الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداهما مفرد طلبا للاختصار فقال

فصل المثنى قد مر على المجموع ص اسم الحق بآخره اي بآخر مفرده على حذف المضاف وفيه
احتراز عن اثنين وكليهما اذ لا مفرد لهما الف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدل هذا المفرد بسبب الالحاق
على ان معه اي مع المفرد آخر مثله اراد به مماثله في الوحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل
من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه لا يجوز تثنية
الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد
طهران وحيضان ولا ينتقض ذلك بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله

الكلام في المذكر والمؤنث اللذين من اقسام المتمكن وهذي وهي من قسم
المبني فلا وجه لذكرهما معها لفظا او تقديرا هذا تفصيل لعلامة التانيث اي سواء كانت
العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كامرأة وناقة
وغرفة وطلحة او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر التاء في
تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامة التانيث وكحائض فانه صفة مختصة
بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ماول بالجماعة والمذكر ما بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المؤنث
الذي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما ولما كان علامة التانيث ماخوذة
في تعريف المؤنث وكان معرفتها مطلوبة احتاج الى عدها فقال وعلامة التانيث اي
علامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلثة اي ثلث اشياء واحدها التاء اي التي تصير عند الوقف
هاء فلا يشكل بنحو مسلمات وفي ذكر التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء
والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكاف
في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم
رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب على انه حال وانما جاء به لان المقصود هو التمثيل بطلحة
المؤنث بالعلامة اذ التعريف المذكور مخصوص به وهذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة
اسم رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان مؤنثا حقيقيا فلا يصلح التمثيل للمؤنث بالعلامة وههنا
بشارة بتانيث طلحة حال التسمية لرجل لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي
لذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل فلا يقال قالت طلحة ثم التاء علامة للتانيث وان لم يكن
بمعنى التانيث فانها تاتي لمعان فقد تكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ
وشيخة وامرء وامرأة وانسان وانسانة وهي سماعية او في الصفة كقائم وقائمة وهي قياسية او بين
الواحد والجمع كبغال وبغالة او لتاكيد الصفة كعلامة او التانيث كنعجة او لعلامة
العجمة كجواربة في جميع جوارب او النسبة كالمغاربة جمع مغربي او للعوض كفرازنة في
جميع فرزان والاصل فرازين او لتاكيد الجمع كحمالة وثانيها الالف المقصورة اي التي
بعد ثلثة ولا يكون للالحاق فلا يرد بنحو فتى وبارطى ملحقا بجعفر ولا بمجرد الزيادة فلا
يجب بنحو قبعثرى كحبلى وثالثها الالف الممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف الممدودة التي
قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية
ففي قوله والالف الممدودة نظر الى ان يجعل وصفا للالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق
لفة الالف الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقديرا التفصيل علامة التانيث

[illegible]

بين المذكر والمؤنث [illegible]

[illegible] المفرد [illegible]

[illegible] كالاسم واصطلاحه [illegible]

[illegible] جائز اي في [illegible]

[illegible] في غضب [illegible]

والانقلاب [illegible]

احدهما [illegible] نون المثنى [illegible]

[illegible] وجوب [illegible]

الاضافة كما في نحو اعادة [illegible]

[illegible] انها ذكرت في [illegible]

انهما من احدهما وكذلك اي [illegible]

والالية على غير القياس [illegible]

خصيتان والتيان فيزاد [illegible]

ولا يرد ما يقرأ ان قول [illegible]

لا يخلو عن [illegible] اي [illegible]

شجرتين و [illegible] حاجتين [illegible]

تثنية المذكر بالمؤنث الا [illegible]

كل واحد من خصيين والاليين مثلا [illegible]

للآخر وكذا واحد من الاليين [illegible]

لذلك منزلة المفرد وتاء التأنيث لا يقع في [illegible]

تثنيتهما لئلا يكونا مصرحين بذكره [illegible]

مثنى الى مثنى اي الى ضمير مثنى مع الاتصال [illegible]

نكرة مثنى ليعلم مراعاة الحكم الآتي في كل مثنى مذكر كان او مؤنث [illegible]

او مجرورا يعبر عن الاول اي على المثنى الاول المضاف لا الذي [illegible]

الجمع او المفرد ايضا لا بالمثنى [illegible]

[illegible] قلبا كما فاقطعوا ايديهما اي يداهما وذلك يشير به [illegible]

يعني [illegible] باب [illegible] حد الاسمين عن الآخر تغليبا [illegible]
على [illegible] تعالى [illegible] والابوين للمفرد على المركب كما في العمرين [illegible]
حالة [illegible] في حالتي النصب والجر [illegible] الحاق الالف والياء المفتوح ما قبلها
و[illegible] المكسورة [illegible] من غير تغير في الصحيح ثابت في الاسم الصحيح [illegible]
يجري [illegible] كما جرى في الصحيح يجري في الجاري مجرى الصحيح والمنقوص
[illegible] المقصور اي في الاسم المقصور وهما
[illegible] وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه [illegible]
الحركات [illegible] الحبس فان كان [illegible] منقلبة عن واو حقيقة كعصا او حكما [illegible]
مجهول الاصل ولم يمل كاسمي بالى ولدى وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصور
ثلاثيا [illegible] ذا ثلاثة احرف لا الثلاثي [illegible] الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي
المزيد [illegible] ذات الاسم اي المد [illegible] التثنية كعصوان في
[illegible] الاصل حقيقة [illegible] مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على الرباعي [illegible]
فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لوجود الثقل كمعلى ومصطفى [illegible]
منقلبة [illegible] ياء حقيقة [illegible] وحكما بان كان مجهول الاصل وعد [illegible] وقد اميل
كالاسمي متى [illegible] بلى وعن [illegible] واكثر من [illegible] الثلاثي [illegible] الحال [illegible]
الاسم المقصور الاكثر من الثلاثي بان كان على اربعة احرف فصاعدا [illegible]
عن الشيء [illegible] من واو او ياء تنقلب اي الالف ياء عند التثنية كرحيان في [illegible]
[illegible] منقلبة عن ياء [illegible] في ماضي [illegible] لما كان الفه منقلبة عن [illegible]
الثلاثي [illegible] في مجاري [illegible] من نظيره [illegible] ما لم يكن الف منقلبة
عن شيء واما قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة
او حكما تخفيفا فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شيء واما
الممدود اي الاسم الممدود وان كانت همزته اي همزة الممدود اصلية اي غير زائدة
ولا منقلبة عن اصلية او الزائدة كقراء جمع قاري تثبت اي الهمزة لكونها اصلية
كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او للتنسك من قراء
اذا تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب قلبها واوا حملا على نظائره
من الحمراء والصحراء وان كانت همزته للتانيث تقلب واوا كحمراوان وصحر
وان في صحراء وانما لم يثبت همزة بل تقلب واوا لكراهة وقوع صورة علامة

190

الا ان يقيدها بقيد جنسه لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن
كونه صحيحا او ممتنعا فلا يحتاج الى هذا القيد لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضيل يقتضي
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة
في الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار نحو
مسلمين وهذا اي الالحاق الواو والياء والنون المفتوحة بآخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح
اما المنقوص اي الاسم المنقوص فتحذف ياؤه حال الجمع لالتقاء الساكنين بعد نقل او اسكان
للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها
للاستثقال الحركة على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس قوله داعون جمع
داع والمقصور اي الاسم المقصور الذي في آخره الف مقصورة تحذف الفه لالتقاء الساكنين
ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على الالف المحذوفة
مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف المحذوفة ويختص اي الجمع
الذي الحق بآخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة باولي
العلم اعلم ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير
معنى الوصفية فيه او يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان
اسما فشرط صحة جمعه هذا الجمع ثلثة اشياء مذكورة والعلمية والعقل لكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف ولو انتفى فيه جميع هذه الثلثة كالعين والاثنان منها كالمرأة
او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقض هذه القاعدة بنحو
سنة وارضة وثبة وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة
لهذا الجمع فيها اجاب عنه بقوله واما قولهم سنون بكسر النون جمع سنة وارضون
بفتح الراء وقد جاء باسكانها جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبة لجماعة الناس
وقلون جمع قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان فشاذ من وجهين احدهما انه
قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو * دعاني من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر
فعلى هذا ينبغي ان يؤخر بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية
وهنا اعلم انه لا يخفى ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون

انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكراهة اجتماع تثنيتين
لكونهما متماثلين فيما تاكيد الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان
معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبة بالتثنية
في انه ضم الى آخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى
يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم وقال ابن مالك
في بعض مصنفاته لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان
المجموع فقال فصل المجموع اسم دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما الآحاد جمع
احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغير صفة
مفرد ومعنى الحد اسم دل على افراده تقصد بحروف مفرد متلبس بتغير ما اي تغير كان
سواء كان لفظا كرجال في رجل وكعامة المجموع او تقديرا نحو فلك على وزن اسد حيث التغير
الضمة في الجمع عارضة مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكثرة في حمار ثم قوله
دل على آحاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على آحاد غير مقصودة
اذ المقصود بهما هو الجنس وضعا والآحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
فيها وقوله بحروف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرع عليه قوله فقوم ونحوه من رهط
ونفر وابل وغنم وخيل وان دل اي القوم ونحوه على آحاد فليس بجمع اذ لا مفرد له حتى
يقصد الآحاد بحروفه والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال
ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو
نساء بضم النون على وزن غلام فان الفعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على وزن
فعال ثم الجمع على قسمين مصحح ويقال جمع السلامة ايضا وهو ما اي جمع لم يتغير بناء
مفرده ومكسر ويقال جمع التكثير ايضا وهو ما اي جمع يتغير بناء مفرده بسبب الجمعية
لا بعدها فلا ينتقض بمصطفين وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقض
بالجمع المصحح بتغير مفرده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين
مذكر وهو يليه جمع المذكر الصحيح ما الحق بآخره اي بآخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع لموافقة الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب
والجر لموافقة الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع
الى المفرد اي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الالحاق على انه معه اي مع مفرده اكثر منه
ينبغي ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى

الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان
الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر اي والحال
انه لذلك المؤنث ولذلك الاسم مذكر ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كسلمات
فان مفرده مسلمة ومذكره وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل في الجمع
السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه
والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلجمع الفرع وهو المؤنث
بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل واما الخضروات في قوله عليه السلام ليس في الخضروات
صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكره اخضر ولم يجمع بالواو
والنون فلغلبة الاسمية الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط
وان لم يكن له اي لذلك المؤنث في الصفة مذكر جمع بالواو والنون فشرطه ان لا يكون
مؤنثا مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف و
التاء كالحائض والحامل يقرأ في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادث حائضات
فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض
على حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء
مما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك المؤنث والاسم اسما لا صفة
جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هند ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح
شرع في بيان جمع المكسر فقال والمكسر اي جمع المكسر صيغته اي صيغة المكسر في الثلاثي
المجرد كثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس وفلوس في جمع
فلس وصيغته في غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن فعالل قياسا اي من القياس كما
عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علما للعلم التصريفي
وانما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مع انه المعروف المشهور لان في التصريف مبالغة
من الصرف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف اذ علم التصريف علم شريف
وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيمان احدهما باعتبار اللفظ وهو ما مر والثاني
باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اي الجمع مطلقا لا المكسر خاصة ايضا لتقسيمه
الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقييد الجمع بالمكسر ههنا كما ظن بعضهم غير سديد
لانه يوجب دخول جمعي الصحيح في المكسر حيث ادرجها في جمع القلة الذي هو القسم

فرع

١٩٥

لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين بجبر
النقصان الواقع في واحده وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة في ارض لانها في الاصل
ارضة ويدل عليه تصغيره على اريضة وكاللام سنة فانها في التقدير سنوة فحذفت
التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما كان لهما من النقص بحذف التاء واللام
واما نحو العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات
فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله ورايتهم لي ساجدين ماول بالجماعة لما صدر فعل العقلاء
من الكواكب وهو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع وان كان صفة فشرط
جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني ان يكون
بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك اما ان يجمع
بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو
مستكره وان بغير التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط الثلثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان
يكون اي ذلك الاسم الذي كان صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعل الذي
مؤنثه على صيغة فعلاء كاحمر حمراء فانه لا يقال احمرون ليحصل الفرق بين افعل هذا
وبين افعل التفضيل حيث يجيء لافعل التفضيل هذا الجمع كافضلون وانما لم يعكس
الامر لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل ولا ينتقض ذلك ما جمع جمعا حيث
يجيء جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس
ولا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يقال سكرانون فرقا بين
فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا يكون
فعيلا كائنا بمعنى مفعول كجريح فانه لا يقال رجال جريحون اذا كان بمعنى المفعول
لان المذكر فيه مستوي مع المؤنث فانه جمع مذكره بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف
والتاء وح يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كائنا بمعنى فاعل كصبور بمعنى
صابر فانه لا يقال رجال صبورون لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع
المذكر الصحيح بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف
النون فصار مسلمو مصر ومؤنث عطف على قوله مذكر وهو اي جمع المؤنث الصحيح ما
لحق آخره اي باخر مفرده الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهندات
في جمع هند ويعم هذا غير اهل العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات وشرطه اي شرط

لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما قيده غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل ويحك وويلك عن الحد فالشيخ رح تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو الوضوء والغسل لانها ايضا دالة على الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرج عنه فلم يكن تعريف المصنف رح للمصدر مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط تنبيه على الاحتراز عن المشتقات ويشتق منه اي من المصدر الافعال كالضرب والنصر مثلا وكذا تشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون لمتعلقاتها ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر واعرض عما ذهب الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير ثابت بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عورض بها باجوبة قوية ثم اعلم ان الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية تحقق معنى المشتق منه في المشتق وابنيته اي ابنية المصدر من الثلاثي المجرد اي من الفعل الثلاثي من بناء الثلاثي المجرد غير مضبوطة اي محفوظة تعرف بالسماع من العرب ولا يقاس عليه وهي ترتقي عند سيبويه الى اثنين وثلثين بناء كما عرفت في كتب التصريف ومن غيره اي وابنيته من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسية ومقيسة او ذات قياس يعني شانها ان ثبت من غير سماع بالقياس كالافعال من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللة من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلا اي ههنا هذا مثلا لا ان الابنية من غير الثلاثي المجرد تجيء الى غير ذلك كما عرفت في علم التصريف المصدر ان لم يكن مفعولا مطلقا يعمل عمل فعله المشتق منه سواء كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال وذلك لان المصدر انما يعمل في كونه تقديره ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض واما حال واما مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منهما وانما قيد عمله بقوله ان لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مطلقا فحكمه يجيء في المتن ثم اشار الى كيفية عمل المصدر بقوله اعني يرفع فاعلا ان كان لازما نحو اعجبني قيام زيد فان القيام مصدر لازم يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولا ايضا ان كان متعديا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا فان الضرب مصدر متعد يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول

الاول فيكون قسيم الشيء قسيما منه لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز احدهما
جمع القلة وهو ما اي جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اي وعلى ما
دون العشرة الى الثلثة وابنيته اي وابنية جمع القلة ستة افعل كاكلب في كلب
وافعال كاجسام في جمع جسم وافعلة كامثلة في جمع مثال وفعلة كغلمة في جمع غلام
وجمعا الصحيح اصله جمعان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو معطوف على
قوله وفعلة بمعنى ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلا نوعي جمع الصحيح المذكر
والمؤنث وزاد الفراء افعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق
بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعة وجمعي الصحيح جمعا اي تطلق على العشرة
وعلى ما فوقها اذا استعملت بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف
فحكمها ليس كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقا جمعا كان او مفردا هو الاستغراق
والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض
المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكرا في العشرة وما دونها وفي
تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكرا فيما فوق العشرة والمصنف لم يذكر هذا
القيد في جمع الكثرة اكتفاء بذكره في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما اي
جمع يطلق بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية وابنيته اي ابنية جمع الكثرة
ما عدا الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي الصحيح واذا لم
يوجد للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله
تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم الآخر للاسم باعتبار كونه متعلقا
بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر
الاسماء المتعلقة بالفعل مقترنا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما
ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة
بالفعل ههنا ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر
الظرف والآلة لانهما لا يعملان فقال **فصل المصدر** قدمه على سائر متعلقات
الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة الاصالة لمكان
الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على
الحدث فقط انما ادرج الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث

الاسم كائنا بمعنى الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت ثم
لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فان معنى زيد حسن او كريم ثبت له الحسن و
الكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل
حاسن وكارم الآن او غدا وكذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو
احسن واكرم ويجب ان يعتبر قيد الحيثية في هذا الحد فانه منقوض في جميع
الحدود وسيما في الحدود النحوية بالجزء من اسم التفضيل الذي صيغته مستعمل
بمعنى الحدوث بعد دخوله فيه نحو اضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به
الحدوث لكن مع زيادة فيتغير الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل
على من قام به الفعل المبني من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة على
الغير واما نحو حائض وطالق وطامث مما يدل على الثبوت مع انه اسم [illegible]
فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد وكذا لا يخرج
عنه نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر لانه يدل على حدوث الخلود والدوام
والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم لشئ
وان دلت على الاستمرار فيها ليس بصيغها بل واقع باعتبار موصوف قديم منزه عن
التغيير والحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل يعني بالصيغة الكثيرة المشهورة
الافعال وفعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
وانما تعرض لبيان الصيغة مع انه وظائف الصرف دون النحو [illegible] كما قيل
بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتعريف تصوير وتعيين [illegible] لا احكام النحوية من
الثلاثي المجرد الجار والمجرور صفة للصيغة اي صيغته الكائنة من كله واقعة على وزن
فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على
جملة تليه وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكائن
من ذلك الفعل بميم مضمومة اي لكائنة مع ميم مضمومة اذ الباء بمعنى مع مكان
حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج وكسر ما قبل
الآخر اي ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما في يتقبل ويتقابل فان ما قبله مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثالين لان احدهما
على صيغة المضارع ولا يخالف الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
بحركة الميم ايضا وينبغي ان يذكر مثالا ثالثا وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر نحو

ايضا وهو عمرو او لا يجوز تقديم معمول المصدر عليه اي على المصدر فلا يقال
زيدا ضرب عمرو بتقديم الفاعل على المصدر ولا يقال اعجبني عمرو اضرب زيد بتقديم
المفعول على المصدر وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل وشيء مما في حيز ان لا
يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل بعدها صلتها وشيء مما في
حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي
في الظروف وجوز تقديمه عليه لتوسعهم ويجوز اضافته اي المصدر الى الفاعل
مع ذكر المفعول منصوبا وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح
به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح يجعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا لمحله سند الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمرو فان الضرب مصدر
اضيف الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا ومثال المصدر الذي اضيف الى
فاعله مع ترك مفعوله نحو كرهت ضرب زيد والى المفعول اي ويجوز اضافته الى
المفعول مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركه اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمفعول اعم
من ان يكون مفعولا او ظرفا او علة لكن اضافته الى الفاعل اكثر اضافته الى المفعول
لكون افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف
الى المفعول كلمة قد موضوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمرو زيد فان الضرب
مصدر اضيف الى المفعول وذكر الفاعل مرفوعا ومثال المصدر الذي اضيف الى
المفعول وترك الفاعل قوله لا يسام الانسان من دعاء الخير اما ان كان المصدر
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس العمل للمصدر
لان المعمول لا يتعلق بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوى وهذا اذا كان مفعولا
مطلقا حقيقة واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربت ضرب الامير اللص
فيعمل نص عليه الرضي نحو ضربت ضربا عمروا فعمروا منصوب بضربت لا بضربا ثم
لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال فصل اسم الفاعل اسم مشتق
احترز به عن اسم غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر
وان كانت الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان
اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق و
الضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق من
فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اليه حال كون ذلك

قوله وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها ١

كان ذلك الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمر فالحاصل انه اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول مظهرا كان او مضمرا اذا لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل وفي الفاعل المظهر بشرط اشار اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فيحتاج
الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ
به لا يعمل في ملفوظ اصلا اي مظهرا كان او مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم التفضيل في
مظهر غير ما استثني في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل
والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل
يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عاري عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه ثنى
ولا يجمع فيما هو اصل استعماله اي افعل من فلا يعمل في مظهر اصلا الا في الفاعل
مظهر ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا الا انه معمول
قويا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل في الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى الفعل كما
ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعل التعجب في
الزنة واختصاص مجيئه في الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه
الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المتمكن والظرف والحال
والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره و
الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحقان بالظرف
فتكون معمولات ضعيفة فلا تحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه
والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما
في المفعول او تقديرا كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في
الاسم نظير افعل التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد
مما ليس بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه
من حيث الجمود وعدم التصرف وكذا هذا الا في مثل قولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد استثناء من قوله لا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل
لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى لسبب لذلك الشيء اي لمتعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء في مفضل عليه
هو على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن في المثال

اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه لقم من شيء ويجوز في الاول وفي اسم
التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل و
كذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه
موافقا لافعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم
التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا
لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقصود
به الزيادة على كل ما سواه مطلقا لان في المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه
وآله وسلم هو افضل من قريش اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل
على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدا منهم فحينئذ لا يجوز فيه الوجهان
بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون
افضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة
الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف المضاف لامتزاجه بمن التفضيلية معنى حيث ذكر
المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجه بها لفظا نحو جاءني زيد الافضل
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل المستعمل
بمن يجب كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
الموصوف مؤنثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه وانما وجب كونه مفردا
مذكرا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين افعل
التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
به في وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص باخر الكلمة دون
وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة
وهو مستكره ولان افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين
الا مما يبنى منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان وهند وهندان
والزيدون افضل من عمرو وعلى وجه التثنية اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل
باحدها يضمر فيه اي في اسم التفضيل الفاعل وهو اي اسم التفضيل يعمل في ذلك
المضمر الذي هو فاعل ولا يعمل اسم التفضيل في اسم المظهر اصلا اي فاعلا



كان ذلك الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمر فالحاصل انه اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول مظهرا كان او مضمرا اذا لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل وفي الفاعل المظهر بشرط اشار اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج
الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ
به لا يعمل في ملفوظ اصلا اي مظهرا كان او مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم التفضيل في
مظهر غير ما استثني في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل
والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل
يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عاري عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى
ولا يجمع فيما هو اصل استعماله اي افعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل
مظهر ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانه اسم لا
قوة فيه الا في صورة الاستثناء فيعمل في الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى الفعل كما
ستعرفه الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في
الزنة واختصاص مجيئه في الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه
الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المتمكن والظرف والحال
والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره و
الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحقان بالظرف
فتكون معمولات ضعيفة فلا تحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه
والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما
في المفعول او تقديرا كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في
الاسم نظير افعل التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد
مما ليس بلون ولا عيب في افعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه
من حيث الجمود وعدم التصرف وكذا هذا الا في مثل قولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل
لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بان يكون صفة له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى لمسبب اي لما للشيء اي لمتعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء في مفضل عليه
له على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن في المثال

اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه لقم من شيء ويجوز في الاول وفي اسم
التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل و
كذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه
موافقا لافعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم
التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا
لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقصود
به الزيادة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه
وآله وسلم هو افضل من قريش اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل
على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدا منهم فحينئذ لا يجوز فيه الوجهان
بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون
افضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة
الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف المضاف لامتزاجه بمن التفضيلية معنى حيث ذكر
المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجه بها لفظا نحو جاءني زيد الافضل
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل المستعمل
بمن يجب كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
الموصوف مؤنثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه وانما وجب كونه مفردا
مذكرا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين افعل
التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
به في وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص باخر الكلمة دون
وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة
وهو مستكره ولان افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين
الا مما يبنى منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان وهند وهندان
والزيدون افضل من عمرو وعلى اوجه التثنية اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل
باحدها يضمر فيه اي في اسم التفضيل الفاعل وهو اي اسم التفضيل يعمل في ذلك
المضمر الذي هو فاعل ولا يعمل اي اسم التفضيل في اسم المظهر اصلا اي فاعلا

٢٠

الاول من تلك الاقسام الثلثة الماضي قدمه على المضارع لانه اصل متقدم
وهو الماضي فعل صرح بفعل لئلا ينتقض بمثل امس وقوله دل على زمان يشتمل جميع
الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمانك الخبرية خرج ماعدا الحد وقوله وقوله او
مستقر وقع صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبرية
اي الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص و
الكلية والبعضية كما يقع وقت الظهر يوجد في يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة
انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقض طردا بمثل لم يضرب لان دلالته على المضي بواسطة
حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه
بقوله وهو اي الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا وانما هو مبني لان الاصل في
الافعال البناء لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضي للعدول عنه وهو المشابهة
التامة في الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهته بالاسم في
وقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانه اخف
الحركات او لانه اخو السكون وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم ياخذ
منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطي الاعراب عوضا عن
العمل او لكثرة مشابهته اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته ان لم يكن
معه اي مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب متحرك
نحو ضربه وضربك فانه لم يغير بناؤه عما كان عليه بخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن غير الواو نحو ضربا فانه بقي بناؤه ايضا على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب
مثال للماضي المبني على الفتح لفظا ومثال الماضي المبني على الفتح تقديرا كرمى ومع
الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت تحرزا عن توالي اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اي وهو مبني على الضم مع الواو
لفظا كضربوا وتقديرا كرموا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ المخرج من الضمة
الى الواو اخف من اختها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضي شرع
في القسم الثاني له وهو المضارع فقال والثاني اي القسم الثاني من تلك الاقسام
الثلثة المضارع قدمه على الامر لان الامر ماخوذ من المضارع والماخوذ متاخر عن الماخوذ
منه وهو اي المضارع فعل يشبه الاسم باحد حروف اتين في اوله اي بسبب زيادة احد
الحروف الاربعة التي مجموعها اتين في اول المضارع لقصد المضارعة او تقول انه مضارع

المذكور جرى في اللفظ على الشيء وهو رجل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لسببه
وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل
لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا
حيث نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير
ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود
هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله
عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال
نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لاحسن لانه صار بمعنى حسن وهو
الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل ح في المظهر مثل الفعل وههنا اي في مسئلة
الاستثناء بحث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين في
الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من
الكلام كما يقع هذا بحث الفاعل وهذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه
مشتمل على التعارض ثم البحث المتروك مجملا الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما
بين في بعض كتب النحو سيما في الكافية وهو انه يجوز في هذه المسئلة ان يقع بعبارة
اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير من
كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين وايضا يجوز ان يقع فيها عبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل بتقديم ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر من معها ثم لما فرغ عن القسم
الاول في الاسم وذكر احكامه تتميمه من المعرب والمبني في بابين وخاتمة شرع في القسم
الثاني في الفعل فقال **القسم الثاني في الفعل** اي الكائن في بيان الفعل وقد
سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا حاجة الى
ذكره ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة ماض ومضارع وامر وانما انحصر
الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان
الاول فلا يخلو اما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربع او لا فان لم يتعاقب على
اوله فهو الماضي وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيا فهو الامر الاول ثانيها القسم

توكيد [illegible]

فهو متروك في الرباعي [illegible]

[illegible] لا أصل [illegible]

[illegible] الاستقبال في صيغة [illegible]

[illegible] مفتوحة فيما [illegible] أي فيما [illegible]

[illegible] واختير [illegible] في غير الرباعي [illegible]

الثلاثي والضم [illegible] بفتحه [illegible]

[illegible] بسبب الضم [illegible] فلما [illegible] رباعي [illegible]

[illegible] رباعي [illegible] وجود [illegible]

[illegible] وجود الثلاثي فيه [illegible]

منهم من قال [illegible]

كثرة استعماله [illegible]

يجب ضمها في الخماسي [illegible]

[illegible] الرباعي فضم [illegible]

[illegible] الرباعي لكثرة [illegible]

[illegible] الجمع بين الثقلين [illegible]

من كثرة الحروف [illegible]

[illegible] لأنه لم يوجد فيه [illegible]

لإضافة [illegible]

[illegible] أي المضارع [illegible]

[illegible] فاعل واصل الاسم الإعراب [illegible]

ذا لم يتصل به أي المضارع نون [illegible]

[illegible] جمع المؤنث لا [illegible]

[illegible] فلا بد [illegible]

[illegible] حركة وليس بأصل [illegible]

[illegible] يضربون بضربا وضربوا [illegible] وإعراب [illegible] المضارع ثلاثة أنواع [illegible]

[illegible] كإعراب الاسم رفع ونصب [illegible] يشارك [illegible] فيهما [illegible]

اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما ويصير غلبة الاسمية فيدخل
في الحد لان المراد من قوله ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجمعها انيت زائدة في
اوله باعتبار الوضع ويخرج عنه نحو اكرم وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد
ويشكر ونحو نصر بزيادة احدها لان نونهما اصلية وانما اثر نأتين على نأيت
لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فلتضمن بحروف الاربعة واما معنى
فلصلاحيته صفة للحروف المذكورة لانها اتية في اول المضارع فهذا تركيب ليس
باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نأيت اذ لا شك في بعده عن هذا المقام معنى
لانه مشتق من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام بل
ثم لما كان المضارع يشبه الاسم باحد حروف اتين في اوله من جهتين اللفظي والمعنوي
اشار الى بيانهما بقوله لفظا نصب على التمييز اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات
والسكنات متعلق بقوله يشبه واللام في الجمعين للجنس اي في الحركة والسكون
الواقعتين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب ومستخرج اسما
او رسما ثانيين لان في اولهما ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات وسكونين
وفي دخول لام التأكيد في اولهما اي في اول الاسم والمضارع تقول ان زيدا ليقوم
في المضارع كما تقول ان زيدا لقائم في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعنى
عطف على قوله لفظا اي المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه اي المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال كما انه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
صفة للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل يضرب كمررت برجل ضارب وفي العموم والخصوص
باسم الجنس فانه يختص بالسين وسوف كما يختص اسم الجنس بلام العهد في اصل
اصل الاشتراك بلفظ العين وبذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سمي اي هذا
المضارع مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسمي مستقبلا ايضا
لوجود معنى الاستقبال في معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال والسين والسوف
اذا دخلتها على تخصيصه اي كل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق ما مر نحو
سيضرب وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو ليضرب فلقائل
ان يقول لو كان اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يجتمع مع سوف لكان تنافيا
بينهما والتالي باطل لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا فالمقدم
مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التأكيد والحال وفي الآيتين تجرد بمعنى

عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجرداً عن الناصب
والجازم اي عن كل عامل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين
ذلك ومنهم من يجعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع
الاسم نحو هو يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان
المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم او بالفعل
فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقع الاسم ولا يشكل هذا بخبر كاد حيث يلزم
في خبره كونه مضارعاً ويمتنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل
في كاد بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح للاسم باعتبار
الاصل لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني
الاثر فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع شرع
في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل** المنصوب اي المضارع المنصوب عامله
خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها ان المخففة والمشددة
لفظاً ومعنى من حيث كونهما مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل لانها للاستقبال
وتنصب ان متى اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن ولن هي تنصب مطلقاً ومعناه نفي
المستقبل وهي آكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح
وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصلها لا ان فقصر بحذف
الالف والهمزة لكثرة الاستعمال كايش في اي شيء وعلماء في على الماء وكي معناه
سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب وجزاء فان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لم تنصب كقولك لمن قال انا آتيك انا اذن احسن اليك كذا ان كان الفعل حالاً
كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً وهي ايضاً حرف برأسها عند سيبويه ولا اصل
لها وقيل اصلها اذا الظرفية فحذفت المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد
جعلها صالحة لجميع الازمنة بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذن ههنا هي اذ
في يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة
ما اضيفا اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسرة ما ورد فتح ههنا ليكون
في صورة الظرف المنصوب لان معمولها الظرف وان المقدرة بالرفع على انه صفة ان اي

من الجر الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو
يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب ولم يضرب في الجزم ولما فرغ عن بيان تعريف
المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل** في اصناف اعراب الفعل
المضارع وهي اي وتلك الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك
ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص
اليه هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازا عن التثنية والجمع
وفي تقييده بالصحيح احترازا عن الناقص نحو يدعو ويرمي ويخشى وبغير المخاطبة عن
نحو تضربين تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب
والثاني اي الصنف الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفها
اي بحذف النون ويختص اليه هذا الصنف بالتثنية مذكرا كان او مونثا وجمع المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمفرد المخاطبة صحيحا كان اي الواحد منهما او غيره اي غير الصحيح
تقول هما يفعلان في الرفع ولن يفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي في النصب ولم يفعلا
ولم تفعلوا ولم تفعلي في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف لانها شابهت
صورة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في
المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذفت النون
حال النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما تبع النصب في الاسماء
كذلك تبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
والنصب بالفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اليه هذا الصنف بالناقص اليائي والواوي
فيه احترازا عن الناقص الالفي غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير
هذه الثلثة احترازا عما اذا كان الناقص واحدا منها تقول هو يرمي ويغزو لاستثقال
الضمة على الياء والواو ولن يرمي ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذا لم
يوجد الجازم الحركة حذف الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرفع بتقدير
الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اليه هذا الصنف بالناقص
الالفي فيه احترازا عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احترازا عن
الناقص الذي كان واحدا منها نحو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة
ولم يسع بحذف اللام لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل
المضارع شرع في ما يحصل به اعرابه فقال **فصل** المرفوع اي المضارع المرفوع

على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية فيكون في تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء والواو لانهما عاطفتان واقعتان بعد الاشياء التي هي انشاء وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكما وقد منع عطف الاخبار على الانشاء فاول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصدرا باضمار ان فيكون عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في سلم فتسلم مثلا ليكن منك سلام فسلامتك من النار وبعد او لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارة و بمعنى الا ان على حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام كي وكذا مع الملحق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة لان تقوم ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو يعجبني قيامك وان تخرج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كي والملحق بها او حروف العطف تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للحروف ونحو وف لكم وهذه اللام زائدة لان ردف متعد بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد و ضربه فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم وهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعتين في جواب الاشياء الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى لانها لما اقتضت نصب ما قبلها للتنبيه على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلاء النافية اي اذا كان قبل لام كي تحرزا عن اللام نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واعلم ان الواقعة بعد العلم تقييد العلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده به بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرؤية والوجدان او اليقين او التبيين والتحقيق او الانكشاف والظهور او الشهادة او النظر ونحو ذلك ليست هي اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع وقوله هي تاكيد لضمير ليست وانما هي المخففة من ان المثقلة المناسبة للعلم وما هو بمعناه لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان بعدها غير معلوم التحقيق وكون العلم والاصل ان ما بعدها

تقدر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال
ان نحو اريد ان تحسن الي ومثال لن انا لن اضربك ومثال كي سلمت كي ادخل الجنة
ومثال اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثل
لان مقدرة اكتفاء بما يمثل لها في مواضع تقدر بعدها شرع في بيان تلك المواضع
فقال ويقدر ان في سبعة مواضع بعد حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولام كي
اليه بعد لام كي نحو قام زيد ليذهب اي كي يذهب ولام الجحد اليه بعد لام الجحد وهي
التي يكون لتاكيد النفي ويختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كانت ماضية
لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليذهب وبعد الفاء الواقعة
في جواب الامر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو اسلم فتسلم مثال
للفاء الواقعة في جواب الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي
وهل تعلم فتنجو مثال للفاء الواقعة في جواب الاستفهام وما تزورنا فنكرمك
مثال للفاء الواقعة في جواب النفي وليت لي مالا فانفقه مثال للفاء الواقعة
في جواب التمني والا تنزل بنا فتصيب خيرا مثال للفاء الواقعة في جواب العرض وبعد
الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع
الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك اي مثال الواو وتسمى هذه الواو واو الجمع و
واو الصرف ايضا نحو اسلم وتسلم الى آخره اي الى آخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال
الفاء بالواو وبعد او بمعنى الى نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي و
بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو
اعجبني قيامك وتخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم
ومنهم من قيد الاسم ههنا بالتصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا وتشتم فانه
لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان وتصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه
يشكل بان اعجبني اتيانك فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم
بالتصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيدا وتشتم اسما بل المعطوف
عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب
بتقدير ان بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما كذلك ينصب بتقديرها بعد سائر
حروف العطف اذا كان المعطوف عليه اسما فلو قال وبعد حرف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام الجحد لانهما من الحروف الجارة فيمتنع دخولها

المنتهى الى آخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازات ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم
وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا
صفة ماض او حال من المفعول اي حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه
ما ضرب وان كان لفظه مضارعا ولما كذلك اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا
منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله الا ان فيها اي في لما
دون لم توقعا بعده اي ينفى بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودواما
اي استمرار الفعل الذي ينفى بها من ابتداء الى زمان المتكلم بها تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاء الندم الى زمان المتكلم واذا
قلت لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى ما
في بعده وقبله باعتبار اللفظ ايضا يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل
خاصة اي دون لم يعني لا يجوز حذفه بعد لم وذلك لان اصل لم لما زيدت عليها
ما فنا ب منا ب الفعل تقول ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم
زيد ولم يعني لا يجوز حذف الفعل واما قوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاغارة ان وصلت وان لم فعلى الحذف وان لم تصل فشاذ ايضا يختص لا بعده دخول ادوات
الشرط عليهما فلا يقرأ ان لما يضرب ومن لما يضرب ويجوز ان يقرأ ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك
بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فانه مخصوص بالمضارع واذا كان
اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كلمة مفاجئة
مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازات اي كلمات الشرط
والجزاء المعدودة من قبل حرفا كان او اسما حق العبارة ان يقول حروفا كانت او اسماء
فهي اي تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل في
الضمير المتكلم على ان الاولى اي الجملة الاولى سبب للثاني اي الجملة الثانية فيكون
الاول سببا والثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله جواب المبتدا
لتضمن بمعنى الشرط وهو ما الموصولة اي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة
من الله ولا يستقيم سببية الاول للثاني لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست

معلوم التحقيق ثم صيغة هذه للحصر اي هي المخففة لا غير وقوله من المثقلة
متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة واعلم انه يجب فصل ان عن الفعل
اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او بسوف
نحو علمت ان سوف يقوم او بقد نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان
لم تقم وان لا تقدم عوضا عما زال عنها من حذف احد نونيها واسمها هو ضمير الشان
فرقا بينها وبين ان المصدرية او لان ان المصدرية لا يفصل ههنا وبين فعلها بشيء من
الحروف المذكورة لكونها من الفعل بتاويل المصدر يعني فلا يفصل بينها وبين ما يوثرها
لضعفها او شذ نحو علمت ان يخرج بالرفع بلا فصل كما نقل عن المبرد والواقعة بالنصب
على انه معطوف على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعد الظن
وما بمعناه كالحسبان وكالعلم المأول بالظن جاز فيه اي في لفظ ان هذه وفي هذا القسم
من ان الوجهان احدهما ان تنصب بها اي بان هذه الفعل على ان تجعلها مصدرية و
الثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت
ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لامكان الجمع بين ولا ليتها وبالرفع على
انه مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غير العلم و
الظن من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم ولا عجاب ونحوها مصدرية
لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقول وطمعت ان تقعد وخشيت ان ترجم ولما فرغ
عن بيان عامل المضارع المنصوب شرع في بيان عامل المضارع المجزوم فقال **فصل**
المجزوم اي المضارع المجزوم عامله لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانها نكرة صالحة
للاضافة ولا المستعملة في معنى النهي لم يضف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافة
واحترز به عما استعمل به في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم وهذه الكلمات
الاربع تجزم فعلا واحدا باصالة والا فقد يتعدد مجزومها بالعطف نحو لا تضربه
وتقتل وكلم المجازات اي الكلمة الدالة على كون الجملة الثانية جزاء الجملة الاولى وسببا
لها يعني كلمات الشرط والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
جاء الكلم ليتناولهما وهي تجزم الفعلين والمراد ههنا بعضها فان كيفما واذا بل و
ايضا من كلم المجازات مع ان الجزم بهما شاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وهي تسع
كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى وان المقدرة
بالرفع صفة لان نحو لم يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب اما لب

بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير
لها فيهما او منفيا بلا قيد به احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج في الماضي معنى
او بلا ولن حيث تجب فيه الفاء كما سياتي في المتن جاز في الجزاء الوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كانت مؤثرة في الماضي
فتقوي بالفاء ومؤثرة في تغيير المعنى حيث خاصته بمعنى الاستقبال فيترك
الفاء لوجود تاثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التاثير قويا واعلم انه لو قال و
ان كان مضارعا مثبتا بغير السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين
او سوف لم يجز فيه ترك الفاء كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى نحو ان
تضربني اضربك في المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك باتيان الفاء وان
تشتمني لا اضربك في المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها وان
لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي
بلا فيجب الفاء في الجزاء وذلك اي عدم كون الجزاء احد من القسمين حاصل في
اربع الصور الصورة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيا متلبسا بقد لفظا كقوله
تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا
منفيا بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما ولن دون لم لما مر من ان المنفي بهما يدخل في
الماضي معنى فلو قال منفيا بما ولن لكان اظهر كقوله تعالى ومن يبتغ غير
الاسلام دينا فلن يقبل منه والصورة الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لكن يجوز العطف عليها بالجزم لكونها في
محل مجزوم ومنه قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في قراءة من جزم
وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن الفراء مطلق واما ترك الفاء في قوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية فلان
اذا هذه لمجرد الظرفية ولا شيء فيها من معنى الشرط كقوله والليل اذا يغشى والصورة
الرابعة ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله واما نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار واما استفهاما كقوله ان تركتنا فمن يرحمنا واما دعاء نحو ان

لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب
لحصولها بهم والجواب عنه ان المراد سببيته ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اي وما
بكم من نعمة فيحكم فيجزبها من الله وتسمى اي الجملة الاولى بعد كلم المجازات شرطا
من حيث انه مشروط لتحقق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازات جزاء من
حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين
يجب الجزم فيهما اي في الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم
بكلم المجازات وعن سيبويه ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعا نحو ان تكرمني
اكرمك وان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اي تلك الكلمات فيهما لفظا
اي لا الشرط ولا في الجزاء لان الماضي مبني كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان
ضربت ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اي دون الشرط ماضيا وكان
الشرط مضارعا يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا وعن بعضهم يجب الرفع
في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجوه في الشرطية لم يات
في الكتاب الكريم وقيل لا يجيئ الا في ضرورة الشعر لانه في صورة السببية المستقبل
الماضي مع ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب
بعيد وفيه بحث لان الحرف تاثير في محل قابل للتاثير وان كان بعيدا ولا تاثير
في محل غير قابل للتاثير وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير قابل للتاثير
لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد قابل للتاثير
لانه ماض نحو ان تضربني ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضيا وكان
الجزاء مضارعا جاز في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الاقيس
فلكونه قابلا واما الرفع فلانه لما بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيا يبطل في الجزاء
ايضا تبعا له نحو ان جئتني اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان
صور جزم الجزاء وعدم انجزامه شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم
انه اي الشان اذا كان الجزاء ماضيا لفظا او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار
والمجرور صفة ماضيا اي كائنا بغير قد وستعرف فائدة التقييد لم يجز الفاء
فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي
بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى
ومن دخله كان آمنا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير الجزم

بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لاتكفر تدخل النار في النهي وكذا امتنع النفي في
لم يقع الجزم في جواب النفي بتقدير ان بعده نحو لاتفعل يكن الخير لك بالجزم لامتناع
كون الاول سببا للثاني في هاتين الصورتين اذ لايصح بحسب المعنى ان يقع في تقدير ان
لاتكفر تدخل النار ان لاتكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وفق لفظ النهي لان
المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لايصح معنى لان عدم الكفر ليس سبب
لدخول النار وانما سببه الكفر وكذا يصح ان يقع في تقدير لاتفعل يكن خيرا لك الا ان
تفعل يكن خيرا لك لانه لايصح تقدير ان بعد النفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل
على السببية وان لم يقصد السببية لم يجز الجزم في الجميع بل يجب ان يرفع ما بعدها ان صلح
ان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن قرأ مرفوعا
اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون او بالاستيناف نحو قم
يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف مقطوع عما قبله فرغ عن قسم الثاني للفعل
وهو المضارع شرع في بيان قسم الثالث وهو الامر فقال الثالث اي القسم الثالث من
تلك الاقسام الامر وهو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها وهو
صيغة وهذا هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطته فان
الباء للاستعانة الفعل اي صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس يشمل المقصود وغيره وباقي القيود كالفصل فقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج به النهي وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن مفعول
ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب في المتكلم لدخولها في الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فيهما وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اي فعل متلبس بحذف حرف المضارعة
من المضارع والحق ان هذا ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو
شروع في كيفية الاشتقاق للامر وما قيل من انه احتراز عن صه ومه ورويد
فغير سديد لخروجه من مورد التقسيم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراجه
بزيادة بعض القيود في الحد واما نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء فلا يرد به لانه
شاذ وانما حذفت حرف المضارعة لانها امارة المضارعة فلا بد من ازالتها حتى لايكون
اثر الصيغة باقيا ثم ينظر اي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر فان كان
ما بعد حرف المضارعة ساكنا اي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل في اوله بعد حرف

اكرمتنا فبرحمك الله وكذا يجب اكتفاء في الجزاء في الصورة الخامسة وهي ان يكون
مضارعا مثبتا بالسين او سوف كما سبقت الاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه الصور
من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معنى لانه لم تجعله بمعنى الاستقبال ولا
لفظا لانه لم يجعله مجزوما فوجبت الفاء لتدل على انه جواب الشرط والضابطة ههنا
ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه وان كانت تحتمل التاثير
وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعا يجب دخول الفاء عليه وقد يقع
اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء اي في محل الفاء
لان اذا للمفاجاة تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة مبنية على حدوث امر عادي
فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالبا وانما قال مع الجملة الاسمية لان اذا المفاجاة
لا تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة قد
المفيدة للتقليل اشارة الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا و
الفاء لا يجتمعان ولهذا لم يقل وقد يكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي هم يقنطون ولما ذكر معان الجوازم
الملفوظة اراد ان يذكر المواضع التي تقدر ان الشرطية التي ينجزم بها المضارع بعدها
فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسة التي هي الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو
حسبك يتم الناس فان حسبك ينزل منزلة اكتف كانه قال اكتف يتم الناس نحو تعلم تنج و
النهي نحو لا تكذب يكن خيرا لك اي ان لا تكذب والاستفهام نحو هل تزورنا نكرمك اي
هل ان تزرنا والتمني نحو ليتك عندي اخدمك اي ان تكن عندي والعرض نحو الا
تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا لان كلمة العرض وهي همزة الاستفهام
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فتقدر الشرط مثبتا مع انه منفي لا يدل على الاثبات
وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال العرض والنفي في بعض المواضع وهو سهو لان تقدير
ان لا يصح بعد النفي مطلقا كما سنذكره وذلك اي تقدير ان بعد الافعال الخمسة المذكورة
اذا قصد ان الاول من الخمسة التي هي الامر واخواته سبب للثاني اي لمضمون الثاني
وهو المضارع فيما في معنى الشرط كما رايت ذلك في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني
بقوله فان معنى قولنا تعلم تنج هو ان تتعلم تنج فيكون تقدير ان بعد فعل فقد سببية
للثاني اذ التعلم سبب للنجاة وكذا البواقي مثل هذا المثال في وجوب السببية
معنا البواقي من الامثلة فلذلك اي فلاجل ان تقصد سببية الاول للثاني لزم تقدير ان

نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما كان هذا الامر مبنيا على علامة الجزم
بما فيه اللام من حيث ان كل واحد مشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفا
وان لم يكن مجزوما حقيقة بل يكون في حكم المجزوم لعدم مقتضي الاعراب
في المضارعة وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين فهو مجزوم
حقيقة فان اصل اضرب مثلا لتضرب عندهم فحذفت اللام منه تخفيفا لكثرة
الاستعمال كما حذفت في لم يك لذلك ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى
والامر شرع في تقسيم آخر له الى معروف ومجهول فقال **فصل فعل ما لم يسم فاعله**
الذي لم يذكر فاعل ذلك المفعول فالضمير في فاعله الى ما الموصول واضافة الفاعل
اليها بادنى ملابسة ويجوز ان يراد بالموصولة الفعل اي الفعل الذي لم يذكر فاعله
واضافة الفعل الى ما حينئذ بيانية من قبيل اضافة العام الى الخاص هو فعل حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه اي مقام الفاعل لاغراض ذكرت في مفعول ما لم يسم فاعله
فان قيل المفعول هذا فاعل في المعنى فكيف يجوز مقامه ويرتفع ارتفاعه قلنا
ذلك لان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فبين
بينهما مشابهة من حيث الطرفية فيصح ان يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه لان فاعلية
الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه نشأ فان زيد في مات فاعل مع انه لم يحدث
نشأ بل هو مفعول في المعنى لان الله تعالى اماته لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاسناد
في نحو ضرب زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعه ويختص بناء فعل ما لم يسم فاعله
بالمتعدي اي بالفعل المتعدي اذ لو بني غير المتعدي للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسيا
منسيا لا يبقى ما يسند الفعل اليه وهو غير جائز وعلامته اي فعل ما لم يسم فاعله
الكائنة في الماضي ان يكون اوله اي اول الماضي مضموما فقط اي لا حرف آخره
ما قبل آخره اي آخر الماضي مكسورا وهذه العلامة ثابتة في الابواب التي ليست
في اوائلها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضرب في الثلاثي المجرد ودحرج في الرباعي المجرد
واكرم في الثلاثي المزيد فيه وانما غيرت الصيغة لتميز المعروف عن المجهول وانما
خص التغيير في المجهول لكونه فرعا للمعروف واما اختيار هذا النوع من التغيير وهو
كون اوله مضموما وقبل آخره مكسورا فلان معنى المجهول غير معهود وهو اسناد
الفعل الى المفعول اذ المعهود اسناد الفعل الى الفاعل فاختير له لفظ غير معهود ليكونا
متوافقين فيما كان غير معهود اي غير معلوم فناسب المجهول وانما كان بناء المجهول

المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن واما تعيين الهمزة للابتداء فالمناسبة
اذ الهمزة مختصة بالمبتدأ من المخارج مضمومة اي حال كون تلك الهمزة مضمومة
وهذا ان ضم ثالثه اي ثالث المضارع لئلا يلزم التباس بالمضارع المتكلم على تقدير
الفتح ولا الاستقبال على تقدير الكسر وليحصل الاتباع نحو انصر ومكسورة اي تثبت
همزة الوصل حال كونها مكسورة ان نفتح اي ثالثه كاعلم وانكسر ثالثه نحو اضرب و
استخرج وانما كسرت همزة الوصل لان الكسر اصل في همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس
فيما كان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضي الرباعي على تقدير
الفتحة وفيما كان ثالثه مكسورا بالامر من الرباعي على تقدير الفتحة والماضي الرباعي
المجهول على تقدير الضمة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهمزة
اي الى زيادة همزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة لانه لا يلزم الابتداء بالساكن
بل اسكن آخره وجعل باقيه امرا نحو عد في تعد وحاسب في تحاسب والامر من باب
الافعال من القسم الثاني هذا جواب وتقدير السوال ان يقال ان ما ذكرتم من ان همزة
الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون عين المضارع غير مضموم
منقوض بمثل اكرم امرا من الاكرام لانه ماخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو
الكاف ساكن وعين المضارع غير مضموم فوجب ان يقال في الامر الماخوذ منه اكرم بكسر الهمزة
وتقرير الجواب ان يقال نعم ان الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارع ساكنا ويكون عين
المضارع غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس ساكنا لان الكاف ليس مما
بعده بل ما بعده محذوف وهو الهمزة المفتوحة لان اصل تكرم تاكرم على وزن تافعل لكون
ماضيه على افعل اذ المضارع هو الماضي بزيادة احد حروف اتين في اوله من غير حذف شيء
منه الا ان الهمزة لما حذفت من المتكلم الواحد كراهة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم
حذفت من البواقي في نحو يكرم يكرمان الخ وان لم يوجد فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب
اي ليكون باب الافعال على وتيرة واحدة في حذف الهمزة كما حذفت الواو في نحو تعد
والخواته لذلك فاذا ارادوا ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها وابقوها
على الحركة الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد
السوال لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع وهو اي همزة الامر مبني على علامة
الجزم في مضارعه اي علامة الجزم في مضارع الامر وهي اسكان الاخر في المفرد الصحيح
كاضرب وحذف حرف العلة في الناقص الواوي واليائي والالفي نحو اغز وارم واسع وسقوط



والمجهول فيهما نحو يحاسب في يكرم ويعظم ويدحرج وانما فتح ما قبل الآخر في مفعلا
لتميز المجهول من المعروف والخفة الفتحة وتقل المضارعة كما مر وفي الاجوف اي
وتقول في الاجوف الذي انقلب عينه الفاء فلا يرد نحو عود وصيد ماضيه هو
عطف بيان للاجوف ويقال لمعتل العين اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة
في جوفه قيل وبيع اصل قيل قول نقل كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فجعلت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركته فصار بيع وقد جاء في الماضي المجهول الاجوف ثلاث لغات احدها
هذه وهو افصح والآخران ما اشار اليه بقوله وبالاشمام معطوف على مقدر اي تقول
في الماضي اجوف المجهول قيل وبيع بالنقل والابدال وبالاشمام وهو ان تنحو كسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها الى الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا هو المراد بالاشمام عند النحاة والقراء في معتل العين المبني للمفعول والغرض من
الاشمام الابدال بان الاصل في اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف على قوله
بالاشمام نحو قول وبوع باسكان الواو وبلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها وكذلك اي مثل باب قيل وبيع باب خير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل
العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب
قيل وبيع وباب خير وانقيد في التعليل فان قيل قد تقرر في التصريف ان باب الانفعال
كله لازم فكيف يتصور المجهول منه اذ المجهول مختص بالفعل المتعدي قلنا يمكن تعديته
بحرف الجر وبعد التعدية اخذ منه المجهول احد دون استخير واقيم اي دون معتل
العين من باب الاستفعال والافعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجئ فيهما الا
الكسرة دون الاشمام والواو وانما يجيئ فيهما الممانعة واحدة لفقد فعل عليه
لعدم تحرك ما قبل العين في استخير واقيم في الاصل اذ اصلهما استخير واقيم بالياء
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن قبلهما ان ينقل حركتهما اليه و
يجعل العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وفي مضارعه اي
في مضارع الاجوف المجهول واويا كان او يائيا تقلب العين الفا نحو يقال ويباع اصلهما
يبيع ويقول فقلبت الواو والياء فيهما الفا كما عرفت في التصريف كل واو وياء اذا
كانت متحركة ويكون ما قبلهما ساكنا نقلت حركتهما الى ما قبلها وجعلت الفا
على الوجوب والى هذا اشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصى له كما عرفت

غير معهود لان هذا البناء لم يجيئ في كلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الى
الكسرة كاستثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة وما جاء في كلامهم من نحو دئل وقل
فشاذ لا يقاس عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضموما اي وعلامته في
الماضي ان يكون اوله اي اول الماضي وثانيه مضموما وما قبل آخره كذلك اي مكسورا في
الابواب المذكورة وهذه العلامة فيما اوله تاء زائدة اي في الابواب التي في اوائلها تاء
زائدة وهي التفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضورب وانما لم يقتصروا على ضم الاول في
هذين البابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصروا على ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب
بفتح ما بعد الفاء لالتبس مضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله
اي اول الماضي وثالثه مضموما وما قبل آخره كذلك اي مكسورا وهذه العلامة فيما
في اوله همزة وصل اي في الابواب التي في اوائلها همزة وصل وهي استفعل نحو استخرج و
افتعل نحو اقتدر والفعل نحو انقلب وافعنلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم
يقتصروا على ضم همزة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصروا على
ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء التبس بالامر من ذلك اذا ابتدئ في حالة الوصل
عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول
فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اي همزة الوصل في الماضي المجهول تتبع الحرف
المضموم لا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل الكسر لانه يلزم الخروج من الكسرة الى
الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار للحرف
الساكن منها لانه لا يكون حاجزا حصينا اي مانعا قويا عندهم وذلك لان حرف الساكن
ادعى صفة الميت فكانه حرف ميت ولا يتصور من الميت وجوده كعدمه فلا يكون
مانعا ان لم تندرج اي ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم
جزائه فان تندرج فلا يتعلق بالاتباع اصلا في المضارع معطوف على قوله في الماضي
اي وعلامة فعل ما لم يسم فاعله في المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا
على الماضي لانها اول المضارع وما قبل آخره اي آخر المضارع مفتوحا للخفة الفتحة و
ثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب في الثلاثي المجرد ويستخرج في المزيد فيه وهذه العلامة
جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والافعال والتفعيل و
الفعللة وملحقاتها اي ملحقات الفعللة هي الثمانية فان العلامة فيها اي في
تلك الابواب فتح ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف

من معنى الاعلام فاجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة واجاز الاخفش استعمال
واحسبت وادخلت وازعمت بمعنى اعلمت وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهو لانها سبعة لا ستة مفعولها اي مفعول
افعال الاول مع الاخرين اي المفعولين الاخيرين كمفعولي اعطيت في جواز الاقتصار
هما اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على مفعول الاول الاول من تلك
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت
يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما تقول اعلم الله زيدا بالاقتصار على المفعول
قديره اعلم الله زيدا عمروا فاضلا واعلم الله عمروا فاضلا بالاقتصار على الاخيرين
اعلم الله زيدا عمروا فاضلا والثاني اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من
افعال كمفعول علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي
فلا يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث بدون الثالث ولا على الثالث بدون
بل اذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث
فيه الاقتصار على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين
من الافعال فلا تقول اعلمت زيدا خير الناس بالاقتصار على الثاني بدون
بل تقول اعلمت زيدا عمروا خير الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك
مفعول الثاني والثالث من هذه الافعال هما مفعولا باب علمت في الحقيقة
فرغ عن بيان ما صر تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب وانما افردها
لاختصاصها باحكام ليست في غيرها وهذا هو الوجه لافراد الافعال الناقصة
دها فقال فصل افعال القلوب سبعة علمت وظننت ورايت وحسبت
وزعمت ووجدت وتسمى هذه الافعال افعال الشك واليقين ايضا وانما
ه الافعال بافعال القلوب لانها غير متفرقة في صدورها الى الجوارح والاعضاء
يكفي فيه القوى الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال
ب ولذا تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين و
ل وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك الحقيقي
الطرفين فقد غلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها الشك فهي
ننت وحسبت دخلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورايت
ت والسابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت واعتبارها في السبعة استقراء

ذلك في علم التصريف حال كونه مستوفى وفيه اشارة الى بيان كيفية المجهول من ذلك
التصريف ذكر في النحو الا انه بينهما استطرادا ولوضمنا ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل المذكور
شرع في بيان القيدين لقسمي الفعل وهما المتعدي واللازم اذ هما قيدان للفعل
لا قسمان له فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي لان المتعدي
مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه على مطلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال **فصل الفعل اما متعد**
وهو اي المتعدي ما يتوقف فهم معناه على متعلق خاص به اي بالمتعدي كضرب فان
الضرب يتوقف فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
الحرف كاعرض عنه ورغب فيه فان الاعراض والرغبة لا يتمان ولا يتصوران بدون المعرض
عنه والمرغوب فيه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو قام فانه قام بدون تعلق
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اقام ويكون متعديا بالعارض واما لازم وهو
اي فعل ما ليس بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق
كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعديا بحرف
الجر نحو ذهبت بزيد او بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالالف المفاعلة نحو ماشيته معناه صاحبت في المشي او بسين الاستفعال نحو استخرجته
معناه صيرته خارجا او بتضمن اللازم معنى فعل آخر متعديا بالتضمين نحو رحبت بمعنى
وسع فهذه ستة اسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازما ببنون الانفعال نحو انقطع
وبناء التفعل نحو تدحرج والمتعدي يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد
عمرا والى المفعولين لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطى زيد
عمرا درهما او عين الاول كعلمت عمرا فاضلا ويجوز في باب اعطيت الاقتصار
على احد مفعوليه سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا وعلى الثاني كاعطيت درهما
بخلاف باب علمت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب
الاخر والى ثلاثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولين اي المتعدي يكون متعديا الى
ثلاثة مفاعيل نحو اعلم الله زيدا عمرا فاضلا ومنه اي من المتعدي الى ثلاثة مفاعيل ارى
بمعنى اعلم يكون اعلم وارى اصلين في هذا القسم اذ هما متعديان قبل ادخال الهمزة الى مفعولين
وبعد ادخال الهمزة زاد مفعول ثالث هو فاعل الفعل الاول واما البواقي من الافعال وهي انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها

ام عمرو وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد في الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزيد
منطلق وانما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلثة لاقتضاء كل واحد منها صدر
الكلام فلو عملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتهمل عن العمل لفظا لئلا يزول
صدارتها وان كان معنى الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت نفي القيام عن زيد
ومعنى الثالث علمت زيدا منطلقا لان الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب
لان العلم وقع عليهما في الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعيت
هذه الاشياء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال وانما لم يقل قبل حرف الاستفهام
ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى في قوله قبل الاستفهام اشارة الى
انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي اهمالها لفظا واعمالها معنى بالتعليق
لانها عند تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اهمال مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي تركها
زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها اي من تلك الخصائص
انه اي الشان يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضميرين
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جواز اجتماعهما مختصا بها بل في غيرها
ايض نحو اياك ظننت بشيء واحد اي هما عبارتان عن شيء واحد ويكون مفعولها الثاني
مظهرا نحو علمتني منطلقا وظننتك فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
في حالة واحدة فانه ممتنع فلا يقم ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك
بايراد النفس المضاف الى ياء المتكلم وكاف الخطاب واعترض على هذا التعليل بانه يلزم
ان يكون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت
نفسك ايض فالصواب ان يقم في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في غير
افعال القلوب لان الغالب في تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة
بينهما اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الغالب عدل الى ايراد
النفس فقيل ضربت نفسي ولا يندفع هذا الالتباس بحركة تاء الضمير مع قيام هذا
الغالب لان هذا الغالب قوي ويجوز ان تشتبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع
وانما يجوز اجتماع الضميرين للفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة
بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا
قائما فالمظنون هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلا فان تعلقه بالضمير حقيقة

لاعقلي والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايض وليسا بمتعديين الى مفعولين
استعمالا ولا يجري فيهما احكامها وهي اي افعال القلوب الافعال تدخل على المبتدأ و
الخبر فتنصبهما المبتدأ والخبر على المفعولية لانهما مفعولان لها نحو علمت زيدا فاضلا
وظننت عمروا عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان
لهذه الافعال خصائص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيئ ولا يشارك فيه غير ذلك
الشيئ منها اي من تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليها اي مفعولي افعال
القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر وان جاز ان يذكرا معا كقوله تعالى ويوم
يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد
مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر
بالعكس لا بد لاحد مفعوليها من الآخر بخلاف باب اعطيت اي هذا متلبس بمخالفة
باب اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل على المبتدأ
والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول
علمت زيدا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا
بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليها
عند القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا او زيدا لمن قال ما ظننت
قائما ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز اهمال عملها لفظا ومعنى اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائما
او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليها
كلام مستقل بصحة الحمل فتمنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتاخر
عن احدهما او كليهما او في قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط
والتاخر ايض لانه يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولى
عند التوسط والالغاء اولى عند التاخر وقيل انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت
او تاخرت اشار الى انها اذا تقدمت لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن
بعضهم جواز الالغاء عند التقديم ايض نحو ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال
عند الالغاء تكون بمعنى المصدر الواقع ظرفا فمعنى زيد ظننت قائم مثلا زيد قائم
في ظني ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تمنع عن
العمل لفظا وتعمل معنى على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك

الله عليما حكيما استمرارا لفاعل على العلم والحكمة
خبره في حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم في نحو
حكم معناها اي او معناها من معنى لثبوت كما
فيهما والدوام كما في مازال وما يشابههما او التوقيت
م هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية و
فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرا
انما تنصب خبرها لكونه شبيها بالمفعول به في
قائما وكان اي كلمة كان ولفظه وهو مبتدأ و
نما قيل ناقصة لجريان استعمالها مؤنث كما يتها
ة اما باللفظة وهي ان كان الناقصة يدل على ثبوت
ن الماضي اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما
شابا والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت وحصل
يحتاج الى الخبر نحو كان قتال اي حصل قتال و
ي الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير
ن بخلاف القسمين السابقين فانهما يجريان
ياد بني ابي بكر تسامى * على كان المسومة العرابي
ة في السير وتسامى اصله تتسامى فحذفت احد
بمعنى الرفعة والعلو المسومة بفتح الواو والخيل التي
يين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جياد
ه تسامى او على كان متعلق به وكان زائدة لا تغير
على المسومة وانما اورد هذين القسمين وان لم يكن
ستعمالاتها ولموافقتها بالناقصة في اللفظ وقد
ي كقولك زيد كان قائم فيدل كان على ان القيام
ن حال الى حال نحو صار زيد غنيا اي انتقل من حال
ار الطين حجرا وقد يجيء صار بمعنى الانتقال من
ينئذ بالى نحو صار زيد من قرية او من بلد الى بلد
الافعال الثلاثة على اقتران معنى الجملة التي وقت

ال قريه

ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه
لصفات نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يختج الى ايراد النفس فيها الانتفاء
المقتضي لايرادها وهو الالتباس واما فقدتني ووجدتني وان لم يكونا من افعال القلوب
فقد اجريا مجريها لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه
اي الشان قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بضنين اي متهم وما علمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت ورايت بمعنى ابصرت اي ابصرته بعيني ومنه قوله تعالى
اذا ترى ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة اي اصابتها وكذا حسبت
قد يكون بمعنى صرت ذا حمرة وخلت بمعنى صرت ذا خال وزعمت بمعنى كفلت به وكانه خص البعض
الذكر لكون معانيه الاخر قريبة من المعاني الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني ايضا ينصب
المفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك وان كانت هذه الافعال للمعاني الاخر
المذكورة فتنصب بسببها مفعولا واحدا فقط اي لا مفعولا آخر فلا يكون حينئذ اي
حين تلك المعاني من افعال القلوب لعدم كون هذه المعاني منها ولما فرغ عن بيان
افعال القلوب شرع في بيان افعال الناقصة **فصل الافعال الناقصة** افعال وضعت
لتقرير الفاعل له لتثبيته على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة
وانما وصفنا الصفة بهذا لانه ما من فعل الا هو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرب
يدل على تقرير فاعله على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي
يدل سائر الافعال على تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال
الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما سميت هذه
الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها
لا تتم بمرفوعها وتحتاج المنصوب لتقييد او لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي تتم بمرفوعها وعن الزجاج وتابعه انها حروف لكونها على معنى في غيرها حيث جاءت
لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وهي اي تلك الافعال كان وصار الى آخرها اي آخر
الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستانفة اي تدخل هذه
الافعال على المبتدأ والخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اي لتفيد
هذه الافعال حكم معناها في خبرها فان معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف
بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناه في خبره

نحو ليس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما اوله ما وبخلاف في ليس في القسم الاول في الاسم اذا كان كذلك فلا نعيدها اي بقية الاحكام لئلا يلزم التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في الافعال المقاربة فقال **فصل** افعال المقاربة وذكرها عقيب الافعال لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة معنية الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا وخبر الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال وهي افعال المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد غير متصرف ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل والمفعول لكونه متضمنا بمعنى الانشاء الذي اصله ان يكون بالحرف فاشبه الحرف ولكونه محمولا على اول لان كلا منهما الطمع الحصول وهو اي عسى في العمل مثل كان في رفع الاسم وكون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد مضارع بغير ان نحو عسى زيد ان يقوم اي قارب زيد ان القيام فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يقوم في موضع النصب خبرها هذا ما ذهب اليه اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان ان مع المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بناء على التقديم والتاخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبله واشترط ان في خبر عسى لتحقيق معنى الترجي اذ الترجي لا يكون الا في المستقبل فجاؤا بما يدل عليه ويجوز تقديم الخبر اي خبر عسى على اسمه نحو عسى ان يقوم زيد اي قرب قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى بانه عن خبره وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد في الاستعمال فالاولى ان يذكره بجنبه ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد يحذف ان نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * والثاني اي القسم الثاني للحصول وهو كاد وخبره اي خبر كاد فعل مضارع دون ان اي بغير ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويقوم خبره فعل مضارع دون ان اي تقرب الماضي لتقيض من مقاربة الحصول وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم ومنه قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا * بد رس فهو والثالث اي

بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هي الصباح والمساء والضحى واضافة
الاوقات الى الافعال بادنى ملابسة اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها نحو
اصبح زيد ذاكرا اي كان ذاكرا في وقت الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار
ليه وتكون هذه الافعال الثلثة تامة كائنة بمعنى دخل في الصباح في اصبح زيد والضحى
في اضحى زيد والمساء في امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران معنى الجملة وضعت
بعدها لوقتيهما اي لوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات
زيد محزونا وبمعنى صار اي ويكون هذان الفعلان بمعنى صار نحو ظل زيد فقيرا وبات زيد
فقيرا اي صار ويجيئان تامتين على قلة نحو ظللت بمكان نظيف وبت بيتا طيبا و
لما كان هذان الفعلان يفترقان عن الافعال الثلثة السابقة في مجيئهما تامتين على قلة
افرادهما بالذكر وانكانا مشتركين مع الافعال الثلثة السابقة في الدلالة على اقتران معنى
الجملة باوقاتها وفي المجيئ بمعنى صار ولذلك لم يذكرهما تامتين ومازال ومافتئ ومابرح
ومانفك تدل على استمرار ثبوت خبرها اي خبر هذه الافعال لفاعلها اي لاسمها مذ قبله
ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستتر في قبله راجع الى الفاعل والضمير المنصوب البارز
الى الخبر تقديره مذ قبل الفاعل ذلك الخبر يعني ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه
الاستمرار مذ كان ذلك الفاعل قابلا لذلك صالحا له في المعتاد نحو مازال زيد اميرا
فانه لا يفهم منه انه كان اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كذلك مذ كان قابلا وصالحا
امره ويلزمها اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان
معنى هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها بقيد الاثبات لان نفي النفي اثبات وقد
يحذف حرف النفي في القسم لفظا ويراد به معنى نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ وما دام تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اي خبر كلمة ما دام لفاعلها
ليه لفاعل ما دام وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد
وليس تدل على نفي معنى الجملة حالا اي في زمان الحال وهو الاكثر ان العرب يستعملها
لذلك تقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي
حالا كان او غيره كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب
مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل واجيب عن الآية بان هذه الاخبار
لما كان صادرا عن الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت
بقية احكامها اي احكام افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل

بمعنى صغر به والباء عنده للتعدية [illegible]

احسن متعديا بواسطة الباء [illegible] في المفعول [illegible]

تتقوا بايديكم ثم يكون الهمزة [illegible]

يبنيان اي فعلا التعجب [illegible] التفضيل [illegible]

التفضيل منه لوجود المشابهة بينهما [illegible]

يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل للزيادة و[illegible]

قيدنا الثلاثي المجرد بقولنا قابل الزيادة والنقصان [illegible]

اذ لا يقال فيه ما مات زيد لان الموت لا يقبل زيادة [illegible]

احد زائد من موت احد آخر [illegible]

كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره واشغله [illegible]

الممتنع اي الذي امتنع بناء فعل التعجب [illegible]

مجرد مما فيه لون او عيب فنحو ما اشد [illegible]

لا يمتنع بناؤهما منه ويوقع مصدر ذلك [illegible]

عرفت ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما [illegible]

وتاخير اي بتقديم المفعول وغيره [illegible]

ان يقال بزيد احسن [illegible]

تاخير ههنا مستند [illegible] اذ كل [illegible]

شيء مستلزما لتاخير غيره وبالعكس [illegible]

لا تحقيقا فكان الشيخ رحمة الله عليه [illegible]

اليه لا يجوز التصرف فيه [illegible]

يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن [illegible]

ماكان احسن زيدا ولا يقاس عليه [illegible]

التصرفات في صيغة التعجب لكونهما غير متصرفة [illegible]

مجهول وامر ونهي وتانيث وتثنية وجمع لانها بعد [illegible]

الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال ولا تقتضيهما [illegible] مافيهما

من معنى الانشاء والمازني اجاز الفصل بالظرف حيث [illegible] بالظرف ما لا يتسع

في غيره ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق نحو ما احسن اليوم [illegible]

القسم الثالث للاخذ اي اقرب الاخذ والشروع في الفعل وهو طفق بمعنى اخذ
وجعل بمعنى طفق وكرب بفتح الراء بمعنى قرب واخذ بمعنى شرع واستعمال استعمال
هذه الالفاظ الاربعة دون مصادرها. مثل كاد اي مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد
منها اسما وخبرا يكون خبرها فعلا مضارعا دون ان نحو طفق زيد يكتب اي اخذ
واوشك بمعنى اسرع عطف على قوله اخذ فيكون من جملة القسم الثالث في استعماله
اي استعمال اوشك لا معناه نحو عسى وكاد مثل استعمالها فيستعمل تارة مثل عسى
في وجهيها اي كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها مع ان نحو
اوشك زيد ان يقوم واوشك ان يقوم زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون
الخبر فعلا مضارعا دون ان نحو اوشك زيد يقوم ولا يخفى ان عبارة المصنف هذه توهم
ان الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا اصل استعماله ان يكون بدون
ان وهذا تناقض ثم لما فرغ عن افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال **فصل**
فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره بمعنى الاضافة
في قوله فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب بهذا ترك التعريف لانه يفهم من هذه
الملابسة على انه وقع بيانا لما يفهم فيهما عند التصريح به ولان التعريف لانضباط الجزئيات
فلما انحصر المعرف في جزء او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولم اي وللتعجب صيغتان مبتدأ
متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعله وافعل به خبر لكونه فعلا التعجب نحو ما
احسن زيدا اي اي شيء احسن زيدا او في احسن ضمير وهو فاعله فما في احسن زيدا مبتدأ
نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني
الفعل والفاعل والمفعول في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش
والجملة التي بعدها صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف
تقديره الذي احسن زيدا شيء او استفهامية عند البعض فهي مبتدأ وما بعدها خبرها
وتقديره اي شيء احسن زيدا ونحو احسن بزيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى
هذا الوجه لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجب استتار ضمير الفاعل
لان الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما
في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى ما احسن بزيد صار زيد احسن وهو مفعول
عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر فعلى هذا الوجه يكون
احسن الامر لا اجلا فيكون فيه ضمير وهو فاعل اي احسن انت بزيد او زيد اي اجعله حسنا

مفردة نحو نعم رجلا زيد او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيدا او حسن الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب
او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن المجرور بمن كما في قاتله الله من
شاعر وذلك ان تريد بالتصوبة لا محالة فاحترز به عما يحسن التقابل بين النكرة
وبين ما وانما وجب تمييزه بتلك النكرة لانه لو لم يذكر له تمييز يفهم ان في نعم ضمير
او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تمييز ذلك المضمر بما منصوب المحل على التمييز نحو
قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها وما نكرة بمعنى شيء
لا موصولة ولا موصوفة والمخصوص بالمدح وقال الفراء بناء على ما موصولة بمعنى الذي
فاعل لنعم ويكون الصلة بما بعدها اي نعما هي محذوفة لانه مخصوصة بالمدح اي نعم
الذي فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في
الامثلة المذكورة الواقع بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح و
لم يصرح بتقديمه لانه قد جاء جواز تقديمه فيقال زيد نعم الرجل والثاني حبذا
نحو حبذا زيد فحب فعل المدح وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في الذهن
كما قيل في الرجل نعم الرجل ولا يجوز حذف ذا من حب تفضيلا للظاهر على المضمر و
عند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد
الواقع بعد حبذا ويجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا وبعده اي بعد حبذا تمييز مطابق لل
مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا
بخلاف نعم حيث يجب هناك التمييز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير
الملفوظ نحو حبذا رجلا زيد مثال ما كان التمييز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا
زيد رجلا مثال ما كان التمييز واقعا بعد مخصوص حبذا او حال عطف على تمييز اي و
يجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو حبذا
راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم
العامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص
بالمدح لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا فالراكب حال عن الفاعل لا عن
المخصوص وعلى هذا القياس التمييز في نعم رجلا [illegible] اما الذم فله اي فللذم فعلان
ايضا كما يكون للمدح فعلان احدهما بئس نحو بئس الرجل زيد مثال فاعل بئس

واحسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغة التعجب اما اذا لم يكن متعلقا
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف وفاقا فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق
بقوله لقيته لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلين
ام اسمين فذهب الاكثرون الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية
نحو ما اكرمني ولعدم اضافته الى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان
واحتج عليه بتصغير ما في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولعدم لحوق الضمائر
وتاء التانيث الساكنة والتصرف ولتصحيح الواو في نحو ما اخوفني ولما فرغ عن بيان
فعلي التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل افعال المدح والذم**
وضع اي افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء مدح او ذم فلا يصدق
الحد على نحو كرم زيد وشرف عمرو وقبح بكر وعور خالد ومدحت وذممت لانها لم
توضع للانشاء واما المدح فله اي فللمدح فعلان احدهما نعم وهو فعل ماض اصله
نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسما كان او فعلا اربع لغات
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين وهي الاصل وفتح الفاء
مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين
ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبئس فذهب الكسائي والبصريون الى انهما فعلان واستدلوا
على فعليتهما باتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب الباقون الى انهما
اسمان واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانه محمول
على حذف المنادى وفاعله اي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد
الذهني على الاصح اذ يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل انها
للعموم وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو المناسب
لباب نعم وذلك لان اللام لما كانت للعهد الذهني يكون المعهود بها واقعا على واحد غير
معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده مشتملا على الاجمال
والتفصيل وهو اوقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معرف باللام اما بغير واسطة
نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الرجل او بوسائط نحو نعم وجه
غلام الرجل وقد يكون فاعله اي فاعل نعم مضمرا للاختصار لان قولك نعم رجلا
من قولك نعم الرجل زيد ولانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح
ويجب تمييزه اي تفسير ذلك الضمير بنكرة منصوبة في التمييز واقعة قبل المخصوص

قوله في فعل اسما كان او فعلا اربع لغات

لانهاية له كالامور الابدية وهذا اعني تفسير الغاية بالنهاية [illegible]
بمعنى المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا [illegible]
المسافة الحقيقية او التنزيلية وعلامته اي علامة كون من للابتداء [illegible]
في مقابلته الابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى او ما يفيد فائدتها في [illegible]
الابتداء اما ان يكون من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة [illegible]
كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجيء [illegible] الابتداء [illegible]
الى الانتهاء مخصوص مع صحة ان يكون في مقابلتها [illegible] اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ بالله التجئ اليه وللتبيين اي لاظهار المقصود من
امر مبهم وعلامته اي كون من للتبيين ان يصح وضع الذي [illegible]
المعطوف مكانه اي مكان لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان
الرجس الذي هو الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصوف مكان من في نحو [illegible]
مطر اي شيء من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف منكرة بالمعرفة [illegible]
المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصوف مكانه مع ايراده [illegible]
وعلامته اي علامة كون من للتبعيض ان يصح وضع لفظ بعض مكانه [illegible]
من نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم [illegible]
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية [illegible] علامة كون من [illegible]
ان لا يختل المعنى باسقاطها اي باسقاط لفظة من [illegible] نحو ما
جاءني من احد فانه لو قيل ما جاءني احد [illegible]
الكلام الموجب على مذهب البصريين [illegible] خلافا [illegible]
والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب [illegible]
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقولهم [illegible]
كان من مطر اي قد كان مطر واجيب عن الآيات بان قوله تعالى يغفر لكم من [illegible]
خطاب لامة نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه [illegible]
وسلم لا يوجب غفران جميع امة نوح عليه السلام فعلم من هذا ان من في قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض لا للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قد
كان من مطر وشبهه مما يوهم زيادة من في الكلام الموجب فمتأول بالحمل على التبعيض
اي قد كان بعض مطر او على التبيين اي قد كان شيء من مطر وقد يجيء من

المعرف باللام نحو بئس غلام الرجل زيد مثال فاعله مضاف الى المعرف وبئس رجلا زيد
مثال فاعله مضمر للتمييز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد في فاعل
ساء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد في فاعله المضاف الى معرف باللام و
ساء رجلا زيد في فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نعم
في كون فاعلهما اسما معرفا باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة شرعا فرغ عن القسم الثاني فصل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في مقدمة واقسامه
اي اقسام الحرف سبعة عشر قسما حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف
وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحروف التفسير
وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف التوقع وحروف الاستفهام وحروف الشرط
وحروف الردع وتاء التانيث الساكنة والتنوين ونونا التاكيد **فصل** حروف الجر
كان المناسب تقديم الحروف المشبهة على حروف الجر على نسق تقديم المرفوع والمنصوب
على المجرور الا انه قدم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وفرعية الحروف المشبهة
او الكثرة دورانها في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما
يليها او لتجر الاسم وتسمى بحروف الاضافة لانها تضيف الفعل وشبهه او معنى فعل الى ما يليها
حروف وضعت لافضاء الفعل الاولى ان يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الافضاء
هو الوصول واذا عدي بالباء كان معناه الايصال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما عمل
عمله فعله وهو من تركيبه كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى فعل
وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والمجرور وحروف
النداء وحروف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي والتشبيه وغير
ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما تليه كلمة ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن
في تليه عائد الى الحرف والنصب البارز الى ما اي الى اسم تلي الحرف ذلك الاسم وانما عبر
عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت فانه
ليس بالفعل وانما مررت بزيد نظير الافضاء لشبه الفعل وهذا في الدار ابوك نظير ما
اشير اليه فيها اي في الدار نظير الافضاء بمعنى الفعل وهي اي حروف الجر تسعة عشر
حرفا احدها من قدمها على سائر الحروف لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى وهي اي
من موضوعة لابتداء الغاية اي النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء

فتى حتاك يا ابن ابي زياد * فشاذ فلا يقاس عليه غيره ورابعها في وهي في
موضوعة للظرفية اي لجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها اما حقيقة نحو زيد في
الدار والماء في الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب في النجاة في الصدق
وبمعنى على اليه ويجيء في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
اي على جذوع النخل قال صاحب المفصل بها في الآية على اصلها وليست تستعار
بمعنى على كما توهم لتمكن المصلوب في الجذوع كتمكن الكائن في الظرف وذكر الشيخ
ابن الحاجب ان كل ما فيه استقرار ومنزلته فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء
دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الحرفين نظرا
الى المعنيين نحو جلست على الارض وفي الارض ويجيء في بمعنى مع كقوله تعالى
ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
اي لما اخذتم وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم دخلت امرأة في هرة
حبستها وللمقابلة كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وخامسها
الباء وهي اي الباء مستعملة للالصاق اي لالصاق الفعل بالمجرور اما حقيقة كبه
داء او مجازا كمررت بزيد اي الصق مروري بموضع يقرب منه زيد وللاستعانة
اي للدلالة على ما دخلت هي عليه آلة للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينا به و
للمصاحبة بمعنى مع كخرج زيد بعشيرته اي مع عشيرته وللمقابلة اي للدلالة
على وقوع مجروره مقابلا لشيء آخر كبعت هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتعدية اي لجعل اللازم متعديا مثل الهمزة في
اكرمت زيدا والتضعيف في كرمته كذهبت بزيد اي اذهبته وللظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية
قياسا مفعول مطلق له قسناها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتكون الباء زائدة
يكون قياسا او نصب على نزع الخافض حرف زيادة الباء بالقياس بحذف الفعل
والفاعل والفعل مع الجار نسبيا في خبر النفي اي في خبر النفي اما بما نحو ما زيد بقائم
ونحو ليس زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد بقائم فان قلت
ذكر مطلق النفي والاستفهام يشتمل ليس وما ولا المشبهتين به ولا لنفي الجنس و
الهمزة وهل والامر ليس كذلك اذ الحكم مخصوص بليس وما المشبهة به وهل
قلت ولعله اراد النفي والاستفهام المعهودين في هذا الباب في عرفهم المشهور

ف قياسا

بمعنى في كقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء
كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاءني من
رجل لان من هذه من حيث انها تفيد الاستغراق لم تكن زائدة الا ترى انك لو حذفتها
كان المعنى منفي المجيئ عن رجل واحد نحو ما جاءني رجل بل رجلان ومن حيث ان
اصل الكلام مستقيم بدونها كانت زائدة بخلاف في من قولك ما جاءني من احد
فانها زائدة البتة لان احدا لا يستعمل الا في العموم وكذا لا يستعمل الا في النفي قال الجوهري
ويكون من بمعنى على نحو قوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم
مكسورة الميم ومضمومها نحو من ربي لافعلن كذا وذكر الحديثي انها تكون للانتهاء
نحو قربت منه اي قربت اليه ويجيئ للفصل واذا دخلت على ثاني المتضادين
نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وثانيتها الى وهي للوضع لانتهاء
الغاية فلا يدخل ما بعدها في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال
هي مشتركة فيهما ومنهم من قال يدخل ان كان ما بعدها جنسا لما قبلها كالمرافق
في باب الغسل والا فلا كالليل في الصوم ثم ذلك الانتهاء اما ان يكون في مكان كما في
مثاله سرت من البصرة الى الكوفة او في زمان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل
وبمعنى مع اي يجيئ الى بمعنى مع قليلا اي حال كونه قليلا او مجيئا قليلا او زمانا
قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق اي مع المرافق كقوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وثالثها حتى وهي اي حتى مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية نحو نمت البارحة حتى الصباح وبمعنى مع اي ويجيئ حتى بمعنى مع
كثيرا اي مجيئا كثيرا او زمانا كثيرا نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع المشاة وفي
قوله كثيرا اشارة الى ان حتى يجيئ بمعنى الى قليلا ولا تدخل اي حتى في غير الظاهر
اي في غير الاسم الظاهر بل يختص بالظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه استغناء عنها
بالى والاصوب ان يعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في الظاهر
ايضا لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجرد كونها بمعنى الى خلافا للمبرد فانه
اجاز دخولها في المضمر ايضا كالى متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في
الكتاب والجمهور على انه نادر شاذ ولما كان قول الجمهور مختارا عند المصنف رحمه الله عليه
حكم بشذوذه وقال وقول الشاعر الذي يتمسك به المبرد * فلا والله لا يلقى اناس

وبلود والمشمخر الجبل العالي والقنان اسم نبت [illegible] والآس شجرة [illegible]
هو الريحان وقيل الآس قطرة من العسل تقع من النحل على حجر [illegible]
القطرة على مواضع النحل ومعنى يبيت ولا يبقى على [illegible]
في الدنيا شيء ولا يسلم من الآفات التي تقع في دهره حتى [illegible]
بشواهق الجبل لما يرعاه وما يشرب [illegible] فقد يستعمل [illegible]
لزم الشر للشقاوة وقال الله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم [illegible]
ويسمى هذه اللام لام العاقبة وقد تجيء بمعنى في كقوله تعالى [illegible]
ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الآية لانه قيل المعنى عند يوم القيمة [illegible]
كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى [illegible] الحمد لله الذي هدانا لهذا وبمعنى [illegible]
تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده [illegible] وبمعنى [illegible]
وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير لنا الفضل في الدنيا [illegible]
الفاء كقوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا اي فسوف وبمعنى [illegible]
وما امروا الا ليعبدوا الله اي ان يعبدوا الله [illegible] للانشاء
تقليل افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخبرية للتكثير لانشاء [illegible]
ما دخلت عليه الا ان رب كثيرا ما تستعمل للتكثير [illegible]
ونظير رب فيما ذكر قد فانها في المضارع للتقليل [illegible]
المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم [illegible] وذهب الاخفش
الى ان رب اسم وهو مختار صاحب اللباب [illegible]
الانشاء كما ان كم الخبرية يستحق [illegible]
في معنى التميز عنها لانها للتقليل كما ان [illegible]
للتميز وهو لا يكون الا نكرة نحو رب رجل لقيته [illegible]
مفرد مذكرا ابدا اي ان كان التميز مثنى ومجموعا ومؤنثا [illegible] منصوبة على
التميز لان المضمر لما كان مبهما احتاج الى التميز نحو ربه رجلا في المفرد وربه [illegible]
في المثنى وربه رجالا في الجمع وربه امرأة [illegible] كذلك تقول ربه امرأتين في المثنى وربه
نساء في الجمع لان المضمر عائد الى شيء في الذهن لا الى شيء اسبق ذكره ليجب
المطابقة وهذا عند البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة
المضمر التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون نحو

وهو النفي بلا ومن وما المشبهة به والاستفهام بهل و ... اعا عطف على قوله قياسا
في المرفوع سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ وزيد خبره
والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ اي حسبك او خبرا لكن لا في النفي والاستفهام
نحو بحسبك زيد او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا وفي المنصوب
عطف على قوله المرفوع نحو القى بيده اي نفسه فالباء زائدة في المنصوب هو المفعول
قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم الى الهلاك
بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلبت الاعداء عليكم فهلكتم ويجيء الباء بمعنى عن
كقوله تعالى سأل سائل بعذاب اي عن عذاب وبمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق
السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك و
قد يجيء للتجريد نحو رايت زيدا بالعلم اي مجردا فالباء عن العلم يعني لبيان علم
حتى يقرأ علمه ويعلم عنه سادسها اللام وهي للاختصاص اي لاثبات شيء لشيء
والنفي من غيره وهو الظاهر وجرى عليه العمل ثم الاختصاص اما ان يكون الاختصاص
استحقاقا نحو الجل للفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة
نحو زيد ابن لعمرو وللتعليل اي لبيان علة شيء سواء كان العلة غاية كضربته
للتاديب فان التاديب علة غاية يقصد الفعل لاجلها وهو الضرب او علة
داعية وليست بغاية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج و
ليست غاية يقصد الفعل لاجلها وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله
للاختصاص كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم فاللام زائدة لان ردف متعد
بنفسه وبمعنى عن اي ويجيء اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول وما يشتق
منه كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا وبمعنى
الواو اي يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب اي عند التعجب في
اسم الله ولا يستعمل الا في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب فانما لم يقل
بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه تنبيها على انها كالواو في القسم لاكتنائه وكقوله
الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد * بمشمخر به الظيان والاس * فقوله لله متعلق
باقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لامن الالتباس اي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى
بمشمخر متعلق به وقوله به الظيان والاس جملة اسمية وقعت صفة لمشمخر والحيد
جمع حيدة وهي عقدة في قرن الوعل ويجمع على حيد وحيود كبدرة على بدر

بالظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا فانحطت رتبتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث
خصصوها باحد القسمين وانما اختاروا المظهر لاصالته وبعدها تاء القسم وهي
مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة
الاسم الى الله تعالى من قبيل اضافة العام الى الخاص كما في لفظ الشجر وبحث لكان
اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تالرحمن وذلك لان التاء بدل الواو فانحطت عن الواو
اراد واحطا درجتها من الواو وخصصوها باسم واحد وتعيينه اسم الله تعالى
لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم
الله تعالى مستدلا بقول العرب نحو ترب الكعبة والجمهور على انه شاذ و
لما اختار المصنف رحمه الله قول الجمهور قال قولهم اي قول العرب الذي استدل به
الاخفش ترب الكعبة شاذ لا يقاس عليه غيره ولما فرغ عن باء القسم وهي تدخل على
الظاهر سواء كان اسم الله او غيره والمضمر اي تدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن
وبه وبك لكون الباء اصلا في باب القسم ولا بد للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب
جملة تسمى المقسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة
جواب القسم جملة موجبة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة
الفعلية منها نحو والله لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة ووالله لافعلن كذا
نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم ودخول ان في
الاسمية اي ويجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة
نحو والله ان زيدا القائم ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى
وان كانت اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم جملة منفية يجب دخول ما ولا فيها
اسمية كانت الجملة او فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير الجملة الاسمية المنفية و
والله لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية المنفية بلا وانما وجبت في جملة القسم عليها
احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم عليها لاستقلال كل
واحد منهما بدون الاخرى واعلم انه اي الشان قد يحذف حرف النفي من جواب
القسم لزوال اللبس فيه عنه لعدم الالتباس المنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ لان المضارع المثبت لا بد له من ان يقترن باللام وههنا
حذف فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم
على القسم ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قام زيد والله

ربه رجلا و ربهما رجلين و ربهم رجالا و ربها امرأة و ربهما امرأتين و ربهن نساء

و قد تلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان تكتب الا موصولة

بخلاف غيرها من اقسام ما الاسمية فانها لا تكتب الا مفصولة فتدخل رب بعد

لحوق ما الكافة بها على الجملة اما فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد

قائم ولا بد لها اي لرب من فعل ماض تعلقت به ولو كانت مكفوفة بما وانما

وجب ان يكون لها فعل ماض لان رب للتقليل اي لتقليل المحقق الواقع وهو اي

ذلك التقليل لا يتحقق اي لا يحصل الا بها اي بالفعل الماضي واما قوله تعالى ربما

يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو كالماضي لصدق الميعاد به وتحقيقه فهو

اذن بمنزلة الموجود المحقق فيكون يود بمعنى ود ويؤيده قوله تعالى فسوف

يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم حيث جاء باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف

التي هي للاستقبال لكونه بمنزلة الموجود لتقريبه من الريب ويحذف ذلك الفعل

اي الفعل الماضي الذي تعلقت به رب غالبا اي حذفا غالبا او زمانا غالبا في

غالبا في

الغالب كقولك رب رجل اكرمني في جواب من قال هل لقيت من اكرمك اي

رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة لرجل لما تقرر من ان مجرورها لا بد له من

صفة و فعلها اي فعل رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السوال

لانها كثيرا ما تقع جوابا لسوال مذكورا ومقدر لحصول العلم به لان الجار والمجرور

يدل على الفعل العام وهو حصل او كان وانما قال غالبا لانه قد يجيء فعلها ظاهرا نحو

رب رجل اكرمني لقيته و ثامنها واو رب التي تكون بمعنى رب و في حكمها ولهذا تحتاج

صدر الكلام كما اشار اليه بقوله و هي اي واو رب الواو التي يبدأ بها في اول الكلام

ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة و يحتاج الى فعل ماض يحذف غالبا وانما

لم يقل و واو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو فيصح دخولها على الجملة

كقول الشاعر و بلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة والبلدة كل

جزء من الارض مستحيزا عامرا او غامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤانس به واليعافير

جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب وبضم الياء المخفف والعيس بالكسر

جمع عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو

القسم و يختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يدخل على الضمير ثم الظاهر سواء كان

اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن لافعلن واذا كان واو القسم مختصة

زيادة الاسم لاسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل
يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير ومختص بالظاهر والثاني ما لا زيادة
فيه بشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان المثل مثل
وهو الله تعالى اذ المماثلة من الجانبين وهو وجه تلقاه الفحول بالقبول ووجهه بان
الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد يكون اي الكاف اسما
اذا دخل عليها حرف الجر كقول الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافة والبروحب الغمام والانهام الذوب شبه تغرهن للاتي
يعلوها البريق بحباب الغمام الذائبات قال المالكي ويجيئ الكاف للتعليل كقوله تعالى
واذكروه كما هديكم وقال الفراء وقد يجيئ بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب
من قال كيف اصبحت اي اصبحت على خير والخامس عشر مذ والسادس عشر منذ
للزمان اما في الابتداء اي لابتداء الغاية في الماضي يعني في الزمان الماضي كما تقول
في شهر شعبان ما رايته مذ شهر رجب اي انتفاء رؤيتي اياه من ابتداء رجب وللظرفية
يعني بمعنى في في الحاضر اي في الزمان الحال نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي
في شهرنا وفي يومنا اي انتفاء رؤيتي اياه فيهما ولا يجوز دخولهما على المستقبل لانهما
وضعا للماضي والحال قال الحديثي ان اريد بمدخولهما اي مدخول مذ ومنذ الجار تعين
ابتداء الزمان الماضي وانتهاؤه وهو ما انت فيه تكونان للابتداء دون الانتهاء وان اريد به
الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء تكونان للظرفية بمعنى في والسابع
عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها
معنى الاستثناء اذ جررت بها ما بعدها تكون حرف جر وهذا عدها منها نحو جاءني
القوم خلا زيد وحاشا عمرو وعدا بكر واذا نصبت بها بعدها تكون فعلا فهذه
الثلثة قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا و
قد تكون اسماء واما احد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا ولما
فرغ عن بيان حروف الجر شرع في بيان حروف المشبهة بالفعل فقال **فصل الحروف**
المشبهة بالفعل ستة انما سميت بهذا الاسم لمشابهتها بالفعل المتعدي من حيث
انها تقتضي الاسمين كما تقتضي الفعل المتعدي الفاعل والمفعول ومن حيث انها تقسم
الى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث انها بنيت على الفتح مثل ان وان الى آخرها اي
الى آخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوعات وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية

تقدير الاول والله لزيد قائم وتقدير الثاني والله لقائم زيد اوتوسط اي القسم
بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام والله زيد تقدير الاول والله لزيد
قائم وتقدير الثاني والله لقائم زيد وانما حذفت جواب القسم في هاتين الصورتين
لانه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه في المعنى اوتوسط القسم بين جزئي
ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عن وهي للمجاوزة اي لمجاوزة
شيء وتعديته عن شيء آخر وهو اما حقيقي كرميت السهم عن القوس او غير حقيقي
كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العري والثالث عشر على للاستعلاء اي استيلاء
شيء على شيء وهو اما حقيقي نحو زيد على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه دين
وقد يكون عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اي على عن وعلى كلمة من الجارة فح
يكون عن بمعنى الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب
يمينه ومنه قوله من عن يميني مرت وامامي ونزلت من على الفرس اي من فوق
الفرس ومنه قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فيكونان اسمين بدليل دخول
من عليهما وقد يجيء عن للتعهد كقوله تعالى يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا
وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضي قاله المالكي وللاستعانة كقولهم رميت السهم
عن القوس وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
وعدها اياه لموعدة ويجيء بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وبمعنى في
كقولك لا يكون عن ذلك الامر والباء اي فيه لان الولي بعد النفي بينا في ذكر عن وقد يجيء
على للمصاحبة كقوله الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا
الله على ما هديكم وللظرفية كقوله تعالى على ملك سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم
وبمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله
عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بيمين فرأى غيرها خيرا منها على يمينه والرابع عشر
الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو زيد و
المشبه به وهو عمرو ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما وآدات التشبيه وهو الكاف
وزائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء على احد الوجوه وانما قلنا
ذلك لان لهذا الكلام وجهين آخرين سوى زيادة الكاف احدهما لا زيادة فيه للكاف
بل الزائدة هو مثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة بخلاف
الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من

قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد القول وما يشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى
الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن كقوله تعالى قال انها بقرة ويجب الكسر ايضا اذا
كان بعد الموصول نحو ما رايت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون
جملة البتة ويجب الكسر ايضا واذا كان في خبرها اذا كان في خبرها اي في خبر صورة
ان اللام نحو ان زيدا لقائم لان اللام لتاكيد معنى الجملة اعلم ان المصنف رحمه الله
ذكر للكسر اربعة مواضع وليس الكسر مخصوصا بها بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت
جزاء او حالا او جواب قسم واذا كان بعد حتى الابتدائية والا واما للتنبيه واذا وقعت
محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما
يعلنون وكذا بعد اذا قال صاحب الهادي وبعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال ربما
يبعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وكذا يكسر بعد ثم وبعد الذي وكذا
بعد ثم وكذا بعد كل وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وبعد
النداء ويجب الفتح اي فتح همزة مادة ان حيث يقع ان مع اسمها وخبرها فاعلا
نحو بلغني ان زيدا عالم وحيث تقع مفعولا نحو كرهت انك قائم وحيث تقع
مبتدأ نحو عندي انك قائم وحيث تقع مضافا اليه نحو عجبت من طول ان
بكرا واقف وحيث تقع مجرورا نحو عجبت من ان بكرا واقف وانما وجب الفتح في
هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه لا يكون
الا مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك عالم لان
الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث ويجب الفتح حيث
تقع بعد لو نحو انك عندنا لاكرمتك لان ما بعد لو فاعل لان مدخول لو
لا يكون الا فعلا حقيقة او تقديرا لكونه حرف الشرط والفاعل يجب ان يكون مفردا
وحيث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر لان ما بعد لولا الابتدائية مبتدأ حذف
الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للفتح ستة
مواضع وليس الفتح مخصوصا بها بل يفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الفتح
ضرب عمرو لان اصل الخبر ان يكون مفردا وكذا تفتح حيث تقع بعد لو التحضيضية
لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون مدخولها فعلا
لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانك

اي على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما مر نحو ان زيدا قائم
فتنصب ان زيدا بانه اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها اي هذه الحروف ما
الكافة ما هذه موصولة ههنا واذا لحقت بهذه الحروف ما الكافة فتكفها اي
تمنعها عن العمل اي من عمل تلك الحروف فيما بعدها على الافصح والاصح لان ما الكافة
اخرجت هذه الحروف عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين ولانها
وقعت فاصلة فتضعف عن العمل وانما قلنا على الافصح لان هذه الحروف عند لحوق
ما الكافة بها قد تعمل على لغة غير فصيحة كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على
الاصح لان بعضهم جعل ما الكافة اسماءها كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة
التي بعدها خبرها لكنه غير صحيح لان الاصح انها حرف زائد فلو قال فتكفها عن العمل
على الافصح والاصح لكان انفع ثم اعرض عن الحاق ما الكافة بهذه الحروف والحصر
التاكيد في انما وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ
اي اذا الحقها ما الكافة تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل
وعن وجوب دخولها على الاسم تقول انما قام زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم
الميتة ثم شرع في بيان احوال كل واحد من حروف الستة واشار الى التفرقة بين ان المكسورة
والمفتوحة فقال واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها اي تقررها
وتانيث الضمير اما العوده الى الجملة او الى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت ان
زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان مفتوحة
الهمزة مع ما بعدها اي بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث
لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقة جعل الجملة التي بعدها في حكم المفرد
ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد
ويجعل مصدر خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا ان تعلم يكرمك
بلغني اكرام زيد عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم
اذا كان ما يضاف اليه متعلقا له فتقول في بلغني ان زيدا اخوه منطلق بلغني انطلاق
اخ زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق لزيد و
لذلك اي ولاجل ان المكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان مفتوحة
الهمزة مع بعدها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر اي كسر همزة مادة
ان اذا كانت ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم

لانه [illegible] عطف على محل اسمها [illegible] بعد [illegible] خلاف [illegible] قوله [illegible]

الجميع على الضمير المرفوع المستتر في خبر على [illegible] [illegible]

توابع [illegible] سوى البدل كالمعطوف عند [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] وكلهم عن ابطال بعضها [illegible] على [illegible] [illegible]

[illegible] دخول اللام اي لام الابتداء [illegible] [illegible]

[illegible] تدخل لتأكيد الجملة [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] كونها بمعنى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] راغب وهو قليل [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة [illegible] [illegible]

[illegible] اللام اي دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها [illegible] [illegible]

لاهمال فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان [illegible] [illegible]

[illegible] بغير اللام واما في صورة الا [illegible] فلا [illegible] [illegible]

[illegible] صورة الاعمال [illegible] لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة [illegible]

ابن مالك الى انها لازمة عند الاعمال اذا خيف اللبس [illegible] [illegible]

ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء [illegible] [illegible]

[illegible] انها ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في [illegible] [illegible]

[illegible] ان التعليق انما يجب اذا دخلت اللام على مفعول [illegible] [illegible]

المفعول الثاني [illegible] قوله تعالى وان كلا لما [illegible] [illegible]

[illegible] بدل من المضاف اليه واللام في [illegible] [illegible]

بين لام ان ولام ليوفينهم وهو جواب قسم [illegible] [illegible]

المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم وهذا على قراءة [illegible] [illegible] بعض

القراء في الآية مشددة وليست بمخففة وحينئذ [illegible] [illegible]

المكسورة يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو [illegible] لانه لغا [illegible]

بالفعل وهي كونها ثلاثية مفتوحة الآخر [illegible] [illegible]

محضرون بتخفيف ان ورفع كل فهي ملغاة باللام [illegible] مخففة [illegible]

[illegible] ما زائدة للتاكيد وذهب بعض القراء الى ان هذه نافية [illegible] [illegible]

والتنوين في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى ان كلهم اي الكفرة [illegible]

٠٥٣

كذيهم وبعد حتى العاطفة والجارة وكذا تفتح اذا كانت معطوفة على ان المكسورة
كقوله تعالى ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى وكذا بعد
مذ ومنذ وكذا اذا ابدلت من الاسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وكذا
بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو اتقول ان زيدا منطلق كما تقول اتظن ان زيدا منطلق
وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على اسم المكسورة بعد
اللفظ يعني ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما
بعدها في حكم المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل
اي باعتبار محل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ مرفوع باعتبار المحل فيجوز العطف
على اسمها بالرفع اعتبارا للمحل على تقدير عدمها ويشترط في العطف على المحل مضي
الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير
ان زيدا قائم وعمرو قائم وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لكان مؤديا الى كون الشيء الواحد معمولا
لعاملين مختلفين اذ ذاهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول لان ومن حيث
انه خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز والكوفيون لم يشترطوا مضي
الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقا وباعتبار لفظ اسم ان فانه لفظا منصوب
لانها موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ والمكسورة
اعم من ان يكون لفظا او حكما لئلا يشكل بما وقع بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي
جزئي العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو
مثل ان زيدا قائم وعمرو فان قوله عمرو يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة
ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر
اذا اكد قبله او بينهما بلا ضعف وبلا تاكيد وفصل مع ضعف وعلى الابتداء وخبره
محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقا
ولم يجز السيرافي العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة
في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج زيد
لكن بكرا خارج وعمرو لانها موضوعة للاستدراك وهو غير مغير لمعنى الابتداء
كما لا ينافيه التاكيد خلافا لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل

لانه ان كان التي هي منصوبا ففي المصدرية والا ففي المخففة وانما اختيرت هذه الحروف
للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال فلها نوع من وجه مشابهتها بالفعل
عوض عنه ما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المتصرف لان الفعل
الجامد لا يجب دخول احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى
وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الى الفرق لان
المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد وانما قيل في الفعل لان المفتوحة المخففة اذا
دخلت على الاسم لا يجب دخول احد هذه الحروف عليه لانها لا تلتبس بان المصدرية
لانها لا تدخل الا على الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو
وقع وقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف فلا يحتاج الى الفرق والعوض
مع الاسم وكان للتشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تجيء كان
للشك نحو كانك تمشي في هواك لفظ كان مركب من كاف التشبيه وان التي
هي مكسورة الهمزة وينشاء من هذا الكلام سوال وهو ان كلمة كان لم تكن
حرفا براسها بل كانت مركبة من كاف التشبيه وان مكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر
الهمزة فيها ولم تكسر بل تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت الهمزة في
كان لتقديم الكاف التي هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة
عليها اي على ان وبعد حرف الجر تفتح همزة ان كما عرفت لان حرف الجر لا تدخل
الا على المفرد فتفتح ههنا رعاية للصورة وان كان المعنى على الكسر تقديره اي تقدير
نحو كان زيدا الاسد واصله ان زيدا كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انها
التشبيه في اول الامر هذا ما ذهب اليه الخليل وهو اختيار المص رحمه الله والجمهور على
انها حرف براسها حملا على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب هو الصحيح وقد تخفف
اي كان فتلغي اي تهمل عن العمل بعد التخفيف على الافصح نحو كان زيد اسد لزوال
بعض مشابهتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشان بعد التخفيف كما في
ان المفتوحة المخففة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبه وهو كمال مشابهتها
بالفعل واعلم ان الفرق بين كان والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما
ان وجه الشبه اقوى في الكاف والثاني ان كان تقتضي صدر الكلام بخلاف
الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند البصريين وقال
الكوفيون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان

يوم القيمة محضرون عند نا للحساب ويجوز اعمالها ايضًا على ما هو الاصل كقوله
تعالى وان كلا لما بتخفيفان ونصب كل ولما كان الغاءها غالبا صرح به فقال ويجوز
الغاؤها ولم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز
الالغاء فالكوفيون يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على
قوله وح يجوز الغاءها اي حين اذا خففت ان المكسورة يجوز دخولها على الافعال
الداخلة على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت
من قبله لمن الضالين وان نظنك لمن الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال
لجواز الغائها ولحصول تاكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها واصلها حينئذ و
لذلك خص دخولها بهذه الافعال وكذا اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة
وح اي حين اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر
اذ لو لم يقدر والعملها ضمير شان مقدر ولم يجد واعاملة في الظاهر للزم مزية
المكسورة التي هي اضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك
كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا وجب اعمال ان المفتوحة المخففة في ضمير مقدر
فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله رب
العلمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر اولا نحو قد
كان زيد وان قد علمت زيدا وان قد قام زيد ويجب دخول السين او سوف او قد
او حرف النفي على الفعل يلي الفعل الذي تدخل عليه ان المفتوحة المخففة نظير السين
كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ونظير سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه سوف
ياتي كل ما قدروا ونظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا ونظير حرف النفي قوله
تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وقولك ان ما
خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة المخففة
بقوله الضمير اي ضمير الشان المستتر اي المقدر اسم ان المفتوحة المخففة والجملة
الواقعة بعدها خبرها اي خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحروف الاربعة
على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حذف احدى
نونيها وليفرق احدى الثلثة الاول بينهما وبين ان المصدرية في الموجب واما النفي
فيفرق بينهما من حيث المعنى لانه وان عني بحرف النفي الاستقبال في المخففة اذ
لا يجب الاجتماع بين حرف الاستقبال والانفي المصدرية من حيث اللفظ

للترجي اي لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترحمون وفيه ترجي العباد كقول الشاعر ✦ احب الصالحين ولست منهم ✦ لعل الله يرزقني صلاحا ✦ قيل قائله امام المسلمين ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه ولم يبلغ ذلك الي ولو بلغه لم يرض باشد تعبيره بالشاعر او امر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة تكون قريبا وجاء الجر به بلعل بجعلها من حروف الجر في بعض النسخ وشذ الجر بها نحو لعل زيد قائم و هو اي مجيئ الجر بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمني والترجي ان التمني تستعمل في الممكنات والمستحيلات والترجي لا تستعمل الا في الممكنات وفي لعل جاء في لعل لغات آخر احدها علّ بدون اللام الثاني عنّ بدون اللام وقلب اللام الثانية نونا والثالثة ان بقلب العين الفا قال الله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون اي لعلها فيمن قرء بالفتح والرابعة لانّ بثبوت اللام الاولى وقلب العين الفا واللام الثانية نونا والخامسة لعنّ بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد اصله اي لفظ لعل علّ بدون اللام الاولى زيدت فيه اي في علّ اللام فصار لعل والبواقي من اللغات المذكور فرع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة شرع في بيان حروف العطف فقال **فصل** وحروف العطف عشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن المخففة فالاربعة الاول للجمع والستة الاخيرة للتفسير والاول جمع الاولى وهي من الواو الى حتى للجمع اي الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقا اي من غير تقييد بترتيب اوقران او تراخ او تقديم وتأخير والواو ولاصالتها في باب العطف ولكونها للجمع مطلقا نحو جاءني زيد وعمرو اي صدق المجيئ عنهما سواء كان زيد المعطوف عليه متقدما في المجيئ او كان عمرو المعطوف متقدما فيه قال الله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والفاء للترتيب بلا مهلة اي بلا تراخ بين المعطوف والمعطوف عليه اما حقيقة نحو قام زيد فعمرو وهذا انما يقال اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في القيام على عمرو المعطوف وكان هو متأخرا فيه عن زيد بلا مهلة اي مع وصل عادة نحو قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما وانزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وثم للترتيب بمهلة اي بتراخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالد اي ثم دخل خالد في الدار وهذا اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول على خالد المعطوف

فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نشأ
عن كلام سابق للسامع نحو ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجئ زيد لم يجئ عمرو فدفع وهمه بقوله لكن عمرو
قد جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجئ وعدمه ولهذا
يتوسط اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيا او اثباتا في المعنى فالمطلوب
هو التغاير المعنوي ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو يوجد نحو ما جاءني
زيد لكن عمروا قد جاء قال الله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرا حاضر فان فيه ليس تغاير لفظي
بل هو مقصور على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي
ان تعرف ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
في الجملة كما في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ اللائق
ان يشكروا ويجوز معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة الواو نحو ما قام زيد
ولكن عمروا قاعد ليفرق بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف
عليها لا يجوز ومنهم من قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ
حرف عطف فلا يجوز دخول حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى
عن العمل بعد التخفيف نحو مشى زيد لكن بكر اعندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت
بلكن للعطف لفظا ومعنى اجريت مجريها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه
يجوز اعمالها بعد التخفيف ايض وعلى هذا لو قال وتخفف فتلغى على الاكثر لكان اولى
ليكون اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمني اي لانشاء التمني وهو طلب حصول
شئ على سبيل المحبة نحو ليت هندا عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء ليت
زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمنى او
تمنيت زيدا قائما وهذا الفعل متعد الى مفعولين الجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت عند الفراء واجازه الكسائي ايض ولكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان
قائما فقائما في هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا
من مواقع وجوب حذف كان عنده واجازه المحققون ايضا لكن نصب الجزء الثاني
على الحالية عندهم وهذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم
من هذا انهم اتفقوا على اجازة ليت زيدا قائما لكن اختلفوا في توجيه نصبه ولعل

وهذا الفصل يتعلق الى الفصل الذي

الامرين لا بعينه في علم المتكلم وقد يجيئ او بمعنى الى والا كما مر وبمعنى بل نحو قوله تعالى
وارسلناه الى مائة الف او يزيدون ثم اشار الى الفرق بين اما واو بعد اشتراكهما في المعنى
بقوله واما انما يكون حرف عطف اذا تقدمها اي اما العاطفة اما اخرى في انما
يلزم ذلك تنبيها من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العدد اما زوج واما
فرد ويجوز ان يتقدم اما على او نحو زيد اما كاتب او امي ويجوز ان لا يتقدم اما على او
نحو زيد كاتب او امي ثم تقدم اما على المعطوف عليه بدخول الواو عليه يوهم انها
ليست حرف عطف كما ذهب اليه ابو علي الفارسي والقطع بكونها للشك مثلا يوجب
انها حرف عطف كما ذهب اليه الجمهور ثم اشار الى تحقيق معنى ام والى الفرق بينها وبين
او واما بقوله وام على قسمين احدهما متصلة وهو اي ام المتصلة وتذكير الضمير
باعتبار ما ذكر ولان تانيث ام غير حقيقي ما اي حرف يسال بها اي بتلك الحرف فالضمير
المجرور راجع الى ما باعتبار المعنى عن تعيين احد الامرين والحال ان السائل يعلم ثبوت
احدهما اي احد الامرين حال كونه مبهما اي غير معين في علمه بخلاف او واما
اليه وهذا متلبس بمخالفتهما فان السائل بهما اي باو واما لا يعلم ثبوت احدهما اي
احد الامرين اصلا لا معينا ولا مبهما وتستعمل اي ام المتصلة بثلث شرائط الشرط
الاول ان يقع قبلها اي قبل ام المتصلة همزة اي همزة الاستفهام وهل لان الهمزة عريقة
في الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرو او تقديرا
كقول الشاعر لعمري ما ادري وان كنت داريا ٭ بسبع رميت الجمر ام بثمان ٭ اي
السبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها اي ام
المتصلة اي يقع بعدها لفظا مثل ما اي مثل لفظ يلي الهمزة اي يقع بعد الهمزة
اعني اذا كان بعد الهمزة اسم مفرد فكذلك يكون بعد ام اسم المفرد كما مر مثاله واذا كان
بعد الهمزة فعل اي جملة فعلية فكذلك بعدها يكون بعد ام فعل نحو اقام زيد ام
قعد وكذا اذا كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون بعد ام جملة اسمية نحو
ازيد عندك ام عمرو بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليهما لفظ مثل ما يلي
الهمزة واذا كان كذلك فلا يقال ارايت زيدا ام عمرا بدون الفعل بعد ام في مقابلة
الهمزة لان ام في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسم و
ما يلي الهمزة فعل فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو
اختيار الشيخ ابن الحاجب وفي مذهب سيبويه انه جائز حسن ولعله اعتبر المعنى اذ

وبينهما مهلة اي ويكون بين المعطوف والمعطوف عليه تراخ وقد يجيء ثم لمجرد التعظيم
نحو قوله تعالى ثم ما ادراك ما يوم الدين وثم كلا سوف تعلمون وقد يجيء زائدة عند
الاخفش نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا او قيل انها بمعنى اللام وحتى كثم اي مثله
في الترتيب والمهلة الا ان مهلتها اي مهلة حتى اقل من مهلة ثم فيكون حتى متوسط
بين الفاء وثم وشرطها اي شرط حتى ان يكون معطوفها اي معطوف حتى داخلا في المعطوف
عليه لكونها للغاية اتفق النحاة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفها داخلا في
المعطوف عليه حقيقة حتى يجر الصباح ولا ينصب في قولك نمت البارحة حتى
الصباح قال الرضي ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء لما قبلها او لما دل عليه
ما قبلها واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر جزء مما قبلها
نحو نمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا التصريح يوجب ان يكون ما بعد
حتى العاطفة جزء لما قبلها حقيقة ولا يكتفيها الجزئية الاعتبارية وبانه يجوز في نمت
البارحة حتى الصباح ان يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وانما الخلاف
في جواز جره فجاز عند الجمهور دون السيرافي معجاعة وهي اي حتى تفيد قوة في
المعطوف نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الجيش حتى الامير او تفيد ضعفا في
المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي قدم ركبان الحاج حتى رجالتهم واو واما
وام ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين او
الامور حال كونه بينهما لا بعينه اي غير معين في علم المتكلم واكتفى المصرح باقل
ما لابد منه فلم يقل او الامور وكذا فعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام
ما تضمن واذا تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امرأة اي مررت بواحد منهما
من غير تعيين وهذا في او للشك واما التي للتفصيل كما في التقسيم والتي للابهام
فانها للمعين في علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصوده ان يبين المعين المشترك
بين جميع هذه الحروف الثلثة بخلاف التفصيل والابهام فانهما لا يجريان في ام وبهذا
سقط ما قيل من انها جاءت لكل الامرين في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
لانه على تقدير التسليم كان كلامنا في المعنى المشترك بين الحروف الثلثة فانه غير جار
في ام واما ما اجاب به بعضهم من انها في الاية الكريمة مستعملة او لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي فلا ينافي
الاختيار لانها وان كانت واقعة لاحد الامرين والعموم لزوم من دخول النفي لكنها ليست لاحد

من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي

قلنا ما الابهام

عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت اي شرعت في السؤال
الآخر عن حصول عمرو وابل ولكن جميعها اي جميع هذه الحروف الثلثة مشتركة في
لثبوت الحكم لاحد الامرين معينا اي حال كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم اما لا
فلنفي ما وجب اي ثبت من الحكم للاول اي المعطوف عليه عن الثاني اي المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاء زيد لا عمرو فلا يعطف بها
الا في الايجاب يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمرو ولا يحسن معها اظهار اداة نحو جاء
زيد لا جاء عمرو ولئلا يلتبس بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم وعطف على المضارع
بها نادر وما وقعت بعد غير في لتاكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين وبل للاضراب
اي للاعراض عن الاول موجبا كان او منفيا يعني لصرف الحكم عن الاول واثباته للثاني
على عكس لا نحو جاء زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو اي المنسوب اليه مجيء عمرو
نحو ما جاء زيد بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاء عمرو وح يكون بل للاضراب عن نفي
مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاء عمرو وهي ح يكون بيان
من نسبت اليه عدم المجيء في عطف الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ في الثانية نحو قوله
تعالى ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا يجوز
ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك قد عرفت معنى استدراك فلم يذكره ههنا
ويلزمها اي لكن النفي فلا يستعمل بدونه لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
معنى ويكون النفي اما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء او بعدها نحو قام بكر لكن خالد
لم يقم تفصيل المقام ان لكن اذا عطفت المفرد على المفرد لزم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاءني زيد
لكن عمرو وما رأيت احدا لكن عمروا وهي ح نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي عن الاول واذا عطفت
الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها او بعدها وهي ح مثل بل في اتيانها بعد النفي والايجاب
نفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وجاء زيد لكن عمرو لم يجيء ففي جميع الصور
لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لما فرغ عن بيان حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه
فقال **فصل حروف التنبيه** ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست حروف
المعاني بل هي اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة
الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وها وضعت اي هذه
الثلثة لتنبيه المخاطب والغافل قبل الشروع في الكلام لئلا يفوته اي المخاطب
شيء من الكلام الذي يلقيه المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويتمكن في ذهنه

المعنى أرأيت زيدا أم رأيت عمرا أولا وجهان يقال ازيدا رأيت أم عمرا لا يثبت من ولا ثم
بأن المطلوب تعيين احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرو بغير الهمزة الا على الشذوذ و
الشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستوين محققا اي ثابتا عند المتكلم لا مبهما وانما
يكون الاستفهام اي استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب تعيين احد
المستوين بعد تحققهما عنده فلذلك اي فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب أم اي ما يسأل بها بالتعيين
اي بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون نعم او لا لعدم افادتهما التعيين
فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه اي جواب هذا القول بتعيين احدهما فيقال في الجواب
زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الهمزة فاذا قيل اجاءك زيد
او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو يصح جوابهما بنعم او لا لان المطلوب بالسؤال ان احدهما
لا بعينه جاءك والثاني ام منقطعة وهي ما يكون بمعنى بل مع الهمزة اي للاضراب عن
الاول والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا
او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
كما رأيت شبحا اي صورة من بعيد اي من مكان بعيد قلت بعد رؤيتها انها اي الشبح
وتأنيث الضمير باعتبار الصورة لابل على سبيل القطع اي على وجه اليقين لانك اذا
رأيتها اعتقدت انها ابل بلا شك ثم حصل لك شك انها اي الشبح شاة لانك اذا
قربت منها علمت انها ليست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد الشك في كونها
ابلا ام هي شاة تقصد الاعراض عن الاخبار الاول وهو انها لابل والاستيناف اي الابتداء
لسؤال آخر وهو انها شاة معناه اي معنى قولك ام شاة بل أهي شاة ام شيء آخر واعترض
على قولهم انها لابل ام شاة بانه من عطف الانشاء على الاخبار وقد اتفقوا على عدم جواز
هذا العطف واجيب بانه استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وفيه نظر لانه
يلزم على هذا ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام في
عدهما منها في الصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
الاخبار بتأويل القصة وجعل عطف قصة في قصة سيما في مقام الاضراب واعلم ان ام المنقطعة
لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انها لابل ام شاة او في الاستفهام نحو أعندك
زيد ام عمرو سألت اولا مفعول فيه لقوله سألت زمانا سابقا ووقتا ماضيا

اي جواب هذا القول

عطف الانشاء على الاخبار

مثبتا كان الكلام السابق او منفيا استفهاما كان او خبرا ففي جواب قام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد وبلى تختص بايجاب ما نفي قبله اي باثبات
ما نفي من الكلام السابق يعني انها تنقض نفيا سابقا وتصيره اثباتا سواء كان
ذلك النفي استفهاما اي متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
فمعنى بلى في باب الست بربكم بل انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلى
قام اي زيد وينبغي ان يعلم انه ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب جواب النفي
السابق لا يشتمل نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان
او منفيا وان كان المراد به اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او تثبيته اثباتا كان او
نفيا لا يشتمل بلى لانها ليست هذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو
قال حروف التصديق والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستفهام وذهب
بعضهم الى انها تاتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم و
هذا يخالف لما ذكره المص والشيخ ابن الحاجب ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم من غير ان يصرح بفعل القسم بعدها كما قيل هل كان كذا قلت في جوابه
اي والله ولا يقال اي وقسمت والله وجاء اي الله بحذف حرف القسم ونصب الله
الا اذا كان قبله ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور ولا ضمير لنا بتقدير الجار
وفي اي ها الله ذا اذا كان مجردا عن ياء التنبيه ثلثة اوجه احدها حذف الياء لالتقاء
الساكنين والثاني فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع
بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها من التحريك والحذف
وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حده لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى
كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدهما وهذا ايضا من خصائص لفظة
الله واجل وجير وان ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر
مثبتا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اجل وجير
وان اي اصدقك في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول
ان نعم في الاستخبار احسن وجير في الخبر وقيل ان جير اسم قسم للعرب فيقال جير
لافعلن كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوين عليه وقد
جاء ان لتصديق الدعاء كقول ابن زبير حين جاءه اعرابي فسئله شيئا فلم يعطه
فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن زبير جوابا له ان وراكبها اي

سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سواء اتصلت
باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع الاشارة واما اذا حصل بينهما وبين اسم الاشارة
فهي في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء والاصل انتم هؤلاء فالا واما
لا بد خلان الا على الجملة لانهما وضعتا لتاكيد مضمون الجملة تفتح بهما الكلام لايقاظ
السامع او لتنبيهه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى
الا انهم هم المفسدون وكقول الشاعر اما والذي ابكى واضحك والذي ٭ امات واحيى
والذي امره الامر ٭ البيت لابي الصخر الهذلي يقسم بالله تعالى واما للتنبيه والواو للقسم
والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد على ان ما للتنبيه دخلت على الجملة
الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل واما لا تضرب والثالث اي الحرف الثالث من حروف
التنبيه وهو ها تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ها زيد قائم او فعلية نحو ها
افعل كذا والمفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسم الاشارة نحو هذا او هؤلاء وكذا
هذان وهاتان فهذه الحروف ثلثتها تدخل على الجمل كلها وتدخل ها خاصة على المفردات
من اسماء الاشارة ثم لما فرغ عن بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء
فقال **فصل** حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة اي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقريب اي لنداء القريب وايا و
هيا يستعملان للبعيد اي لنداء البعيد ويا اعمها اي اعم جميع حروف النداء كما
فسره بقوله اي يقع للقريب والبعيد وفي بعض النسخ ويا لهما وللمتوسط فان قلت ينبغي
ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد قلت انما ذكر يا في اسم
الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا لها عن مظان القبول ثم اعلم ان يا كما
انه اعمها بحسب المعنى كذلك اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة و
مذكورة ولا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادي اسم الله تعالى والاسم المستغاث
الا بها وايها الا بها ولا يندب الا بها او بوا وقد مر احكام المنادى في قسم الاسم فلا نعاد
ثم لما فرغ عن بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**
حروف الايجاب ستة نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتحتين وسكون
اللام وجير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون اما نعم جاء في
نعم اربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون
والعين وانه تقلب العين المفتوحة حاء فللتقرير كلام سابق اي لتثبيت مضمونه

بعد جميع حروف الجر وجاء زيادة ما مع المضاف على قلة نحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون
ونحو من غير جرم وقيل ان ما بعد حروف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور
بعدها بدل منهما ولا تزاد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة بعد النفي
سواء كان النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فان الغير بمعنى لا النافية وكذا تزاد لا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا و
تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وتزاد لا قبل اقسم قليلا و
كثر زيادتها قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاشعار بان جوابه نفي ولا زائدة في القسم نحو قوله
تعالى لا اقسم بمعنى اقسم والسر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغني عن القسم
فتبرز لذلك في صورة القسم وجاء زيادتها مع المضاف على الشذوذ كقوله فلان في بير
لا حور سرى وما شعر الحور الهلاك اي فلان في بير هلاك سرى وما علم واما من زيادة الباء واللام فقد
ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على التفصيل فلا نعيده ههنا وما كان من زيادة
الباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خص زيادتها بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف ثم علم ان
الكاف عن العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذما الا انهم لم يجعلوها
من حروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل كما في
كف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين ثم لما فرغ عن بيان حروف الزيادة شرع في
بيان حرفي التفسير فقال **فصل** حرف التفسير سقط نون التثنية للاضافة اي بفتح الهمزة
وسكون الياء وان بفتح الهمزة وسكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير باعراب ما
قبله قال الحديثي ويعرب المفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكي انه عطف بيان لان
ما بعدها يبين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة فاي تفسير به مطلقا سواء كان في مفرد كما
تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرية اي اهل القرية او جملة كما تقول في تفسير قطع رزقه
ضرب لبة مات وان انما يفسر به اي بلفظ ان فعل متلبس بمعنى القول كالامر والنهي
قوله ... ثم بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان
فيهم وامر ان اقرأ وكتبت اليه ان اكرم ثم الفعل الواقع بعدها يكون مفعولا له ... تفسير مفعوله
المناسب معنى قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم اي وناديناه بشيء هو قوله يا ابراهيم
وقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول العام المقدر وقد يكون مفعولا له ... تفسيرا
وقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فانه تفسير بان لفعل فيه معنى القول لا
القول الصريح فلا يقال قلت له ان اكتب اذ هو في قوة لفظ الصريح لا بمعناه وفي معنى القول

لعن الله بتلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف
الزيادة فقال **فصل** حروف الزيادة سبعة ان وان وما ولا ومن والباء واللام
المراد بالزيادة ما لا يتغير به المعنى الاصلي حتى يكون وجوده وعدمه مساويين وليس
بمعنى زيادتها ان تكون واقعة بالزيادة ابدا بمعنى انها حيث وقعت زائدة بل انها
قد تتصف بالزيادة ومن شانها ان تزاد بمعنى انه اذا اريد زيادة حرف في الكلام زيدت
حرف منهما ولهذا سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضا والمقصود من زيادتها
في الكلام التاكيد والفصاحة او كلاهما او غير ذلك فان بكسرة الهمزة وسكون النون
والفاء للتفسير تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان زيد قائم
وكقول لحسان ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد وقال بعضهم
انها ان النافية دخلت عليها ما النافية لتاكيد النفي وهذا ضعيف لكراهتهم لاجتماع
حرفين اصليين بمعنى واحد ولهذا لا يجوز ان يقال ان لزيد ولا بالرجل وتزاد ان مع
ما المصدرية قليلا نحو انتظر ما ان يجلس الامير اي مدة جلوس الامير وكذا تزاد
ان مع ما الاسمية كقوله تعالى لقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ومع الا التنبيه نحو الا ان
قام زيد وتزاد ان مع لما الحينية نحو لما ان جلست جلست ان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد زيادة حاصلة مع لما كثيرا كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال في الضمار ان قد يكون صلة
لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي بعدم
فجعل الواقعة بعد لما مقابلة للزائدة ووجهه خفي وضم منه موضع زيادة ان لم يذكره
وتزاد ان بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد ان مع كاف التشبيه
قليلا نحو قوله كان ظبية وما تزاد زيادة حاصلة مع اذ ومتى واي وايان واين وان شرطيات
اي حال كون هذه الكلمات ادوات الشرط وفيه احتراز عما اذا لم تكن شرطيات فان ما تزاد
معها وان جاء استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صمت صمت وكذا البواقي نحو متى ما
تخرج اخرج واي ما تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وايما تجلس
اجلس وقوله تعالى اما ترين واما نذهبن بك واما تخافن ويلزم في يفعل اما نون
التاكيد غالبا لكون الفعل اولى بالتاكيد من حيث انه المقصود من الحروف نحو ما تقسم
اقسم بلا نون التاكيد قليلا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر سماعا نحو قوله فبما رحمة
من الله وهما قليل ومما خطيئاتهم اغرقوا وانما قال وبعد بعض حروف الجر لانها

قع بعدها اي حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اي فهو معمول باضمار فعل بعدها كما
ول لمن ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
عل مضمر بعد هلا قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعدها لا
عل مقدر بعدها التوسعهم في الظروف نحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
رتني وقد جاء الجملة الاسمية بعدها للضرورة كقوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة
فهلا نفس ليلى شفيعها + وجميعها اي جميع حروف التحضيض مركبة الجزئين جزءها الثاني
روف النفي في جميعها والجزء الاول حرف الشرط في بعضها وهو لولا ولوما او حرف الاستفهام
بعضها وهو هلا او حرف المصدر في بعضها وهو الا لولا ولوما لهما معنى اخر سوى التحضيض
هو اي ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى نحو لولا علي لهلك عمر لولا
موجود لهلك عمر ففيه اشعار بالوجود ثم الفارق بين لولا هذه وبين لولا التحضيض
ك اذا قلت لولا ضربت زيدا تم الكلام واذا قلت لولا علي لم يتم حتى لم تجيء بقولك لهلك
مر وح اي حين اذا كانت لولا لذلك المعنى الاخر يحتاج الى الجملتين اللتين اوليهما اي
لى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا يقدر
بر للمبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائي
لاسم بعدها فاعل الفعل مقدر لولا علي لهلك عمر فهي على هذا وان يحتاج الى الجملتين
ن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها ثم لما فرغ عن
يان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال **فصل** حرف التوقع قد سميت
رف التوقع لانه يخبر بها المتوقع الاخبار وهي اي قد اذا دخلت في الماضي يكون لتقريب
اضي الى الحال نحو قد ركب الامير اي قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
لاجل ذلك اي ولاجل ان قد في الماضي لتقريبه الى الحال سميت قد حرف التقريب
جم كما سمي بحرف التوقع ولهذا اي ولاجل انها لتقريب الماضي الى الحال تلزم اي قد لفظا
مع الماضي ليصلح اي الماضي ان يقع حالا لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل
نك اذا قلت جاءني زيد قد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف
حال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقريبه الى زمان العامل فيجعل
كما لان القريب من الشيء في حكم الفارق له ولذلك لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح
ستعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقد قال فلان اليوم
قد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة

واما ان في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير للامر للقول وينبغي ان
يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه لا يحتاج من جهة
للتفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليس ان فيه مفسرة
لان وقوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر اي اعلم استعمالا من ان لجواز ان
يفسر بهما ما ليس فيه معنى القول وما فيه معنى القول ولفظ القول الصريح وقال ابن
المالك الغالب في اي ان تكون تفسيرا لغير معين ثم لما فرغ عن بيان حرفي التفسير شرع
في بيان حروف المصدر فقال **فصل** حروف المصدر اي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر
فالاضافة بادنى ملابسة ثلثة وزاد بعضهم كي ولو في حروف المصدر ما وان بفتح الهمزة
وتخفيف النون وأنّ بفتح الهمزة وتشديد النون فما وان للجملة الفعلية اي ويختصان
للجملة الفعلية فانهما لا تدخلان الا عليها فتجعلانها في حكم المفرد فما كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء مصدر رحب على وزن كرم ومعناه الاتساع
وكقوله الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا اي ذهابها وان نحو
قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي قولهم وانّ للجملة الاسمية اي يختص للجملة
الاسمية فانها لا تدخل الا عليها فتجعلها في حكم المصدر لخبرها نحو علمت انك قائم
اي قيامك وفي معناه ان امكن نحو يعجبني ان زيدا اخوك اي اخوك زيد لك وان تعذرت
الكون نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض وهذا
عند سيبويه واجاز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا ثم اعلم ان اختصاص ان بالجملة
الاسمية اذا لم يكن مخففة ولم تلحق بها ما الكافة واما اذا خففت او كفت بما فيجيء فيها الجملة
الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال
فصل حروف التحضيض حروف تدل على تحضيض الفعل وتحريضه اربعة هلا والا
ولولا ولوما لها اي لهذه الحروف صدر الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب
التصدير بها ليعلم في اول الامر ان كون الكلام من ذلك ومعناها اي معنى هذه الحروف
حث وطلب على الفعل ان دخلت المضارع نحو هلا تاكل قال الله تعالى لوما تاتينا
بالملائكة ومعناها اللوم والتعيير اي تنديم وتوبيخ على تركها الفعل ان دخلت على الماضي نحو
هلا ضربت زيدا ثم اي حين اذا دخلت على الماضي لا يكون معناها تحضيضا الا باعتبار
ما فات من الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحث انما يتعلق
بالفعل ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان

اضافة بادنى ملابسة

اياها ولا يستعمل هل في هذه المواضع اي المواضع الاربعة المذكورة اما في الموضع الاول
فلكون هل في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فاذا وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه ولم تتسل بغيره واما
اذا لم تجد الفعل بعدها فحرمت بر صيرت ذاهلة عنه فلا يقال ازيد خرج وهل زيدا ضربت
كما لا يقال فقد زيد خرج وقد زيد اضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم
وجود الفعل ههنا واما في الموضع الثاني فلان هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واما في
الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع
فلان الهمزة في الاستفهام كما مر آنفا ولكونها اخص من هل ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال
فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفا في الاستعمال من هل والى ما بينا من وجه دخول الهمزة في
المواضع الاربعة المذكورة دون هل اشار بقوله وههنا اي في مسئلة دخول الهمزة فيما
لا يدخل فيه هل بحث اي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في ثلاث المواضع
دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة الى
المداخل التي يكون هل مختصة بها فانها يختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول
الهمزة فيها ايضا وهي ان حروف العطف قد تدخل على هل دون الهمزة كقوله تعالى فهل انتم شاكرون
وهل يهلك الا القوم الفاسقون ويضرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا
تقول وهل تكرمني وتقول اسلم اليه ثم هل تلتفت الي ويجيء هل وسائر كلم الاستفهام
بعد ام ولا يجيء الهمزة بعدها قال الرضي ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم يثوب وافادتها فائدة النفي
حتى جاز ان يجيء بعدها الاقصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل الموكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه
التصرفات في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهمزة فيكون كل واحد منهما اعم
الآخر من وجه ثم لما فرغ عن بيان حرفي الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال

فصل حروف الشرط ثلثة ان بكسر الهمزة وسكون النون ولو واما بفتح الهمزة لها
اي لهذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وتدخل كل واحد منها اي من
الاحرف على الجملتين الاسميتين بل يجب دخولهما على الجملتين الفعليتين و
هو بينا في قوله فيما بعد ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا فان كان للاستقبال وان
دخل الماضي اي على الماضي وان هذه الوصل نحو ان زرتني اكرمتك

وكقوله هل يجيك فهل جزيت يا عمرو

قد لا بتأويل وقد يجيء قد في الماضي للتأكيد مجردة عن التقريب اذا كان ما دخل عليه
قد جوابا لمن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جوابا له قد قام زيد وفي المضارع
عطف على قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
الذين يتسللون منكم لواذا وقد يجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل اي و
بين فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمري بت ساهرا وقد يحذف الفعل
بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل
برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت البيت للنابغة وقوله افد فعل ماض على وزن علم بمعنى
قرب ويروى ازف ومعناهما واحد اي قرب ارتحالنا الان الابل التي نشير عليها ...
اي تذهب برحالنا فكان الشأن انها اذهبت برحالنا لصحة غير منا على الارتحال ثم لما
فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال **فصل** حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما اي لهذين الحرفين صدر الكلام لانهما تدخلان على احد انواع الكلام
وهو الاستفهام فوجب لتصديرهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخلان
عليه وهما تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو ازيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام
زيد في الجملة الفعلية واقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولهما اي
دخول الهمزة وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولهما على الاسمية وانما
كان دخولهما على الفعلية اكثر اذ الاستفهام بالفعل اولى من الاسم ولهذا كان تقدير
الاسم بعد الهمزة فاعلا اذا كان بعدها فعل احسن من تقديره مبتدأ كما تقول ازيد
قائم ثم اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر تصرفا في الاستعمال من هل بقوله وقد تختص
الهمزة في مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي
اربعة احدها ان يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيدا ضربت ولا يجوز ان
يقال هل زيدا ضربت والثاني ان يستعمل الهمزة للانكار نحو اتضرب زيدا وهو
اخوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك والثالث ان يستعمل مع ام المتصلة
نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان يقال هل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل الهمزة على حرف
العطف نحو اومن كان واثم اذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن
بمعنى الهمزة واما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لمواخيها

في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام بتقديم الشرط وغيره
عليه جاز ان يعتبر القسم ان يكون الجواب له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو
ان اتيتني والله لاتيك وجاز ان يلغى بجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجب ان يكون الشرط
ماضيا ويصير القسم ملغى نحو ان تاتني والله تاتك واما للتفصيل ما ذكر مجملا نحو قوله
تعالى فمنهم شقي وسعيد واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار لا
انهم لم يلتزموا تعددا كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية حيث لم يذكر اما اخرى
لكونها يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم والراسخون في تقديره واما الراسخون في العلم
والصحيح انها غير لازمة اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقال اما انا
فقد فعلت كذا ويسكت وقد تكون اما للتفصيل ما اجمل في الذهن ويكون معلوما عند
المخاطب بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها اجمال كاما
الواقعة في اوائل الكتب قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا
كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما فما وقع في توجيه اما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فاني
بتقدير اما فمن عدم تدبر التقدير كما ينبغي ويجب في جوابه هذا جواب سؤال مقدر
وسواء ظاهرا اي في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني وانما وجب الفاء
في جوابه وسببية الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبه يستدل على انها لم
يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيته فانا اكرمه ولا اذا ونظائره كثيرة
في القرآن لعدم لزومها بل جعلوهما حين المجيء بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط و
يجب ان يحذف فعلها اي فعل اما الذي دخلت هي عليه مع ان الشرط لا بد له اي للشرط
من فعل يليه من ان يدخل على الفعل وذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل
تنبيها على ان المقصود من التفصيل بها اي باما هو الاسم الواقع بعدها اي بعد اما لا
الفعل نحو اما زيد فمنطلق تقديره اي تقدير هذا الكلام مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فحذف الفعل الذي هو الشرط وهو يكن وحذف ايضا الجار والمجرور وهو من شيء و
اقيم اما مقامهما حتى بقي اما فزيد منطلق ولما يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا
اي نقلوا الفاء الى الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين اما
والفاء عوضا عن الفعل المحذوف لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء فصار
اما زيد فمنطلق ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعدها ان كان صالحا

ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس محمول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا لادخا
بذلك ولو للماضي وان دخل المضارع نحو لو تزدني اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في
كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك وقد يجيئ بمعنى ان نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يجيئ بمعنى ان ناصبة نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن
فيدهنون وله غير نظير في القرآن ويلزمها اي ان ولو الفعل سواء كان لفظا كما مر نظيره او تقديرا
نحو ان انت زائري فانا اكرمك تقديره ان كنت زائري فانا اكرمك فلما حذف الفعل صار
ضمير المتصل منفصلا قال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك احد ولو انتم تملكون
لي ولو تملكون فاحد وانتم باعتبار فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الفعل ايض واعلم ان
ان لا يستعمل الا في الامور المشكوكة المحتملة كما مر نظيره فلا يقال آتيك ان طلعت الشمس
لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها وليس من الامور المشكوكة المحتملة وانما يقال
آتيك اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها وطلوع الشمس منها

اي وان استجارك

ولو تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الآلهة منتف واستعماله
بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يجيئ لاثبات الثاني على تقديري وجود الاول و
عدمه نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي نفي العصيان لازم لنفي الخوف
كما هو لازم لوجود الخوف ونحو لو اهنتني لاكرمتك اي لاكرامي اياك ثابت سواء اكرمتني او
اهنتني واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اي القسم على الشرط يجب ان يكون الفعل الذي
يدخل عليه حرف الشرط ماضيا سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك
او معنى بان يدخل لم على المضارع نحو والله ان لم تاتني لاهجرنك وانما وجب ان يكون
مدخول حرف الشرط ماضيا لانه لما امتنع عملها في الجواب بوقوعه جوابا للقسم وجب
كونه ماضيا في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا ليتوافق في عدم العمل وح اي حين اذا القسم
في اول الكلام وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط
لانه يلزم ح ان يكون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو مستحيل وتكون المعنى جوابا للقسم و
الشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكون اليمين عليه واما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون ح في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط
وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام
من ان اذا كان جواب القسم جملة موجبة وما ولا اذا كان جواب جملة منفية كما بينه

كالانسان ايطغى بمعنى ان [illegible]

عتيد يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا [illegible]

تاء التانيث الساكنة [illegible] فتحصل [illegible]

ثم لم يبق ما لم يعم قوله تحرك [illegible]

[illegible] الاسماء لكنها حرف [illegible] ساكن [illegible]

واصليات متحركة في بعض المواضع [illegible]

بالعارض وهو التقاء الساكنين [illegible]

وانما الحقت هذه التاء بالماضي [illegible]

حقيقيا او تنزيلا كما في مجموع [illegible]

نحو ضربت [illegible]

ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها [illegible]

اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي تاء التانيث [illegible]

[illegible] الساكنة حرف [illegible]

الى انه لو لحقه ساكن قبله لا يجب تحريكها بل يجب [illegible]

بالكسر لا بالضم والفتح [illegible]

لان الساكن [illegible]

العدم وهو السكون [illegible]

وما كانت هي ما سوى [illegible]

المحذوف [illegible] عند تحريك التاء [illegible]

الثابت وجب رد ما حذف فلم يرد الالف [illegible]

ما كانت الالف محذوفة [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible]

وحركتها اي حركة التاء [illegible]

فلا يقال رمات المراة برد الالف المحذوفة بالتقاء الساكنين [illegible]

لان حركتها اي حركة التاء عارضية لا اصلية [illegible] التقاء الساكنين [illegible]

لحقها والعارض كالعدم فهي تكون في حكم السكون اذ كم حركة يحصل بامر عارض فهي في حكم

السكون فيتحقق اجتماع الساكنين في رمت المراة [illegible] علة الحذف فلم يرد الالف فيه

ولهذا لا يرد الواو في مل الحق عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة [illegible] لالتقاء الساكنين

للابتداء اي لكونه مبتدأ ان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا اي وان
لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله اي فعامل ذلك الجزء ما بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق عامل في يوم الجمعة ناصب له على الظرفية اعلم ان النحاة اختلفوا
في ان الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء مما في حيز جوابها ام لا فذهب سيبويه الى انه جزء
مما في حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع
التقديم او لا وهو المختار عند المصنف حيث خرجه بالذكر وذهب ابو العباس المبرد الى انه ليس
جزء مما في حيز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم او لا لامتناع عمل ما في حيز الفاء فيما
قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق تقديره مهما ذكر
يوم في يوم انطلاقه فهو منطلق ومنصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مهما ذكر يوم
الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود بالاجماع النصب في الاول بتقدير ذكر ولو وقع في الثاني
بتقدير حصل الا انه غير جائز اتفاقا وذهب الى انه ان كان جائز التقديم عند الجواب بان لم
يوجد ما يمنع التقديم به فهو من قبيل القسم الثاني يعني انه ليس جزء مما في حيز جوابها بل
هو معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما
قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف
الردع فقال **فصل** حرف الردع كلا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي منعه عما يتكلم
المتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك ردعا له وتنبيها على
الخطا وكقوله تعالى فيقول ربي اهانن كلا اي لا يتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس كما
اليه كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على
من يكرمه من الانبياء والصالحين للاستدراج هذا اي وضع كلا لزجر المتكلم وردعه
اذا جاءت بعد الخبر كما مر وقد يجيء كلا بعد الامر ايضا كما اذا جاءت بعد الخروج تكون
لنفي الاجابة كما اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اي لا افعل هذا قط نفيا للاجابة
الضرب لزيد وقد يجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل ان كقوله تعالى
كلا سوف تعلمون اي حقا وحينئذ اي حين اذا جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لا حرفا وبني
كلا حال كونه اسما وان كان الاصل في الاسم الاعراب لكونه اي لكون كلا هذا مشابها لكلا حال
كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا لضده
وقيل قائله الكسائي ومن تابعه يكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم يكن بمعنى
حقا كانت بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة نحو قوله تعالى

الحركة ... ان يقول ندبه ... [illegible]

... الى ... وما تلك ... [illegible]

من عارض للتخلص ... الحركة ... [illegible]

... وتهايبه من غير تحلل حرف فارجه ... [illegible]

او حكما فيدخل فيه تنوين ... [illegible]

تنوين قاصر فان انصاد ليس آخر لكلمة حقيقة ... [illegible]

للتكلم وانما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر الاسم ... [illegible]

لا التاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة ... [illegible]

آخر الكلمة لكنها التاكيد ... فلا تكون ... [illegible]

دخلت على فعل مقدر دل عليه ... [illegible]

هي جملة وقعت صفة للتنوين تقديره لانكون ... [illegible]

عطف والمعطوف محذوف تقديره التنوين ... [illegible]

ساكنة تلحق الآخر لتاكيد الفعل وهي اي التنوين خمسة ... [illegible]

الاقسام للتمكن وهو ما اي التنوين يدل على ... [illegible]

هذا التنوين متمكن اي راسخ في مقتضى الاسم ... [illegible]

الفصل بين المنصرف والممتنع نحو ... [illegible] ... التنوين ... [illegible]

التنكير وهذا غلط الا ترى ... [illegible]

التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في ... [illegible]

ان هذا التنوين للتمكن لا للتنكير ... [illegible]

اي تنوين يدل على ان الاسم الذي يدخل ... [illegible]

الفارق بين النكرة والمعرفة نحو صه ... [illegible]

ما في وقت ما قال في الصحاح تنوين ... [illegible]

كلامهم ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين ... [illegible]

تنوين التنكير مختص بالمتون اسم فعل نحو ... [illegible]

منون وانما تعقب صه بالسكون ... [illegible] ... السكون ... [illegible]

اللفظية بالسكون فهذه بمنزلة الاعجام فيه في ... ولايضا فمعناه اي ... صه

بالسكون اسكت السكوت الآن اي اسكت السكوت الذي تعرف الا ... [illegible]

الو و اللام لان حركة الام [illegible] باعتبار عارضة [illegible]
السكون بخلاف [illegible] [illegible] اللام [illegible]
في الاصل [illegible] في [illegible]
من [illegible] التاسيد [illegible]
اللام فيهما [illegible]
فهو [illegible] مال الفاعل لان [illegible]
[illegible] بخلاف [illegible] في قوله وقول لا من نفس [illegible]
من [illegible] في قوله [illegible] في نحو [illegible]
العرب [illegible] الالف [illegible] لالتقاء ساكنين [illegible]
التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث بالفعل [illegible]
اليه الفعل مثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا كالحاق [illegible]
تكرار صورة الفاعل فلا يقال فاما الزيدان بالحاق الالف في [illegible]
الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المؤنث [illegible]
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل [illegible] قاما وزيد
قاموا والنساء قمن وبتقدير الالحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل [illegible]
لا يكون تلك العلامات ضمائر لئلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الذكر [illegible]
من غير فائدة بل تكون حروفا هي علامات دالة من اول الامر اذا الحقت بالفعل على احوال
الفاعل من كونه مثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا كتاء التانيث الساكنة فانها ليست
كتاء ضربت بالحركات الثلث لانها لو كانت ضميرا لزم حذفها عند مجيء الفاعل الظاهر
اللازم باطل لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان
الملزوم بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما استند اليه الفعل وانما لم
يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانها
اسم واشار الى علامتها حرفا في لغة ضعيفة تبعا للبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ
عن بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة
في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد ن الفاضل ولما كان قوله نون ساكنة
يتناول نون من ولدن ولم يكن ونظائرها قيده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة لاخراجها
لان هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات اواخرها وانما ادرج

ساً محترجين ابن العوض والمقابلة في معرض [illegible]

من العلم اذا كان اي العلم موصوفا بابن او ابنة حال كو [illegible]

عمرو وهند بنت بكر وانما حذفت التنوين من هذا العلم [illegible]

العلم تثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن [illegible]

والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة [illegible]

لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى [illegible]

عمرو ولم يكن صفة نحو زيد ابن بكر [illegible]

يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا الابنة [illegible]

همزتها كما مر ثم لما فرغ عن باب التنوين شرع في [illegible]

نون التاكيد اي النون الذي يفيد التاكيد [illegible]

الامر والمضارع اذا كان فيه اي في المضارع طلب [illegible]

وهي بازاء قد اي بمقابلة قد التي وضعت للتاكيد [illegible]

الماضي كذا هذه النون وضعت لتاكيد مضارع [illegible]

على ضربين احدهما خفيفة اي ساكنة [illegible] لانها بعض [illegible]

لان مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة [illegible]

هو السكون والثاني ثقيلة اي مشددة وهي ابلغ في التاكيد من الخفيفة [illegible]

مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو [illegible]

عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف [illegible]

التثنية نحو اضربان [illegible] في جمع المؤنث نحو اضربنان [illegible]

من حيث وقوعها بعد الالف [illegible]

وتدخل [illegible] نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر [illegible]

او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل [illegible]

حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والتمني [illegible]

في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التاكيد في [illegible]

والعرض جوازا اي تدخل نون التاكيد في هذه [illegible]

جائز او انما دخل نون التاكيد في هذه المواضع لان في [illegible]

لانه لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب التاكيد [illegible]

طلب شي في زمان الحال والا كان طلب ادامته اسما ء [illegible] ايمر الا [illegible]
يفهم المخاطب لا يمكن من المخاطب ولا ادامه به ففي قوله اسكت سكوتا الآن مسامحة
فمعناه اسكت السكوت متصلا بالآن الثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام العوض
وهو ما اي تنوين يكون عوضا عن المضاف اليه اذا الحقت بالاسم نحو اقعه اعني آخر الكلمة نحو
حينئذ وساعتئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا فالحين مضاف الى اذ واذ مضاف الى الجملة بعده
فلما حذفت الجملة تخفيفا الحقت التنوين باذ ليكون عوضا عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة
وعلى القياس ساعتئذ ويومئذ اي ساعة اذ كان كذا ويوم اذ كان الرابع اي القسم الرابع من
تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدخل في جمع المؤنث السالم كمسلمات فان التنوين
فيها بمقابلة النون في مسلمين والالف والتاء فيها علامة للجمع كما ان الواو علامة الجمع في مسلمين
وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم ولا تنوين التنكير لثبوته في الاعلام الممتنعة
من التصرف ولا تنوين بعوض عن المضاف اليه لان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترنم لجيئه في غير
آخر الابيات والمصاريع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين مختصة
بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى ان القسم
الخامس الترنم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف الخامس من تلك
الاقسام للترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات وانصاف المصاريع واخر انصاف الابيات التي
جعلت مصاريع وذلك لتحسين الانشاد فسمي بتنوين الترنم لحسن الغناء به ومن قال سمي به لان
فيه ترك الترنم لا يتنبه على ما قلنا كقول الشاعر وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
فقد اصابن وكقوله اي قول الشاعر وهو رؤبة يا ابتا علك وعساكا فقوله يا ابتا منادى مضاف الى
ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن ياء وعلك بمعنى لعلك وعساك عطف عليه خبر لعل و
عسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا او عساك تجده والقول الاول مثال تنوين الترنم
الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت والثاني مثال للتنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر
المصراع ومثال تنوين الترنم الذي دخل على الحرف قوله فهل لها ان ترد الخمس هلن ثم اعلم ان
تنوين الترنم لم يوضع لمعنى من المعاني بل وضع لغرض الترنم وليس معناه الترنم كما ان حروف التهجي
لم توضع لشي من المعاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترنم في اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة التي فيها الوضع مسامحة وكذا سائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعضها تسامح اذ الظاهر ان
تنوين العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة وجعل التنوين والا
على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المص الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترنم

هذا

ما قبلها اي ما قبل النون الف لان الالف في حكم الفتح او في حكم العدم لانها غير جار
حصين لاجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون مؤيدا بالفتح من قوله ويجب الفتح
فيما عندها اسم وان يكون حقيقة كما في اضربن او حكما كما في اضربان واثما لا يحذف
الالف في المثنى لانه لا يلتبس بالواحد المؤكدة الالف وزيدت الالف في جمع المؤنث
قبل النون اي قبل النون المؤكد لكراهة اجتماع ثلث نونات اصلها نون الضمير والثانية
نون التاكيد المدغم والمدغم فيه لان النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المثلين
يوجب الثقل او وجب الادغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف فاصلة وخففة الثقل
والالف اخف حروف الزوائد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع ان
به فيه اجتماع ثلث نونات لانها ليست علامة الرفع حتى يحذف بل هي ضمير جمع
المؤنث ولما جاز دخول النون الخفيفة في مدخل الثقيلة الا في موضعين قال الثقيلة
يدخل فيهما دون الخفيفة لشارة في بيانهما والنون الخفيفة لا تدخل التثنية اصلا اي
سواء كانت تثنية المذكر او المؤنث ولا تدخل في جمع المؤنث فلا يقال اذهبان
واذهبنان وانما لا تدخل الخفيفة في هذين الموضعين لانه اي الشان لو حركت اي
نون الخفيفة لم تبق خفيفة فلم تكن على الاصل الذي هي عليها وان ابقيتها ساكنة على
الاصل لزم التقاء الساكنين اي الالف والنون على غير حده وهو غير حسن توضيح
هذا المقام ان النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم احد المحذورين
وهو اما تحريك النون الخفيفة وابقاؤها على السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون
الخفيفة على السكون فتحريكها خروج عن الوضع الاصلي مع حصول اللبس ولا الى
الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اي غير محل جواز التقاء الساكنين
وذلك غير جائز وانما عبر عنه بقوله وهو غير حسن اكتفاء بادنى ما به يكتفي ولا
يمكن حذف احدهما لدفع التقاء الساكنين لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير
حذف الالف فلم يكن حذف لاتصال النون فانه اذ وجودها يودي الى عدمها واما التقاء
الساكنين على حده وهو ان يكون الساكنين الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما
في كلمة واحدة هو جائز نحو دابة اصلها دابة حذفت حركة الباء الاولى وادغمت
في الثانية لان المد في الحروف بمنزلة التحريك فكان الساكن الاول متحركا ولان المدغم
لا يستقل بالتلفظ يعني لم يكن ملفوظا الا بتبعية المدغم فيه فهو كالعدم فكانه لم
يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت يرد على هذا نحو اضربن فانا اصله اضربن

لتاكيد الطلب اما وجود الطلب فى الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما فى التمني والعرض فلانهما بمنزلة الامر واعلم ان نون التاكيد يدخل في النفي وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها له بالنهي لانه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضربن بتشديد النون في الاستفهام وليت تضربن بتشديد النون فى التمني ولا تنزلن بتشديد النون فى العرض وقد تدخل عليه تلك النون فى القسم اي في جواب القسم والافنون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا اي دخولا واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التاكيد في جواب القسم وجوبا لوقوع القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فارادوا اي القوم ان لا يكون آخر القسم خاليا عن معنى التاكيد كما لا يخلو اول القسم منه اي من التاكيد نحو والله لافعلن كذا بتشديد النون في القسم واعلم انه اي الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة في جمع المذكر غائبا كان او حاضرا نحو اضربن بتشديد النون وانما وجب ضم ما قبل نون التاكيد ههنا ليدل ايه ضم ما قبلها على الواو المحذوف في اضربن لاجتماع الساكنين جائز فى النون الثقيلة لان الاول حرف مد والثاني مدغم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربن عن اتصال نون التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوف لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكان لم يحذف وهذا كالايماء في صلوة المريض يقوم مقام الاركان فلا يعد تركا كفاية بالقدر الممكن والكفاية عنه كافية ويضم في لا تخشون لاطراد ويجب كسر ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة نحو اضربن بتشديد النون وانما وجب كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوف لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد وانما لم يبق الياء على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التاكيد فيما عداهما اي فيما عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد للمذكر غائبا كان وحاضرا او الغائبة والمثنى مطلقا وجمع المؤنث مطلقا اما وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضم ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر ولو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالمخاطبة ولو سكن للزم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير الفتح تعين الفتح ولان نون التاكيد كلمة براسها انضمت الى كلمة اخرى ومن عادتهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتحة اخف الحركات وكذلك فتح النون المشددة للخفة واما وجوب فتح ما قبلها فى المثنى وجمع المؤنث فلا

به نون التاكيد فكان القياس ان يقال اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على حده
وكذا نحو اضربن اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني
كما لم يحذف في اضربان قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز
فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صورتين لان التقاء الساكنين ليس في
كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه وانما فرق بين الواو والياء
وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما باب الحذف لان الالف لو حذفت من
المثنى لالتبس بالمفرد كما مر وعند الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم
الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء
ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب غير
يونس النحوي واما على مذهبه فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث
قياسا وحملا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر ولان المد
الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المد كقراءة من قرئ محياي بسكون الياء
في قوله تعالى ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا
اول المسلمين وان الفراغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو
الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله واعانني على جمعه بكرمه ويسر لي امري باذنه
وعظم امري باسره واتاني مسئولي بجوده وجاء بها مولي بمنه والصلوة والسلام
على نبيه المبعوث بمعجزاته وعلى آله واصحابه المخصوصين بكراماته اللهم متع
طالبيه بفوائده وزين قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليهم مقاصده و
المرجو منهم ان يدعو بالخير والغفران عسى ان يختمني الله سبحانه بالسعادة

تمت

الحمد لله الذي جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله واصحابه
الكرام اما بعد درین ایام فرخنده انجام کتاب نایاب بدایه شرح هدایة النحو بتصحیح مولانا محمد حسین صاحب
لاهوری باهتمام تاجران نامی وگرامی فقیر الله وعبد العزیز وابن احمد جامی رزقهم الله تعالی بیانا
در زرگاه استعداد غفر الله تعالی ذنوبهم دستگیر عیوبهم در مطبع محمدی واقع لاهور طبع گردید شائقان دین
وطالبان معانی قرآن مکین را مژده باد که تفسیر عزیزی فارسی هر سه پاره نیز باهتمام سید علاوه
بران صدها قسم کتب دینیه از تفسیر حدیث فقه وتصوف وغیره موجود اند سنه ۱۳۰۱ هجری